

## الدور الوسيط لقابلية القوائم المالية السنوية للمقارنة في العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وألعاب المراجعة - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ تامر إبراهيم السواح  
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

### ملخص البحث

يستهدف البحث دراسة وإختبار الأثر المباشر وغير المباشر للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب من خلال قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير وسيط Mediator بتلك العلاقة. وقد تم إجراء دراسة تطبيقية لإختبار فروض البحث على عينة مكونة من 75 شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2016 إلى 2019، وقد بلغ عدد المشاهدات 284 مشاهدة (شركة - سنة)، وتم إختبار فروض البحث وإجراء تحليلات الحساسية والإضافية من خلال تقدير نماذج الانحدار، وإسلوب تحليل المسار Path analysis.

وقد توصل الباحث لوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وعلاقة عكسية معنوية بين تلك المعاملات وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وعلاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والأتعاب، وتتوسط القابلية للمقارنة- جزئياً- العلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب.

وقد دعمت نتائج تحليلات الحساسية- في حال إستخدام مقياس بديل للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة- قوة نتائج إختبارات الفروض بالتحليل الاساسي للبحث، أما في حالة إستخدام مقياس بديل لقابلية القوائم المالية للمقارنة فقد جاءت علاقتها غير معنوية بأتعاب المراجعة، ولا تتوسط علاقة المعاملات مع ذوي العلاقة بالأتعاب، وأيضاً في حالة تغيير طريقة قياس الأتعاب، فقد جاءت علاقة القابلية للمقارنة بالأتعاب غير معنوية، و لم تتوسط تلك القابلية للمقارنة علاقة المعاملات مع ذوي العلاقة بالأتعاب. وقد إستجاب البحث لدعوات بالكتابات المحاسبية لدراسة أثر بعض الأنواع من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (البيع إلي والشراء من ذوي العلاقة) والتي تتسم باختلاف طبيعتهما عن بعضهما البعض، فقد كشفت نتائج ذلك التحليل الإضافي عن علاقة طردية (عكسية) معنوية بين عمليات البيع إلي أطراف ذوي علاقة وأتعاب المراجعة (قابلية القوائم المالية للمقارنة)، بالإضافة لعلاقة عكسية معنوية بين تلك القابلية للمقارنة وأتعاب المراجعة، إلي جانب ذلك فإن القابلية للمقارنة تتوسط- جزئياً- العلاقة بين عمليات البيع إلي أطراف ذوي علاقة وأتعاب المراجعة. أما في حالة عمليات الشراء من أطراف ذوي علاقة فقد جاءت علاقة تلك النوعية من المعاملات بأتعاب المراجعة غير معنوية. كما توصل التحليل الإضافي لوجود تأثير إيجابي (سلبى) معنوي للمعاملات مع ذوي العلاقة (قابلية القوائم المالية للمقارنة) علي الأتعاب غير العادية للمراجعة، وتتوسط قابلية المقارنة- جزئياً- العلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة وتلك الأتعاب غير العادية.

**الكلمات المفتاحية:** المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة - قابلية القوائم المالية للمقارنة - أتعاب المراجعة.

## **The Mediating Effect of annual financial statements` comparability on the Relationship between related party transactions and audit fees: Evidence from companies listed in the Egyptian stock exchange**

### **Abstract**

The research aims to analyze and test the direct & indirect effects of related party transactions on audit fees through the comparability of financial statements as a mediator variable. An empirical study was used to test research hypotheses on a sample of 75 listed companies in the Egyptian stock market, during the period from 2016 to 2019. The total number of observations was 284 observations (company – year). Research hypotheses have been tested, sensitivity, and additional analyses are conducted using estimated regression models and path analysis.

The author has found that, there is a significant positive relationship between related party transactions and audit fees. In addition to a significant negative relationship between related party transactions and comparability of financial statements. Additionally, there is a significant negative relationship between the comparability of financial statements and audit fees. Comparability of financial statements mediates the relationship between related party transactions and audit fees.

The results of testing research hypotheses are robust to the alternative measure of related party transactions. But in case of an alternative measure of the financial statements` comparability the results have revealed an insignificant relationship between this comparability and audit fees, in addition to failure of comparability to mediate the relationship between related party transactions and audit fees. Additionally, in case of using an alternative measure for audit fees, the relationship between comparability and audit fees was insignificant, and comparability has failed to mediate the significant relationship between related party transactions and audit fees.

The paper has been responded to previous calls to investigate the effect of certain types of related party transactions (Sales & purchase) with different natures on audit fees. The results of this additional or supplemental analysis has revealed a significant positive (negative) relationship between sales transactions to related parties and audit fees (comparability of financial statements). In addition to a significant negative relationship between the comparability of financial statements and audit fees. Additionally, comparability mediates the relationship between sales transactions to related parties and audit fees. In the other hand purchase transactions from related parties has an insignificant relationship with audit fees. The additional analysis has found significant positive (negative) relationship between related party transactions (financial statements` comparability) and abnormal audit fees. Financial statements` comparability mediates the relationship between related party transactions and the abnormal audit fees.

**Keywords:** Related party transactions – financial statements` comparability – Audit fees.

## 1- مقدمة

تزايد إهتمام أصحاب المصالح خاصة بالسنوات الأخيرة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة Related-party transactions (RPT) ، لانها كانت سبباً في العديد من الفضائح المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة. (Tarighi et al.,2022)، فالعديد من تلك الفضائح إشمطت علي حالات فشل عمليات مراجعة بسبب تلاعبات بالقوائم المالية تتعلق بمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (Fang et al.,2018; Henry et al.2012) لإحتمالية إشمالها علي سلوك إنتهازي من جانب المديرين وكبار الملاك، و كون المصدر الوحيد للمعلومات عن تلك المعاملات هي إدارة منشأة عميل المراجعة. (El-Helaly,2018)، حيث يمكن إستخدام تلك المعاملات لإرتكاب التلاعبات بالقوائم المالية للحد من فرص كشف تحويل ثروة الشركة لتلك الأطراف من ذوي العلاقة. (Kushwaha et al.,2022). تتسم تلك النوعية المعاملات بدرجة مرتفعة من التعقد بفعل ما تتمتع به من أثر مزدوج، فقد تكون الحاجة لها حتمية لتلبية الإحتياجات الإقتصادية للشركة بكفاءة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تتسبب في مزيد من تعارض المصالح بين الملاك بفعل إستغلالها من جانب كبار المساهمين المسيطرين علي الشركة في تحويل موارد الشركة لهم لتحقيق مصالح شخصية، لذا فإنه يزيد الإعتماد علي تلك النوعية من المعاملات بالإقتصادات النامية التي تتسم بدرجة تركيز ملكية مرتفعة. (Rasheed & Hawaldar, 2021)، ويزيد إستخدام تلك المعاملات من جانب الشركات متعددة الجنسية، حيث يمكن أن تسمح لتلك الكيانات بمرونة أكبر في تحريك الأرباح بين الدول بما يخدم مصلحتها فيما يتعلق بالتحاسب الضريبي. (Pasc & Hațegan, 2020)

وقد إتخذت الجهات الرقابية العديد من الإجراءات ليس فقط للحد من نطاق وزيادة شفافية تلك المعاملات، ولكن بتعديل معايير الممارسة المهنية المتعلقة بتلك المعاملات كنتيجة للتركيز علي مسؤوليات مراجع الحسابات في كشف إساءة إستخدام تلك المعاملات. (Fang et al.,2018)، فقد إهتم واضعو معايير المحاسبة بضرورة الإفصاح الكامل عن تلك المعاملات، علي إعتبار أنه يسمح للمستثمرين بتحديد مستوي العلاقة بين الشركة الأم وإستثماراتها في الشركات الأخرى. (Rafay,2022)، وفيما يتعلق بمراجعة تلك النوعية من المعاملات فتعد تحدياً كبيراً وفقاً لما أشار له مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA من صلتها بخطر المراجعة، علي إعتبار أنها تزيد من مستوي التحريفات الجوهرية و تحد من جودة الأرباح، الأمر الذي يزيد من إحتمالية إتخاذ إجراءات ضد شركة عميل المراجعة وقد تؤدي لإستبعاد الشركة من التداول مما يعرض مراجع

الحسابات لمخاطر تدمير سمعة وتقاضي كبيرة. (El-Helaly,2018). مخاطر المراجعة المصاحبة لتلك النوعية من المعاملات قد تزيد من الوقت الذي يبذله المراجع للحصول علي الأدلة المناسبة وإجراء المزيد من الفحص، لذا فقد يلجأ المراجع لزيادة مستوى أتباعه لتغطية التكاليف الإضافية التي تحملها كنتيجة لتخصيص فريق مراجعة يتمتع بخبرة أعلى بالصناعة التي ينتمي إليها عميله، وتعويض المخاطر الإضافية التي يتعرض لها المراجع كمخاطر السمعة والتقاضي نتيجة لتلك المعاملات. (Gul et al.,2018)

وجدير بالذكر فإن القابلية لمقارنة القوائم المالية - كأحد أهم السمات النوعية المعززة Enhancing للمعلومات المالية التي تستخدم لتحديد التشابهات والإختلافات بين الشركات المناظرة بذات الصناعة (IASB,2010) - قد تتأثر بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فالشركات التي تنفذ تلك النوعية من المعاملات لديها الحافز لجعل قوائمها المالية أقل قابلية للمقارنة مقارنة مع غيرها من الشركات المناظرة بذات الصناعة بهدف تجنب تدخل الجهات الرقابية بالشركة، فعادة ما تعتمد الجهات الرقابية علي الشركات المناظرة بذات الصناعة لكشف المعاملات غير العادلة أو غير القانونية مع ذوي العلاقة. (Lee et al.,2014)، فقد تلجأ إدارة الشركة التي تنفذ عمليات غير عادية مع ذوي العلاقة، إلي إستغلال الميزة المعلوماتية المتاحة لها في إختيار السياسات المحاسبية وطرق الإفصاح عن المعلومات التي تؤدي إلي تعظيم الإيرادات، أو تطبيق نظام محاسبي يختلف عن معايير وطبيعة الصناعة التي تنتمي لها الشركة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً علي قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركة مع الشركات الأخرى بذات الصناعة. (Li et al.,2022)

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن لقابلية القوائم المالية للمقارنة التأثير علي عملية المراجعة لتلك القوائم، حيث يمكنها الحد من عدم تماثل المعلومات (الحوشي،2020) وتدنية تكلفة تشغيل المعلومات وإختبارها، الأمر الذي قد يحسن من قابلية المعلومات المالية للمراجعة Auditability (Zhang,2018)، كما يمكنها الحد من عدم تماثل المعلومات بين مراجعي الحسابات و إدارة عميل المراجعة الأمر الذي قد يحد من خطر المراجعة (Sun et al.,2022)، كما يمكن أن تساعد قابلية المقارنة المرتفعة علي تسهيل أداء مراجع الحسابات لإجراءات المراجعة التحليلية. (Kang et al.,2015 ; SAS410,2005) ، بحيث يتوقف إعتقاد و ثقة المراجع بتلك الإجراءات علي مستوي دقة تقدير نتائج، والذي يتحسن كلما إعتمدت تلك الإجراءات علي معلومات مشتركة بين الشركات المختلفة بذات الصناعة، مما ينعكس إيجاباً علي كفاءة تخصيص موارد المراجعة بناء علي مستوي خطر المراجعة. (Kang et al.,2015)

ويمكن للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة أن تؤدي لزيادة بمستوي أتعاب المراجعة، وذلك علي إعتبار أن تلك النوعية من المعاملات يمكنها التأثير بشكل سلبي علي عملية التقرير المالي، بإضعاف قابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال ممارسات إدارة الأرباح وإضعاف مستوي جودتها لإخفاء الأداء غير الجيد للشركة. (Gul et al.,2018)، فالشركات التي تشارك بتلك النوعية من المعاملات قد تعاني من مستوي أتعاب مرتفعة بسبب سعيها لإخفاء حقائق بالقوائم المالية تتعلق بتلك المعاملات (Zhao&Yuan,2020)، الأمر الذي يشير لإحتمالية إستخدام عملية التقرير المالي والسمات النوعية للمعلومات المحاسبية كأداة يمكن أن تتوسط علاقة المعاملات مع ذوي العلاقة بأتعاب المراجعة.

## 2- مشكلة البحث

هناك تزايد بالبحوث المحاسبية في مجال علاقة نوعية المعاملات الخاصة بعميل المراجعة وعملية التقرير المالي بأتعاب المراجعة وذلك في إطار السعي للوقوف علي محددات أتعاب المراجعة، فعلي الرغم من تزايد تركيز الجهات الرقابية علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بفعل دورها في التلاعب بالقوائم المالية بالحد من نطاق تلك النوعية من المعاملات، ودعم شفافيته وتعديل المعايير ذات الصلة، والتركيز علي مسئولية مراجع الحسابات في كشف إساءة إستخدام تلك النوعية من المعاملات، إلا أن هناك دليل عملي محدود يتعلق برد فعل مراجع الحسابات تجاه تلك المعاملات ومدى كفاءة ذلك الرد، لذا فقد سعينا لسد تلك الفجوة بالكتابات المحاسبية. (Fang et al.,2018)، وقد لقيت علاقة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة بإهتمام من جانب عدد من الدراسات (Perwita & Harymawan,2021; El-Helaly,2018;Fang et al.,2018; ;Kohlbeck & Mayhew ,2017; Kushwaha et al.,2022; Lee,2021; Rasheed & Hawaldar,2021) والتي لم تتفق فيما بينها علي الدلالة الإحصائية لتلك العلاقة ، كما لقيت علاقة المعاملات مع ذوي العلاقة بقابلية القوائم المالية للمقارنة بإهتمام من جانب عدد من الدراسات (Li et al.,2022;Chen et al.,2020; Lee et al., 2016)، والتي لم تتفق فيما بينها بخصوص وجود أو غياب تلك العلاقة. وكذلك الحال بالنسبة لتأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث حظي ذلك التأثير بإهتمام من جانب عدد من الدراسات (Sun et al.,2022; 2021; Zhang,2018; Cairney&Stewart,2015)؛ أبو العلاء، 2022؛ علي، 2022) والتي تباينت فيما يتعلق بذلك التأثير.

وجدير بالذكر فإن هناك كبيرة - نسبياً - خاصة ببيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية بالدراسات التي تناولت دور القابلية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة. وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في شكل عدد من التساؤلات الآتية والتي سوف يسعى البحث للإجابة عنها نظرياً وعملياً والتي تتمثل في هل توجد علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة؟ وما هي طبيعة تلك العلاقة؟، وهل توجد علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة؟ وما هي طبيعة تلك العلاقة؟، هل توجد علاقة بين قابلية القوائم المالية وأتعاب المراجعة؟ وما هي طبيعة تلك العلاقة؟، وهل تتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

### 3- أهداف البحث

يستهدف البحث دراسة وإختبار تأثير العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي كل من أتعاب المراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وكذلك تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة علي تلك الأتعاب، إلي جانب دراسة وإختبار الأثر المباشر وغير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب في ضوء القابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط بتلك العلاقة.

### 4- حدود البحث

يقصر البحث علي دراسة وإختبار أثر كل من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، وكذلك أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة علي تلك الأتعاب لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتوسط القابلية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث دراسة أثر تلك المتغيرات (المعاملات مع ذوي العلاقة وكذلك قابلية القوائم المالية للمقارنة) علي الأتعاب للخدمات المهنية بخلاف المراجعة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة (مثل: الفحص المحدود والخدمات الإستشارية)، كما يخرج عن نطاق البحث دراسة تلك العلاقات بالشركات غير المقيدة بالبورصة، بالإضافة إلي البنوك و قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ، لخضوعها لمتطلبات إفصاح ومحددات أتعاب مختلفة بتلك القطاعات عن غيرها من القطاعات.

ومن ناحية أخرى إقتصر البحث علي تناول عدد من المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر علي أتعاب المراجعة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة في سياق العلاقات محل الدراسة، ويخرج عن نطاقه متغيرات رقابية أخرى قد تكون مؤثرة ( مثل: نواحي الضعف الجوهرية بالرقابة الداخلية-

تأخر تقرير المراجعة - هيكل الملكية - الأحكام المهنية بخصوص قدرة عميل المراجعة علي الإستمرار - فاعلية آليات الحوكمة). وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطه بضوابط اختيار عينة الدراسة.

## 5- أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من واقع إسهاماته الأكاديمية و العملية التي يحققها فمن الناحية الأكاديمية قام البحث بتوسيع الجدل العلمي المتعلق بمسببات ومحددات أتعاب المراجعة، وذلك بتناول محددات للأتعاب بخلاف الخصائص التشغيلية لعميل المراجعة، وذلك بتناول محددات تتعلق ببيئة التقرير المالي، من خلال تناول تأثير المعاملات مع الأطراف مع ذوي العلاقة كمعاملات يحكمها ضوابط خاصة - قد تختلف عن المعاملات العادية بين الأطراف المستقلة- وكذلك تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة - كأحد أهم السمات النوعية للمعلومات المحاسبية - علي أتعاب المراجعة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، كما يكتسب البحث أهمية من تناوله لدور قابلية القوائم المالية للمقارنة في علاقة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بأتعاب المراجعة، من خلال دورها كوسيط في وجود تأثير للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة.

ومن الناحية العملية يكتسب البحث أهميته من خلال الدليل العملي الذي يقدمه ببيئة الأعمال وبيئة الممارسة المهنية المصرية فيما يتعلق بأثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة، وأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة علي تلك الأتعاب، إلي جانب توفير دليلاً يتعلق بدور تلك القابلية للمقارنة في توليد تأثير للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة. وأخيراً يعد من أهم دافع للبحث تضييق فجوة البحث المحاسبى في مصر فيما يتعلق بأتعاب المراجعة، وإختبار العلاقات محل الدراسة بإتباع منهجية بحث متكاملة ومتطورة تساير منهجيات الكثير من البحوث الأجنبية.

## 6- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفي ضوء حدوده، سوف تشمل خطة البحث علي النقاط التالية:

- 6-1 المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من منظور مهني : الدوافع و الأنواع و القياس.
- 6-2 قابلية القوائم المالية للمقارنة: القياس و النفعية من منظور مهني
- 6-3 أتعاب مراجع الحسابات: الأنواع و المحددات

- 4-6 تحليل العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة و أتعاب المراجعة و إشتقاق الفرض الأول للبحث.
- 5-6 تحليل العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة و قابلية القوائم المالية للمقارنة، و إشتقاق الفرض الثاني للبحث.
- 6-6 تحليل العلاقة بين القابلية للمقارنة و أتعاب مراقب الحسابات، و إشتقاق الفرض الثالث للبحث.
- 7-6 توسط القابلية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة و أتعاب المراجعة، و إشتقاق الفرض الرابع للبحث.
- 8-6 الدراسة التطبيقية: التحليل الأساسي و تحليل الحساسية و التحليل الإضافي.
- 9-6 اهم النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

## 6-1 المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من منظور مهني: الدوافع والأنواع والقياس

فيما يتعلق بالمفهوم جاء تعريف تلك الأطراف ذوي العلاقة بمعيار المحاسبة الدولي IAS 24 مشيراً لأي شخص أو شركة لها سيطرة أو تأثير جوهري مباشر أو غير مباشر علي الوحدة معدة التقرير المالي، أو أن تكون شركة أخرى تسيطر أو تؤثر عليها الوحدة معدة التقرير المالي بشكل جوهري، أو أن تكون شركة أخرى تقع مع الشركة معدة التقرير المالي تحت سيطرة مشتركة من خلال ملكية موحدة مسيطرة Common controlling ownership أو ملاك أعضاء لعائلة معينة أو من خلال أعضاء مؤثرين لإدارة موحدة. (Rafay,2022; IAASB,2020)، وبالتالي يمكن أن تشمل الأطراف ذوي العلاقة علي (الشركات الشقيقة- أعضاء مجالس الإدارات- المديرين التنفيذيين- كبار الملاك). (Al-Dhamari et al.,2018; Ellyani & Hidayati,2019).

وفيما يتعلق بالمعاملة مع ذوي العلاقة فهي تحويل للموارد و الخدمات أو الإلتزامات بين الشركة وذوي العلاقة بصرف النظر عن وجود مقابل تم تحمله. (Rafay,2022)، فغياب الإستقلالية بين أطراف تلك المعاملات يمثل تهديداً لمبدأ المعاملة التجارية غير التفضيلية Arm's length principle (Perwita & Harymawan ,2021)، علي إعتبار أن تلك المعاملات قد تتم بمبالغ وشروط تختلف عن المعاملات التي تتم مع أطراف مستقلة. (IASB,2009).

وفيما يتعلق بدوافع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة فهناك نظريتين متناقضتين لتفسيرها، تتمثل الأولى في نظرية تحسين الكفاءة Efficiency-enhancing theory أو التعاقد الكفاء



Efficient contracting والتي تقترض أن تلك النوعية من المعاملات قد تستلزمها طبيعة عمل الشركة وأهدافها. (Kohlbeck & Mayhew, 2017)، وتتم في إطار النشاط العادي للأعمال بين مشروعات ذات حوكمة جيدة، وتتم بغرض إشباع إحتياجات المشروع، وبالتالي فقد ركزت علي المنافع التي قد تتولد من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي قد تتمثل في تعظيم تخصيص الموارد وتخفيض تكلفة المعاملات وتحسين العائد علي الأصول، فوفقاً للنظرية التقليدية لتكلفة المعاملات تزيد تكلفة المعاملات مع الأطراف المستقلة في الأسواق غير الكفئة، نتيجة لوجود نظام قانوني غير كفاء وإجراءات إلزامية ضعيفة وأسواق مال وعمل غير متطورة بالشكل المناسب، الأمر الذي يعيق من إمكانية الحصول علي المعلومات ويحد من المنافسة العادلة، وبالتالي فإن العلاقات كآلية غير سوقية تلعب دور البديل - غير الكامل - لبعض وظائف السوق، بحيث يكون هناك ميل للتعامل علي أساس العلاقات للحد من التكلفة المرتفعة بالأسواق غير الكفئة، ومن ناحية تسمح تلك النوعية من المعاملات بمزيد من التخصص والكفاءة بالتشغيل، حيث تسمح لأي شركة تابعة الإعتماد علي الشركة الأم في الوظائف التي تتمتع فيها تلك الشركة الأم بمستوي أعلى من الكفاءة.

**أما النظرية الثانية** لتفسير دوافع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة فتتمثل في نظرية الوكالة وفرض تعارض المصالح، علي إعتبار أن تلك المعاملات تتم لتحقيق مصلحة أفراد محددين (تنفيذيين وكبار مساهمين) بهدف الإستيلاء علي ثروة المستثمرين الخارجيين، حيث يمكن أن تستخدم تلك المعاملات بشكل إنتهازي لإدارة الأرباح أو إستغلال الأقليات من المساهمين لتحويل الموارد Tunneling resources من الشركة لأطراف أخرى ، بحيث تسمح لكبار المساهمين المسيطرين إستغلال حقوق الأقليات من المساهمين. (Habib et al., 2015; Fang et al., 2018) ; (Tarighi et al., 2022)، الأمر الذي قد يجعل تلك المعاملات ترتبط بالمزيد من مخاطر التحريفات الجوهرية، علي إعتبار أن جوهرها Substance قد يختلف عن مظهرها، إلي جانب إشمالها علي مشكلات قياس وإعتراف معقدة تؤدي لأخطاء بالقوائم المالية، نتيجة لغياب الإستقلالية في التعامل، فهناك إحتمالية عدم التقييم بذات قيمة المعاملات في حال كونها معاملة مع طرف مستقل. (Al-Dhamari et al., 2018 ; PCAOB, 2014)

وقد إتفق معيار المحاسبة الدولي IAS 24 مع مطالبات مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الأمريكي ولجنة المبادلات والبورصة الأمريكية SEC بضرورة الإفصاح عن طبيعة المعاملات مع ذوي العلاقة وتحديد الأطراف المشاركة والمبالغ و الأرصدة المتولدة عنها، وذلك علي إعتبار أن تلك

المعاملات يمكن أن تؤثر علي تصور مستخدمي القوائم المالية عن الأداء التشغيلي للشركة. (Kohlbeck & Mayhew, 2017 ;IASB,2009)

وفي مجال المراجعة تمثل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تحدياً كبيراً أمام مراجع الحسابات، علي إعتبار أنها ترتبط بمستوي مرتفع للخطر المتلائم لكونها بالغة التعقيد من حيث إختلاف أنواعها والأطراف المشاركة فيها وكون عملية مراجعتها تعتمد علي الإدارة لتوفير معلومات تفصيلية عن الأطراف المشاركة بها، كما يصعب علي هيكل الرقابة الداخلية تتبع تلك من المعاملات، إلي جانب أن بعض تلك المعاملات قد لا يتم الإعتراف بها كما في حالة الخدمات المجانية التي تم الحصول عليها من أحد الأطراف ذوي العلاقة. (Gordon et al.,2007)، الامر الذي يجعلها تمثل فرصة لإخفاء الإختلاسات وإرتكاب التلاعب بالقوائم المالية، وهو ما يؤثر سلباً علي إمكانية الإعتماد علي القوائم المالية ويزيد من فرص الإدارة للتصرف بإنتهازية لتحقيق مصالح شخصية. (Al-Dhamari et al.,2018; PCAOB,2014)، وبالتالي قد تمثل تلك المعاملات تهديداً للسمعة المهنية للمراجع وتعرضه لمخاطر نقاضي مرتفعة لكونها تزيد من احتمالية إتخاذ إجراءات ضد شركة عميل المراجعة، قد تصل لإستبعادها من التداول. (El-Helaly,2018)، وبالتالي قد تؤدي تلك المعاملات لزيادة بالجهد والأتعاب لتعويض زيادة خطر المراجعة كنتيجة لزيادة خطر التحريفات الجوهرية لتلك المعاملات، ولتغطية التكاليف القانونية والأضرار المحتملة لسمعته المهنية. (Kohlbeck & Mayhew, 2017).

ونظراً لطبيعة المعاملات مع ذوي العلاقة فقد إهتمت المعايير المهنية للمراجعة بها، فقد إعتبر الإصدار بمعيار المراجعة SAS 82 الأمريكي تلك المعاملات أحد عوامل خطر التلاعب، وقد حافظت معايير المراجعة التي تلت الإصدار بمعيار SAS 82 علي علاقة تلك النوعية من المعاملات بالتلاعب، كما إعتبر معيار المراجعة الدولي ISA 240 إستخدام أصول الشركة كضمانة لقروض الأطراف ذوي علاقة شكل من أشكال الإختلاس وإساءة إستخدام الأصول، وقد طالب المراجع بالتحقق من الموافقات والقيم الدفترية المتعلقة بالقروض لأعضاء الإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة، كما إعتبر المعيار الدولي ISA 315 أن فهم طبيعة المعاملات مع ذوي العلاقة جزء ضروري من فهم بيئة عميل المراجعة، وأنها أحد عوامل خطر التحريفات الجوهرية. (Kohlbeck & Mayhew, 2017)، الأمر الذي يحتاج ضرورة فهم هيكل الملكية والعلاقات بين الملاك وغيرهم من الأفراد والوحدات للتحقق من سلامة التحديد والمحاسبة والإفصاح عن تلك المعاملات. (IAASB,2020)

ومن ناحية أخرى لم يتوقع الإصدار بمعيار المراجعة SAS 45 من خلال القسم 334 AU أن عمليات المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً أن تقدم توكيداً معقولاً بإكتشاف كافة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ولكن أثناء عملية المراجعة يجب أن يدرك المراجع احتمالية وجود مثل هذه النوعية من المعاملات التي قد تؤثر علي القوائم المالية، وأن يقوم بـ (الإستفسار من الإدارة - فحص سجلات الشركة المرسله للجهات الرقابية - تحديد أسماء صناديق المعاشات ومديريها - فحص سجلات المساهمين للوقوف علي الكبار منهم - فحص أوراق العمل للأعوام السابقة و التواصل مع المراجع السابق - فحص عمليات الإستثمار الجوهريه)، كما يجب عليه بالنسبة للمعاملات مع ذوي العلاقة التحقق من وجود غرض من أغراض الأعمال وراءها، والتأكد من إعتقاد تلك المعاملات من جانب المسؤولين عن الحوكمة بشركة عميل المراجعة، والتحقق من المستندات والعقود ذات الصلة وإستخدام المصادقات للتحقق من تلك المعاملات. (AICPA,2009)

وفي يونيو 2014 أصدر مجلس الرقابة علي أعمال مراقبي حسابات الشركات العامة المسجلة بالبورصة PCAOB المعيار AS 18 لتحسين إجراءات مراجعة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. (El-Helaly,2018)، كرد فعل للعديد من حالات التلاعب بالقوائم المالية في العقود الأخيرة والتي قد إشمطت علي معاملات مع أطراف ذوي علاقة، وإستمرار الضعف بمراجعتها، وقد تناول المعيار AS 18 ذات الجوانب التي تناولها القسم 334 AU بشكل أكثر شمولاً، ويهدف تحسين إستجابة مراجع الحسابات لمخاطر التحريفات الجوهريه بالقوائم المالية المرتبطة بتلك النوعية من المعاملات. (Alhadab et al.,2020). فألزم مراجع الحسابات بضرورة أداء إجراءات (لفهم طبيعة تلك المعاملات والغرض منها- لتقييم مدي دقة وإكتمال تحديد الإدارة للأطراف ذوي العلاقة- للتواصل مع لجنة المراجعة بالمراحل المبكرة لعملية المراجعة بخصوص طبيعة وأهمية المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقييم المراجع لمدي سلامة تحديد الإدارة للمعاملات مع ذوي العلاقة والمحاسبة والإفصاح عنها- التحقق من إعتقاد تلك المعاملات وفقاً لسياسة عميل المراجعة المتعلقة بالمعاملات مع ذوي العلاقة أو الوقوف علي سبب عدم إعتادها في حال إستثناءها - ضرورة تبني مدخل تكاملي يتعلق بتقييم المعاملات مع ذوي العلاقة في ضوء نتائج المراجعة الأخرى. (PCAOB,2014)

ومن ناحية أخرى تتباين أشكال المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والتي تختلف في تأثيرها علي خطر المراجعة، حيث يمكن تصنيفها حسب مدي تعرضها للتلاعب إلي معاملات داخلية -

أكثر عرضة للتلاعب - تتم بين أطراف يسيطر أحدهم علي الأخر بصورة جوهرية (مثل المعاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة)، وهناك معاملات خارجية مع ذوي علاقة - أقل عرضة للتلاعب - لا يسيطر فيها احد الأطراف علي الأخر بشكل جوهرية (كالمعاملات مع الشركات الشقيقة)، ويمكن تصنيف المعاملات مع ذوي علاقة حسب تكرارها إلي معاملات غير تشغيلية غير متكررة كسواء وبيع الاصول (وتعد من أكثر وسائل نقل الثروة لأنها تتطوي علي أحكام وتقديرات) ومعاملات تشغيلية متكررة كسواء وبيع السلع أو الخدمات. (عبد الحفيظ، 2019)، وتعد عمليات البيع لذوي العلاقة أكثر خطورة من عمليات الشراء لتلك الأطراف، علي إعتبار أن مجال الإعتراف بالإيراد له دور أكبر في التلاعب المحاسبي وممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر من عمليات الشراء، فعمليات الشراء تؤدي لتغيير بالأرباح المحاسبية خلال ذات الفترة، أما عمليات الشراء فقد تؤثر علي الأرباح بفترة تالية، وبالنسبة لعمليات الإقتراض من ذوي العلاقة فترتبط بخطر مراجعة أقل من عمليات الإقراض حيث تساعد علي تدنية تكلفة الإقتراض نتيجة لمعرفة المقرض بمخاطر وفرص النمو المستقبلي للمقترض، كما تحد من القيود المفروضة علي الإستثمار وتدعم أداء الأسهم، أما إقراض ذوي العلاقة فترتبط بخطر مراجعة مرتفع لكونها إقراض طويل الأجل بضمانات أقل ومخاطر تأخير سداد أعلى، وتزايد احتمالية تحولها لديون معدومة، وبالنسبة لعمليات بيع إلي أو الشراء للأصول وأدوات حقوق الملكية من ذوي العلاقة فترتبط بخطر مراجعة أقل مقارنة بالمعاملات التشغيلية مع ذوي العلاقة علي إعتبار أن تأثيرها محدود أو منعدم علي الدخل التشغيلي وصافي الربح. (Fang et al., 2018)

وفيما يتعلق بكيفية قياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ، فهناك عدة مداخل يمكن إستخدامها للقياس أولاً: القياس علي أساس قائمة الدخل: من خلال حساب قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (مبيعات ومشتريات وإيرادات ومصرفات أخرى) كنسبة من إجمالي أصول الشركة. (Subastian et al., 2021; 2021) أو كنسبة من مبيعات الشركة خلال ذات الفترة، ويتميز ذلك المدخل بالقدرة علي تحديد أهمية قيمة تلك المعاملات من حيث تأثيره علي صافي الدخل، ثانياً: التقلبات Volatility في المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: من خلال حساب القيمة المطلقة Absolute value للتغير في قيمة تلك النوعية من المعاملات خلال فترتين متتاليتين ، أو من خلال حساب الإنحراف المعياري لقيمة تلك المعاملات خلال آخر خمس فترات، ثالثاً: القياس المحسوب علي أساس الميزانية العمومية: من خلال حساب قيمة المبالغ المستحقة للشركة أو عليها

كنتيجة لتلك المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كنسبة من مبيعات الشركة خلال ذات الفترة. (Lee et al.,2016)

وكما يمكن التعبير عن المعاملات مع ذوي العلاقة بإستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة المعاملات (Perwita & Harymawan,2021)، أو عدد وليس قيمة المعاملات مع تلك الاطراف. (Hasnan et al.,2016) مقسوماً علي إجمالي الأصول. (Rasheed & Hawaldar, 2021)، كما يمكن التعبير عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بإستخدام متغير وهمي Dummy أو مؤشري Indicator، والذي يأخذ القيمة (1) وذلك إذا ما تجاوزت نسبة تلك المعاملات (والمتمثلة في المبيعات والمشتريات والأرصدة ذات الصلة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة) كنسبة من إجمالي الاصول أو المبيعات لنقطة فصل Cut-off point محددة عادة ما تكون 1% من إجمالي الأصول بنفس الفترة، و(صفر) خلاف ذلك. (Alhadab et al.,2020 ; El-Halaly,2016; Ryngaert&Thomas,2012) ، أو أن يأخذ المتغير الوهمي القيمة (1) في حال تجاوز نسبة المعاملات مع ذوي العلاقة 5% من إجمالي الأصول. (El-Helaly,2018)، و يتميز أسلوب إستخدام المتغير الوهمي عن إستخدام متغير متصل في تجنب أخطاء القياس الجوهرية المحتملة. (Ryngaert&Thomas,2012)، وفي ذات الإتجاه يمكن التعبير عن كل نوع من المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة (بيع سلع أو خدمات لذوي العلاقة - شراء سلع أو خدمات من أحد ذوي العلاقة - إقراض أو الإقتراض من أحد الأطراف ذوي العلاقة - تقديم أو الحصول علي ضمانات من أحد ذوي العلاقة - بيع أو شراء أصول أو إستثمارات من أحد الأطراف ذوي العلاقة) بمتغير وهمي مستقل لكل منها، بحيث يأخذ ذلك المتغير القيمة (1) في حال تحقق ذلك النوع من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، و(صفر) خلاف ذلك. (Kushwaha et al.,2022).

**وبناء علي ما تقدم** يخلص الباحث إلي أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تمثل معاملات تتم بين أطراف غير مستقلة لكونها تتم بين الشركة وأحد مديريها أو أعضاء مجلس الإدارة أو مع الشركة الأم أو التابعة أو الشقيقة، أو تتم بين الشركة و شركة أخرى داخل مجموعة تسيطر عليها جهة أو كيان واحد، وقد إهتمت المعايير المهنية بتلك النوعية من المعاملات وإعتبرتها أحد عوامل خطر التلاعب لما قد ترتبط به من مخاطر تحريفات جوهرية لطبيعتها الخاصة (مع مراعاة التباين في طبيعة الأنواع المختلفة من المعاملات بين ذوي العلاقة)، فقد تتم وفقاً لشروط تختلف عن المعاملات الأخرى التي تتم بين أطراف مستقلة، الأمر الذي له إنعكاساته علي المسئوليات والسمعة

المهنية لمراجع الحسابات، وهو الأمر الذي قد يكون له إنعكاساته علي جهد مراقب الحسابات والأتعاب المدفوعة له، وعلي الرغم من ذلك لا يوجد إجماع علي وجود صلة تربط بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والتلاعب الذي يحد من مصداقية وإمكانية الإعتماد علي القوائم المالية، فقد تستلزم الممارسات الطبيعية لأعمال الشركة التوسع في تلك النوعية من المعاملات لكونها أكثر كفاءة في التعاقد من المعاملات مع أطراف مستقلة عن الشركة.

لا يوجد إتفاق بين الكتابات المحاسبية علي مدخل موحد للتعبير وقياس تلك النوعية من المعاملات، ويعد المدخل الأقل شيوعاً هو استخدام مبلغ تلك المعاملات علي إعتبار أنه لا يأخذ في الإعتبار الوزن النسبي للشركة من خلال حجمها أو رقم الأعمال الخاص بها، وهناك مدخل أكثر شيوعاً في التعبير عن تلك المعاملات يقوم علي نقطة فصل من خلال متغير وهمي. وبصفة عامة لا يمكن تجاهل الأثار المحاسبية والمهنية للمعاملات علي الأطراف ذوي العلاقة، وهو ما سيرد بشكل أكثر تفصيلاً في الاجزاء الأخرى من البحث التي سنتناول تأثير تلك النوعية من المعاملات علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، إلي جانب تأثيرها علي الأتعاب المقدمة لمراجع الحسابات.

## 6-2 قابلية القوائم المالية للمقارنة: القياس والنفعية من منظور مهني

تعتبر القابلية للمقارنة أحد أهم الخصائص والسمات النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية الواردة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة، والتي تدعم الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، حيث تعكس إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لأزواج الشركات المنتمين لذات الصناعة بما يعكس التشابه بين البيئة التشغيلية وعملية التقرير المالي بين كل زوج من تلك الشركات. (Zhang,2018; Kang et al.,2015) ، لذا فإن أي توصيف للقابلية للمقارنة يجب أن يركز علي دور النظام المحاسبي في تصوير الأحداث الاقتصادية من خلال القوائم المالية ، بمعنى أن نظامان محاسبيان يكونا قابلين للمقارنة إذا كانا يولدا قوائم مالية مشابهة بالنسبة لمجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية، وقد أكدت المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP الأمريكية علي أهمية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لأغراض التحليل المالي للحكم علي أداء الشركة (De franco et al.,2011) ، وإتخاذ قراري الإستثمار والإقراض وتحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، علي إعتبار ان تلك القرارات تتطلب تقييم للبدائل والفرص وهو ما يحتاج لمعلومات مقارنة بين الوحدات المختلفة وبين ذات الوحدة من فترة لأخرى، حيث تعد القابلية للمقارنة شرط هام كي تتحقق نفعية المعلومات الملائمة وذات التمثيل الصادق، حيث تساعد علي تحسين

فهم مستخدمي القوائم المالية للأنشطة والعمليات التشغيلية والأداء الخاص بالشركة. (Sun et al.,2022)

ومن منظور مهني يمكن للقابلية للمقارنة أن تساعد مراجع الحسابات في تقييم الخطر المتلازم وخطر المراجعة لعميل المراجعة، بتخفيض تكلفة الحصول علي المعلومات وتشغيلها وإختبارها، لكونها تعطي رؤية أكثر شمولاً عن العمليات والأنشطة التشغيلية لعميل المراجعة، الأمر الذي يمكن ان ينعكس إيجاباً علي تخطيط واداء عملية المراجعة، لما لتلك القابلية للمقارنة من تأثير إيجابي متوقع علي تكوين الأحكام المهنية وإتخاذ القرارات المتعلقة بأداء عملية المراجعة. (Zhang,2018)، وبالتالي يمكن أن يكون للقابلية للمقارنة إنعكاساتها علي جهد وأتعاب مراجع الحسابات، حيث يمكنها أن تحد من تكلفة جمع وتشغيل المعلومات من خلال دورها في تحسين قدر وجودة المعلومات المتاحة للمراجع، حيث تدعم المراجع في مقارنة السياسات المحاسبية وأداء عميل المراجعة بأفضل الشركات المناظرة، كما يمكن لقابلية المقارنة الحد من عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات بين المراجع ومديري الشركة محل المراجعة، الأمر الذي يساعد علي الحد من خطر المراجعة. (Sun et al.,2022)

وفيما يتعلق بقياس القابلية لمقارنة القوائم المالية فإنه يمكن قياسها وفقاً لنموذج دراسة De franco et al.(2011)، والذي يعتمد علي تقدير معالم النظام المحاسبي لكل شركة بإستخدام نموذج إنحدار للأرباح المحاسبية (كمؤشر علي نتائج النظام المحاسبي) علي عوائد الأسهم (كمؤشر علي الأحداث الإقتصادية)، حيث يمثل عائد السهم مقياس ملخص للتغير في قيمة حقوق الملكية والتي تعكس قرارات تخصيص رأس المال من جانب المستثمرين، وقد إستخدم De France سلسلة زمنية مكونة من عدد ستة عشر مشاهدة (أرباح- عوائد أسهم)، ونظراً لوجود قيود علي البيانات فإنه يمكن الإعتماد علي البيانات السنوية لفترة مكونة من أربعة سنوات. وقد تم تقدير معادلة الإنحدار الآتية:

$$\text{Earnings it} = \alpha i + \beta i \text{ Return it} + \epsilon \text{ it}$$

**بحيث :**

**Earnings it**: يمثل صافي الربح قبل العناصر غير العادية مقسوماً علي القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية السنة للشركة  $i$  و للسنة  $t$ .

**Return it**: يمثل عائد السهم للشركة  $i$  و السنة  $t$  ، و المحسوب (سعر السهم بنهاية السنة - سعر السهم ببداية السنة + توزيعات الأرباح) / سعر السهم ببداية السنة .

$\alpha$  و  $\beta$ : معالم النظام المحاسبي المقدرة للشركة  $i$  خلال فترة أربعة سنوات من معادلة الإنحدار السابقة و التي توضح كيفية إنعكاس الحدث الإقتصادي (عائد السهم) علي الدخل المحاسبي (الأرباح)، و يتم تقدير ذات المعالم بالنسبة لباقي الشركات المنتمية لذات القطاع الصناعي بالعينة (للشركة  $j$  بتقدير  $\alpha_j$  و  $\beta_j$ ).

يتم إستخدام المعالم المقدرة من معادلة الإنحدار السابقة والتي تعبر عن معالم النظام المحاسبي لكل شركة علي حده للشركة  $i$  ( $\alpha_i$  و  $\beta_i$ ) وللشركة  $j$  ( $\alpha_j$  و  $\beta_j$ )، لتقدير أرباح الشركة  $i$  - بإفتراض ثبات الحدث الإقتصادي المتمثل في عائد سهم للشركة  $i$  - مرتين، الأولي بإستخدام المعالم الخاصة بها ( $\alpha_i$  و  $\beta_i$ )  $E(Earnings)_{iit}$ ، والثانية بإستخدام معالم الشركة الأخرى المنتمية لذات الصناعة الشركة  $j$  ( $\alpha_j$  و  $\beta_j$ )  $E(Earnings)_{ijt}$

$$E(Earnings)_{iit} = \alpha_i + \beta_i \text{ Return } it$$

$$E(Earnings)_{ijt} = \alpha_j + \beta_j \text{ Return } it$$

**بحيث:**

$E(Earnings)_{iit}$ : ويمثل الأرباح المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $i$  وعائد السهم للشركة  $i$  في الفترة  $t$

$E(Earnings)_{ijt}$ : ويمثل الأرباح المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $j$  وعائد السهم للشركة  $j$  في الفترة  $t$

وبعد ذلك يتم حساب القابلية للمقارنة بين الشركة  $i$  والشركة  $j$  والتي يعبر عنها المتغير  $COMP_{ij}$ ، والذي يمثل القيمة السالبة لمتوسط الفرق المطلق بين الأرباح المتوقعة بإستخدام المعادلات المحاسبية لزوج الشركات ( $i$  و  $j$ ) المنتمين لذات الصناعة و لهم نفس نهاية السنة المالية، كلما كبرت (انخفضت القيمة السالبة) لقيمة ذلك المتغير  $COMP_{ij}$  فإن ذلك يعني زيادة القابلية للمقارنة بين الشركة  $i$  و الشركة  $j$ .

$$COMP_{ij} = -\frac{1}{4} \sum_{t=3}^t |E(Earnings)_{iit} - E(Earnings)_{ijt}|$$

وأخيراً يمكن حساب المتغير  $CompAcct_i$  والذي يعبر عن القابلية للمقارنة علي مستوي الشركة  $i$  من خلال تجميع كل أزواج الشركات  $i$  و  $j$  بالنسبة للشركة  $i$ ، وحساب وسيط المتغير  $COMP_{ij}$  لكافة الشركات المقارنة  $j$ . (Neel, 2017; أبو العلا, 2021; Seifzadeh et al., 2022; علي, 2022)



ومن ناحية أخرى إقترحت دراسة (Daryaei et al.(2022) الإعتماد علي التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة والأرباح المحاسبية لقياس القابلية للمقارنة، بحيث يتم تقدير معالم النظام المحاسبي لكل شركة بإستخدام نموذج إنحدار للتدفقات النقدية المتوقعة من العمليات التشغيلية للفترة (t+1) علي الأرباح المحاسبية للفترة t ، و قد إستخدم سلسلة زمنية مكونة من عدد أربعة عشر مشاهدة (أرباح - تدفقات نقدية تشغيلية لفترة تالية) :

$$CFO_{it+1} = \alpha_i + \beta_i NI_{it} + \epsilon_{it}$$

**بحيث:**

CFO<sub>it+1</sub>: يمثل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة ا للفترة t+1 مقسوماً علي إجمالي الأصول في بداية الفترة.

NI<sub>it</sub>: صافي الربح بعد الضريبة للشركة ا للفترة t مقسوماً علي إجمالي الأصول في بداية الفترة.  
 $\alpha_i$  &  $\beta_i$ : معالم النظام المحاسبي المقدره للشركة ا من معادلة الإنحدار السابقة والتي توضح كيفية إنعكاس الحدث الإقتصادي (عائد السهم) علي الدخل المحاسبي (الأرباح)، ويتم تقدير ذات المعالم بالنسبة لباقي الشركات المنتمية لذات القطاع الصناعي بالعينة (للشركة j بتقدير  $\alpha_j$  &  $\beta_j$ ).

يتم إستخدام المعالم المقدره من معادلة الإنحدار السابقة والتي تعبر عن معالم النظام المحاسبي لكل شركة علي حده للشركة ا ( $\alpha_i$  &  $\beta_i$ ) وللشركة j ( $\alpha_j$  &  $\beta_j$ )، لتقدير التدفقات النقدية للشركة ا - بإفتراض ثبات الأرباح للشركة ا - مرتين، الأولي بإستخدام المعالم الخاصة بها  $\alpha_i$  &  $\beta_i$ ، والثانية بإستخدام معالم الشركة الأخرى المنتمية لذات الصناعة الشركة j ( $\alpha_j$  &  $\beta_j$ ) E(CFO)<sub>ijt</sub>

$$E(CFO)_{iit+1} = \alpha_i + \beta_i NI_{it}$$

$$E(CFO)_{ijt+1} = \alpha_j + \beta_j NI_{it}$$

**بحيث:**

E(CFO)<sub>iit+1</sub>: ويمثل التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة للشركة ا بإستخدام معادلة الشركة ا والأرباح للشركة ا في الفترة t

E(CFO)<sub>ijt+1</sub>: ويمثل التدفقات النقدية التشغيلية المتوقعة للشركة ا بإستخدام معادلة الشركة j والأرباح للشركة ا في الفترة t

وبعد ذلك يتم حساب القابلية للمقارنة بين الشركة أ والشركة ز والتي يعبر عنها المتغير COMP CFO ij، والذي يمثل القيمة السالبة للفرق المطلق بين التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام المعادلات المحاسبية لزوج الشركات (أ و ز) المنتمين لذات الصناعة ولهم نفس نهاية السنة المالية، كلما كبرت (إنخفضت القيمة السالبة) لقيمة ذلك المتغير COMP CFO ij فإن ذلك يعني زيادة القابلية للمقارنة بين الشركة أ والشركة ز .

$$COMP\ CFO\ IJ, t = -1/10 \sum_{t=9}^t |E(CFO\ iit + 1) - E(CFO\ ijt + 1)|$$

وأخيراً يمكن حساب المتغير Comp I,j,t والذي يعبر عن القابلية للمقارنة علي مستوي الشركة أ بالأخذ بالحسبان لكافة أزواج الشركات أ و ز بالنسبة للشركة أ في الفترة t، وحساب متوسط المتغير COMP CFO ij,t لكافة الشركات المقارنة ز . وجدير بالذكر فإنه يمكن قياس قابلية المقارنة اعتماداً علي علاقة عائد السهم بكل من ربحية كنسبة من سعره ببدائية الفترة والتغير في تلك النسبة، وتحقيق الشركة والشركات المقارنة لخسائر (متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة الخسائر وصفر خلاف ذلك)، ومتغير تفاعلي يعكس تفاعل تحقيق الخسائر ونسبة ربحية السهم من سعره ببدائية السنة، بحيث يتم حساب القابلية للمقارنة علي أساس متوسط الفرق المطلق لعائد السهم بين أزواج المقارنات المختلفة للشركات بالنسبة للشركة محل القياس. كما يمكن أيضاً قياس القابلية للمقارنة اعتماداً علي علاقة سعر الإقفال للسهم بالسنة الحالية بكل من ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم بنهاية الفترة، بحيث يتم حساب القابلية للمقارنة علي أساس متوسط الفرق المطلق لسعر السهم بين أزواج المقارنات المختلفة للشركات بالنسبة للشركة محل القياس. (Daryaei et al.,2022)

وجدير بالذكر فقد إعتمدت دراستا Su et al.,(2016) و Neel (2017) في قياس القابلية للمقارنة علي تعديل نموذج De Franco بالأخذ بالحسبان الإستحقاقات Accruals<sup>1</sup>، علي إعتبار أن الإستحقاقات تمثل الأساس لعملية التقرير المالي وعلاقتها بالتدفقات النقدية إستخدمت علي نطاق واسع للمقارنة بين التقارير المالية للشركات، فمن المناسب إستخدامها لقياس القابلية للمقارنة CompAccrual، كما أن إستخدامها يساعد علي تقادي إستخدام عوائد الأسهم كمؤشر علي الأحداث الإقتصادية، وذلك بالدول التي لا تتمتع بأسواق مال كفئة أو شبة كفئة، بحيث يتم إستخدام

<sup>1</sup>. تقاس إجمالي الإستحقاقات أما من خلال مدخل التدفقات النقدية بالفرق بين الدخل التشغيلي و التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (Su et al. (2016) أو أن تقاس وفقاً لمدخل الميزانية بالمعادلة (التغير بالأسول المتداولة - التغير بالإلتزامات المتداولة- التغير برصيد النقدية+ التغير بالديون قصيرة الأجل - الإهلاكات و الإستهلاكات - المخصصات) (Neel,2017; Cascino&Gassen,2015)

الإستحقاقات (كمؤشر علي المعلومات المحاسبية نتاج النظام المحاسبي لكل شركة) والتدفقات النقدية لذات الفترة (كمؤشر علي الحدث الإقتصادي)، وقد تم تقدير معادلة الإنحدار الأتية بإستخدام أربع فترات سنوية:

$$ACC\ it = \alpha\ i + \beta\ i\ CF\ it + \epsilon\ it$$

**بحيث:**

$ACC\ it$ : يمثل الإستحقاقات مقسوماً علي القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية السنة للشركة  $i$  وللسنة  $t$ .

$CF\ it$ : يمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقسوماً علي القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية السنة للشركة  $i$  و للسنة  $t$ .

$\alpha\ i$  &  $\beta\ i$ : معالم النظام المحاسبي المقدره للشركة  $i$  خلال فترة أربعة سنوات من معادلة الإنحدار والتي توضح كيفية إنعكاس الحدث الإقتصادي (التدفقات النقدية) علي المعلومات المحاسبية (الإستحقاقات)، ويتم تقدير ذات المعالم بالنسبة لباقي الشركات المنتمية لذات القطاع الصناعي بالعينة.

يتم إستخدام المعالم المقدره من معادلة الإنحدار السابقة والتي تعبر عن معالم النظام المحاسبي لكل شركة علي حده للشركة  $i$  ( $\alpha\ i$  &  $\beta\ i$ ) وللشركة  $j$  ( $\alpha\ j$  &  $\beta\ j$ )، لتقدير إستحقاقات الشركة  $i$  مرتين، بإفتراض ثبات الحدث الإقتصادي (التدفقات النقدية للشركة  $i$ )، الأولي بإستخدام المعالم الخاصة بها ( $\alpha\ i$  &  $\beta\ i$ )  $E(ACC)\ iit$ ، والثانية بإستخدام معالم الشركة الأخرى المنتمية لذات الصناعة للشركة  $j$  ( $\alpha\ j$  &  $\beta\ j$ )  $E(ACC)\ ijt$ .

$$E(ACC)\ iit = \alpha\ i + \beta\ i\ CF\ it$$

$$E(ACC)\ ijt = \alpha\ j + \beta\ j\ CF\ it$$

**بحيث :**

$E(ACC)\ iit$ : ويمثل الإستحقاقات المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $i$  والتدفقات النقدية للشركة  $i$  في الفترة  $t$ .

$E(ACC)\ ijt$ : ويمثل الإستحقاقات المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $j$  والتدفقات النقدية للشركة  $i$  في الفترة  $t$ ، بمعني حساب كلا الإستحقاقات المتوقعة لزوج الشركات ( $i$  و  $j$ ) مع ثبات الدخل الإقتصادي (التدفقات النقدية) للشركة  $i$ .

وبعد ذلك يتم حساب القابلية للمقارنة بين الشركة *i* والشركة *j* والتي يعبر عنها المتغير COMP *ij*، والذي يمثل القيمة السالبة لمتوسط الفرق المطلق بين الإستحقاقات المتوقعة بإستخدام المعادلات المحاسبية لزوج الشركات (*i* و *j*) المنتمين لذات الصناعة ولهم نفس نهاية السنة المالية، كلما كبرت (إنخفض قدر السالب) لقيمة ذلك المتغير COMP *ij* فإن ذلك يعني زيادة القابلية للمقارنة بين الشركة *i* والشركة *j*.

$$COMP\ IJ = -\frac{1}{4} \sum_{t=3}^t |E(ACC\ iit) - E(ACC\ ijt)|$$

وأخيراً يمكن حساب المتغير CompAcct *i* والذي يعبر عن القابلية للمقارنة علي مستوي الشركة *i* من خلال تجميع كل أزواج الشركات *i* و *j* بالنسبة للشركة *i*، ويتم حساب وسيط المتغير COMP *ij* لكافة الشركات المقارنة *j*. (Neel, 2017) أو المتوسط الحسابي لأعلي أربعة أزواج مقارنات بين شركات الصناعة والشركة *i*. (Su et al., 2016)

**وبناء علي ما تقدم** يخلص الباحث إلي أن قابلية القوائم المالية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية الهامة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة الداعمة للملائمة والتمثيل الصادق للمعلومات لها دور كبير في عملية تخصيص الموارد وصنع قرارات الإقراض والإستثمار لكونها تدعم المقارنة بين البدائل المختلفة من خلال المعلومات المتاحة بشكل عام بالقوائم المالية، علي إعتبار أن المعلومات كنتاج للنظم المحاسبية المختلفة عن أحداث إقتصادية متشابهة يجب أن تكون متشابهة، وقد تعددت طرق القياس للقابلية للمقارنة حسب مدي كفاءة سوق المال و إتاحة المعلومات فيما يتعلق بالأحداث الإقتصادية والمعلومات نتاج النظام المحاسبي، فهناك طرق إعتبرت عائد السهم كممثل للحدث الإقتصادي في حين إعتمدت طرق أخرى علي التدفقات النقدية، وبالنسبة لنتاج النظام المحاسبي إستخدمت طرق الأرباح المحاسبية وطرق أخرى إعتمدت علي الإستحقاقات المحاسبية، ولكن يعتمد منطق طرق القياس المختلفة علي تثبيت الحدث الإقتصادي وحساب نتاج النظم المحاسبية للشركات المختلفة وذلك بإستخدام معلمات كل شركة، بحيث يتكون لكل شركة أزواج من المقارنات بينها وبين الشركات المختلفة بالصناعة، وبالنهاية إختلفت الدراسات وطرق القياس فيما يتعلق بأخذ الوسيط الخاص أو الوسيط الحسابي لتلك المقارنات، كما إختلفت الدراسات في حال إستخدام الوسيط الحسابي علي حساب المتوسط لكل أزواج المقارنات أو لأعلي مستوي أو أربعة مستويات مقارنات مع الشركة محل القياس.

### 6-3 أتعاب مراجع الحسابات: الأنواع والمحددات

تمثل أتعاب المراجعة المقابل المدفوع للمراجع الخارجي لأداء مهمة المراجعة، ويجب أن تغطي تكلفة عملية المراجعة مع وجود هامش ربح معقول للمكتب. (فرج، 2021). وعادة ما تتحدد أتعاب المراجعة قبل أداء عملية المراجعة، ويفترض أن تتسم بالعدالة، وذلك علي أساس الجهود المحتمل أن يقوم بها المراجع لأداء إجراءات المراجعة والوقت اللازم لعملية المراجعة. لا يوجد معايير محددة لتحديد الأتعاب ورغم دورها الهام فيما يتعلق بإستقلالية المراجع، فالأتعاب المبالغ فيها قد تشير لفساد بين المراجع وعميله، والأتعاب الأقل من اللازم قد تشير لعدم قيام المراجع بالجهود اللازمة لإصدار رأي مهني سليم بخصوص القوائم المالية. (Silva et al., 2020)، كما أنه إذا ما كانت تلك الأتعاب مبالغ فيها فسوف يؤدي ذلك لخسارة عملاء المراجعة، أما إذا ما كانت أقل من اللازم فرغم أن ذلك سوف يحد من معدل دوران العملاء و لكنه سيؤثر ذلك سلباً علي قدرة المراجع علي تنفيذ برامج التدريب اللازمة، الأمر الذي له إنعكاساته السلبية علي جودة المراجعة. (Mohammed & Saeed, 2018).

وهناك ثلاثة أنواع من الأتعاب تتمثل الأولي في أتعاب المراجعة التقليدية للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، والثانية في الأتعاب لخدمات مهنية بخلاف المراجعة، والثالثة الأتعاب غير العادية للمراجعة والتي تتجاوز الأتعاب المتوقعة بناء علي عدة متغيرات تتعلق بطبيعة المراجع وعميله، وجدير بالذكر أن الأنواع الثلاث من الأتعاب تتداخل فيما بينها، فهناك عدد من الدراسات (Parkash et al., 2020; Al-Dhamari et al., 2018) أشارت لوجود علاقة طردية معنوية بين الأتعاب للخدمات المهنية بخلاف المراجعة وأتعاب المراجعة للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، ومن ناحية أخرى تتمثل الأتعاب غير العادية للمراجعة في الفرق بين الأتعاب الحقيقية المدفوعة والأتعاب العادية المقدرة، ويمكن تحديد ذلك الفرق من خلال بواقى نموذج الأتعاب الذي يتناول عدة متغيرات كمحددات للأتعاب العادية المتوقعة بناء علي عدة متغيرات (مثل: مدي تعقد عميل المراجعة ونسبة النمو وتحقيقه لخسائر- الربحية- الرفع المالي- السيولة- تكليف مراجع له شراكة مع أحد الأربعة الكبار- نوعية الرأي). (Dwiandaria & Mardijuwonob, 2020; Choi et al., 2006)

وفيما يتعلق بقياس أتعاب المراجعة فقد تنوعت الدراسات في طرق قياسها للأتعاب، ومن أشهر تلك الطرق التي إستخدمت في دراسات (Kikhia, 2015; Mohammed & Saeed, 2018) هو مبلغ الأتعاب المدفوعة، أو ما إستخدمته دراسة (Perwita & Harymawan, 2021; Parkash et al., 2020)

دراسة (Kushwaha et al.,2022) في قياس الأتعاب بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لمبلغها، أو ما إستخدمته دراسة (Gonthier-Besacier & Schatt,2007) في قياس الأتعاب بدلالة نسبة الأتعاب لإجمالي الأصول.

ومن ناحية أخرى يوجد عدة محددات لأتعاب وجهد المراجعة والتي تتنوع من بين محددات تتعلق بمنشأة عميل المراجعة ومحددات تخص منشأة مراجع الحسابات نفسه، فقد توصلت دراسة (Choi et al.,2010) إلي أن مكاتب المراجعة الكبيرة الحجم تحمل عميل المراجعة بأتعاب مراجعة أعلى مقارنة بالمكاتب الأصغر حجماً. كما توصلت دراسة (Hassan & Naser,2013) إلي وجود علاقة طردية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم ودرجة تعقد عمليات عميل المراجعة وفترة تأخير تقرير المراجعة، وتوصلت دراسة (Kikhia, 2015) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين الأتعاب المدفوعة لمراجع وكل من حجم وربحية وتعقد عمليات عميل المراجعة، تمتع المراجع بشراكة مع أحد المكاتب الأربعة الكبار، كما أظهرت ذات الدراسة وجود علاقة عكسية بين أتعاب المراجعة والمخاطر المالية لعميل المراجعة المعبر عنها بنسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول.

في حين توصلت دراسة (Naser & Hassan, 2016) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وحجم شركة عميل المراجعة، علاقة عكسية معنوية بين تلك الأتعاب ودرجة تعقد عمليات ذلك العميل، ولم تقدم الدراسة دليلاً علي وجود علاقة بين الأتعاب وكل من ربحية ومخاطر عميل المراجعة وتمتع مراجع الحسابات بشراكة مع أحد الأربعة الكبار. كما توصلت دراسة (Mohammed & Saeed, 2018) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم العميل ومدى تعقد عملياته وتوقيت عملية المراجعة، فمراجعة عميل كبير الحجم تعني المزيد من الوقت والتحري لقوائم مالية أكثر تعقيداً، كما أن تعقد عميل المراجعة في شكل تعدد مواقع العمل والدخول في معاملات غير عادية يعني مزيد من الجهد المطلوب، وبالنسبة لتوقيت المراجعة من واقع تاريخ نهاية السنة المالية وقربها من الموسم المزدهم يؤدي إلي مزيد من الأتعاب، لم تقدم الدراسة دليلاً علي تأثير مخاطر العميل كما يدركها المراجع علي مستوى الأتعاب المدفوعة.

وتوصلت دراسة (Gul et al., 2018) إلي وجود علاقة طردية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم وعدد قطاعات الشركة عميل المراجعة وتحققها لخسائر، إلي جانب شراكة المراجع مع أحد الأربعة الكبار والتخصص الصناعي للمراجع، في حين جاءت علاقة الأتعاب عكسية معنوية وكل من سيولة الشركة محل المراجعة ودرجة الرفع المالي، أما علاقة مراجعة العميل لأول مرة Initial audit بالأتعاب فقد جاءت غير معنوية. وتوصلت دراسة (Zhang,2018) إلي وجود علاقة طردية

بين أتعاب المراجعة وكل من حجم ودرجة الرفع المالي لعميل المراجعة وخسائره التشغيلية، كما أن نوعية المراجع من حيث الشراكة بأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وتخصصه الصناعي ترتبط بالمزيد من أتعاب المراجعة، وبالنسبة لتاريخ نهاية السنة المالية وقربها من الموسم المزدحم فيشير إلي مزيد من أتعاب المراجعة، وبالنسبة لعلاقة الأتعاب بكل من أهمية عميل المراجعة لمراجع الحسابات ونمو مبيعات العميل وأداء المراجعة للعميل لأول مرة فقد جاءت جميعها عكسية معنوية.

وتوصلت دراسة (Al-Dhamari et al. (2018) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم عميل المراجعة، وتعدد عملياته في حال قياس ذلك التعقد بعدد المنتجات التي ينتجها، تكليف مراجع حسابات يتمتع بشراكة مع أحد الأربعة الكبار، في حين جاءت علاقة أتعاب المراجعة عكسية معنوية بكل من سيولة عميل المراجعة وخسائره التشغيلية، في حين جاءت علاقة أتعاب المراجعة عكسية غير معنوية مع الرفع المالي لعميل المراجعة. وتوصلت دراسة (Hossain & Sobhan (2019) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وكل من الحجم ودرجة الرفع المالي للشركة محل المراجعة، كما أن شراكة المراجع المكلف بأحد مكاتب المراجعة الأربعة العالمية تشير لمزيد من أتعاب المراجعة، لم تقدم الدراسة أي دليل علي علاقة ربحية عميل المراجعة بمستوي الأتعاب المدفوعة.

وتوصلت دراسة (Rewczuk & Modzelewski (2019) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين اتعاب المراجعة وكل من حجم عميل المراجعة وتعدد عملياته، كما أن شراكة المراجع المكلف بأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار تشير لمزيد من أتعاب المراجعة. كما توصلت دراسة علي (2019) إلي وجود علاقة طردية بين أتعاب مراجعة القوائم المالية وكل من حجم منشأة مراجع الحسابات وحجم و ربحية منشأة عميل المراجعة. وتوصلت دراسة (Parkash et al.(2020) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وكل من التخصص الصناعي لمراجع الحسابات والخسائر التشغيلية للعميل (في حالة تكليف مراجع بخلاف الأربعة الكبار أما في حال تكليف أحد الأربعة الكبار جاءت علاقة الخسائر بالأتعاب غير معنوية)، في حين جاءت علاقة الأتعاب عكسية معنوية بمراجعة حساباته لأول مرة، وغير معنوية بمستوي السيولة و الرفع المالي لعميل المراجعة. وتوصلت دراسة (Silva et al.(2020) من خلال مقارنة بين بيئة الممارسة المهنية بالبرتغال وأسبانيا لوجود علاقة طردية بين أتعاب المراجع وحجم عميل المراجعة بكل من البرتغال وأسبانيا، بالإضافة لذلك جاءت علاقة الأتعاب طردية معنوية- بأسبانيا فقط- بكل من تعقد عمليات عميل المراجعة

وخطر المراجعة وتكليف مراجع يتمتع بشراكة مع أحد الأربعة الكبار، وتغيير مراجع الحسابات، في حين جاءت علاقة أتعاب المراجعة بالأتعاب الأخرى بخلاف المراجعة غير معنوية.

وتوصلت دراسة (Perwita & Harymawan (2021) إلي وجود علاقة طردية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم عميل المراجعة، التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، شراكته مع أحد المراجعين الأربعة الكبار، في حين جاءت علاقة أتعاب المراجعة عكسية معنوية بالسيولة وغير معنوية بالرفع المالي لعميل المراجعة. وتوصلت دراسة (Sun et al.(2022) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم عميل المراجعة، خسائره التشغيلية، وتعقد عملياته (المعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لعدد قطاعاته)، تكليف مراجع حسابات يتمتع بشراكة مع أحد المراجعين الأربعة الكبار، في حين جاءت علاقة الأتعاب عكسية بالسيولة التي يتمتع بها عميل المراجعة. وتوصلت دراسة (Kushwaha et al.(2022) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم عميل المراجعة ومستوي تعقد عملياته وتكليف مراجع يتمتع بشراكة مع أحد الأربعة الكبار، وعلاقة عكسية معنوية بين الاتعاب و كل من مراجعة عميل المراجعة لأول مرة، الرفع المالي، سيولة عميل المراجعة علي إعتبار إفتراض أن عملاء المراجعة مرتفعي الديون بهيكل رأس المال يرتبطوا بمخاطر مراجعة أقل.

**وبناء علي ما تقدم** يخلص الباحث إلي وجود تداخل بين عدة متغيرات تؤثر علي مستوي الأتعاب المدفوعة لمراجع الحسابات والتي يمكن تصميمها لمجموعتين أساسيتين، تتمثل المجموعة الأولى في متغيرات أو عوامل ترتبط بعميل المراجعة وبيئة الأعمال الخاصة به. ومن أهم تلك المتغيرات حجم عميل المراجعة، ومستوي الرفع المالي والذي يعكس مستوي خطر الأعمال لعميل المراجعة علي إعتبار أنه يركز علي ديون العميل ضمن هيكل راس ماله، والخسائر التشغيلية ومستوي تعقد أعمال وسيولة عميل المراجعة، أما المجموعة الثانية من المتغيرات المؤثرة علي أتعاب المراجعة هي المتغيرات المهنية لمراجع الحسابات نفسه والتي تتمثل في عوامل أهمها نوعية المراجع نفسه من حيث الشراكة مع أحد المراجعين الأربعة الكبار، التخصص الصناعي، والإرتباط بالعميل لأول مرة.

#### **4-6 تحليل العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وإشتقاق الفرض الأول للبحث**

وفقاً للطبيعة الخاصة والمخاطر المصاحبة للمعاملات مع الأطراف مع ذوي العلاقة والتي تميزها عن أي معاملات تتم بين أطراف مستقلة، فمن المتوقع أن يكون لتلك النوعية من المعاملات



إنعكاساتها علي عملية المراجعة والجهد وكذلك الأتعاب المطلوبة لإنجازها. فقد توصلت دراسة Habib et al.(2015) إلي وجود علاقة طردية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة - خاصة عمليات الإقراض والإقتراض بين الشركات Intercorporate loans داخل ذات المجموعة - وأتعاب المراجعة، علي اعتبار أن تلك المعاملات تزيد من مستوي خطر المراجعة، وتوصلت دراسة Johli et al.(2016) إلي أن مراجع الحسابات يقيم خطر المراجعة عند مستويات مرتفعة ويقوم بأداء جهود مراجعة أعلى ويحصل علي أتعاب مرتفعة في حال إنتماء شركة عميل المراجعة لمجموعة شركات وهيكل أعمال معقدة خاصة في ظل ضعف المتابعة والإشراف الداخلي، والتي تشجع علي إستخدام تلك المعاملات المعقدة بين عميل المراجعة وذوي العلاقة للتلاعب وتحويل الموارد بين تلك الشركات. وتوصلت دراسة مصطفى (2016) من خلال المنهج التجريبي إلي إدراك مراقبي الحسابات للأهمية النسبية ومخاطر المراجعة للمعاملات مع ذوي العلاقة، حيث تؤثر تلك المعاملات علي تقييم مخاطر الغش وعلي الخطة التفصيلية وبرنامج المراجعة، كما توصلت دراسة Kohlbeck & Mayhew(2017) لوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة من الإدارة العليا وأتعاب المراجعة، في حين لم تتحقق تلك العلاقة في حالة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في حال كونها ضرورية لطبيعة أعمال المشروع، علي اعتبار أن المعاملات مع الإدارة العليا ترتبط بمخاطر تحريفات جوهرية أعلى وإجتماعية أكبر لإعادة إصدار القوائم المالية، الأمر الذي يعكس إدراك مراقب الحسابات لمخاطر إعادة إصدار القوائم المالية الخاصة بعميل المراجعة عند تحديده لأتعابه.

وفي ذات الإتجاه توصلت دراسة El-Helaly(2018) لوجود علاقة طردية بين حجم المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعاب المراجعة، مما يشير لقدرة المراجع علي إدراك وجود مخاطر مرتفعة لتلك النوعية من المعاملات، وقد إتفقت دراستا Habib et al.(2018) وPerwita & Harymawan (2021) علي وجود علاقة طردية بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة واتباع المراجعة المدفوعة، وتزيد قوة تلك العلاقة في حال تكليف مراجع حسابات متخصص صناعياً. وقد قدمت دراسة Rasheed & Hawaldar (2021) دليلاً عملياً ببيئة الممارسة المهنية الهندية لوجود علاقة طردية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة وخطر المراجعة المعبر عنه بمستوي الأتعاب، وأن القواعد القانونية الجديدة الصادرة بالهند للحد من تعقد تلك النوعية من المعاملات قد أدت لزيادة في تعقد تلك المعاملات الامر الذي قد أدي لمزيد من أتعاب المراجعة كرد فعل لزيادة خطر المراجعة، وتوصلت دراسة Lee(2021) إلي وجود علاقة طردية بين المعاملات التي تتم بين شركات تنتمي لذات مجموعة الشركات وإجمالي ساعات وأتعاب المراجعة،

فالخطر المتلازم المصاحب لتلك الهياكل المعقدة والمعاملات ذات الصلة يؤدي لتحميل المراجع لعمله بعلاوة خطر، ويزداد وضوح تلك العلاقة بشكل أكبر بعد تبني معايير الدولية لإعداد القوائم المالية IFRS، حيث ترتب علي التبنّي بذل المراجع لجهد وساعات مراجعة أكبر، وتوصلت ذات الدراسة إلي أن مقدرة المراجع تكون محدودة في تحميل عميله بعلاوة خطر حتي في ظل بيئة مراجعة ذات خطر مرتفع في حال زيادة قدرة ذلك العميل التفاوضية كنتيجة لزيادة أهميته الإقتصادية بالنسبة لمراجع الحسابات. كما توصلت دراسة (Kushwaha et al.(2022) إلي وجود علاقة طردية بين المبيعات للأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، حيث أحدثت تلك المعاملات زيادة بنسبة 17.4% بأتعاب المراجعة، علي إعتبار أنها معاملات تزيد من خطر المراجعة، الأمر الذي يتطلب المزيد من جهد مراقب الحسابات. وقد أشارت دراسة (Elistratova et al.(2022a) والتي أجريت علي عينة من الشركات الأسبانية المقيدة بالبورصة خلال الفترة بين عامي(2004- 2014) إلي وجود علاقة طردية معنوية بين مبلغ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، علي إعتبار أن تلك المعاملات سترتب عليها زيادة بمستوي مخاطر المراجعة.

ومن ناحية أخرى هناك عدة دراسات (Sutanto & Diyanty, 2017; Fang et Yin, 2018; Elistratova et al., 2022b al., 2018) لم تنجح في تقديم دليل عملي علي علاقة تربط بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، حيث لم تتوصل دراسة Sutanto & Diyanty (2017) لوجود علاقة بين قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة - بشكل عام - وأتعاب المراجعة بأندونيسيا، وبالأخذ في الحسبان لطبيعة المعاملات مع ذوي العلاقة، فقد توصل لوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات مع ذوي العلاقة ذات الصلة بالأمر التشغيلية وأتعاب المراجعة. كما لم تنجح دراسة (Yin (2018) في التوصل لدليل عملي علي وجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي الصلة والعلاقة بين فجوة الحوافز المدفوعة للتفيذين وأتعاب المراجعة، وقد توصلت دراسة (Fang et al.(2018) إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الأنواع المختلفة من المعاملات مع ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، علي إعتبار أن المراجع يحد من المخاطر الناشئة من تلك المعاملات بتعديل رأيه المهني، ويستثني من تلك النتيجة عمليات بيع الأصول وأدوات حقوق الملكية لذوي العلاقة - كمعاملات غير متكررة ومبلغها كبير عادة - فقد جاءت علاقتها بالأتعاب طردية، حيث تحتاج تلك النوعية من المعاملات الحصول علي المزيد من الأدلة وبذل المزيد من الجهد، وبالتالي الحاجة لأتعاب أعلى. كما توصلت دراسة (Elistratova et al.(2022b) والتي أجريت علي عينة من الشركات الأسبانية المقيدة بالبورصة خلال الفترة بين عامي (2005-2017) إلي أن أتعاب المراجعة لا تأخذ بالحسبان تعارضات ومشكلات الوكالة المرتبطة

بتلك بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خاصة في ظل بيئة تتسم بإنخفاض مستوى حماية المستثمرين ومخاطر التقاضي مع غلبة تركيز الملكية، حيث تتحدد أتعاب المراجعة بتلك الحالة وفقاً لإحتياجات عميل المراجعة.

وبناء علي ما تقدم يلاحظ وجود تزايد بالبحوث نحو دراسة أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة، علي إعتبار أن تلك النوعية من المعاملات مع ذوي العلاقة يمكن أن تؤثر علي تقدير المراجع لخطر المراجعة والجهود التي يجب بذلها والأتعاب المدفوعة للمراجع، وذلك بالأخذ بالحسبان لطبيعة تلك النوعية من المعاملات ومخاطرها المتلازمة، وبناء عليه سيتم إختبار أثر المعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة ببيئة الأعمال وبيئة الممارسة المهنية المصرية، ولذلك تم إشتقاق الفرض الأول للبحث (دون تبني إتجاه معين للعلاقة التأثيرية) كما يلي:

**H1 : تؤثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة معنوياً علي أتعاب المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

## 6-5 تحليل العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وإشتقاق الفرض الثاني للبحث

يوجد هناك إحصائية لإستغلال المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في إرتكاب التلاعبات، الأمر الذي قد يدفع إلي التأثير علي عملية التقرير المالي بشكل عام، وقابلية تلك التقارير للمقارنة للحد من فرص كشف تلك التلاعبات المحتملة، فقد توصلت دراسة (Lee et al. (2016 لوجود علاقة عكسية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وذلك علي إعتبار أن تلك المعاملات تعكس حرية تصرف أكبر للإدارة والمزيد من البدائل المحاسبية، الأمر الذي يؤثر سلباً علي قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركة مع الشركات المناظرة بذات الصناعة، وذلك للحد من فرص كشف المعاملات غير القانونية مع ذوي العلاقة، حيث تزيد قوة تلك العلاقة العكسية في حالة المعاملات غير العادية مع ذوي العلاقة بالشركة. وتوصلت دراسة (Chen et al. (2020 إلي وجود علاقة عكسية بين الإيرادات غير التشغيلية المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذوي الصلة ومعلوماتية الأرباح والتي تعني قدرة عوائد الاسهم الحالية بأن تعكس أرباح الشركة، في حين جاءت ذات العلاقة طردية معنوياً بين مبيعات المنتجات المتعلقة بالمعاملات مع الاطراف ذوي الصلة ومعلوماتية الأرباح، الأمر الذي يعطي دلالة لأهمية طبيعة وتصنيف إيرادات المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة (تشغيلية وغير تشغيلية) بالنسبة للمستثمر. وفي ذات الإتجاه

توصلت دراسة (Li et al.(2022) إلى أن حجم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة يؤثر سلباً علي مستوي القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية (خاصة المعاملات غير العادية مع ذوي العلاقة)، ويمكن تحسين تلك القابلية للمقارنة بتحسين جودة آليات الرقابة الداخلية، حيث يمكن لتلك الجودة الحد من التأثير السلبي للمعاملات مع ذوي العلاقة علي مستوي القابلية للمقارنة. وعلي النقيض توصلت دراسة (Anh Thu et al.(2023) لوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات مع ذوي العلاقة وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وذلك علي إعتبار أن تلك الدراسة قد أجريت ببيئة الأعمال بفييتنام كأحد الدول النامية التي قد تختلف عن بيئة الأعمال بالدول المتقدمة.

وبناء علي ما سبق يلاحظ وجود تزايد بالبحوث نحو دراسة أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، علي إعتبار أن تلك النوعية من المعاملات مع ذوي العلاقة يمكن أن تؤثر علي جودة التقارير المالية، لتفادي كشف الآثار الناتجة عن تلك النوعية من المعاملات، وبناء عليه سيتم إختبار أثر المعاملات مع ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة ببيئة الأعمال المصرية، ولذلك تم إشتقاق الفرض الثاني للبحث (دون تبني إتجاه معين للعلاقة التأثيرية) كما يلي:

**H2: تؤثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة معنوياً علي قابلية القوائم المالية التاريخية السنوية للمقارنة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

## 6-6 تحليل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعب المراجعة، وإشتقاق

### الفرض الثالث للبحث

تحسن قابلية القوائم المالية للمقارنة- كأحد الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية- يساعد في تحسن جودة تلك القوائم وكشف ما قد تشتمل عليه من تلاعبات، الأمر الذي قد يؤثر علي عملية المراجعة، من خلال إحتمالية تأثير القابلية للمقارنة علي الجهد والأتعب اللازمين لإنجاز عملية المراجعة، فقد توصلت دراسة (Brown(2012 لوجود علاقة عكسية معنوية بين تشابه عملاء المراجعة في الإفصاحات الواردة بالتقرير السنوي- من قوائم مالية وإفصاحات سرديّة- ومستوي أتعب المراجعة، حيث يسمح ذلك التشابه بتخفيض تقدير مراجع الحسابات لخطر المراجعة وتدنية تكلفة عملية المراجعة بفعل زيادة كفاءتها، بتطبيق إجراءات مراجعة إضافية علي النظراء من عملاء المراجعة وزيادة مستوي تخصص مراجع الحسابات في نوعية معينة من العملاء، كما أشارت ذات الدراسة أن عدم قابلية القوائم المالية للمقارنة بين عملاء المراجعة المتناظرين سوف يزيد من مستوي خطر المراجعة المقدر وأتعب المراجعة. كما توصلت دراسة (Kang et al.(2015

بالنظر إلى عينة من عملاء المراجعة بكوريا لوجود علاقة عكسية معنوية بين القابلية لمقارنة القوائم المالية والجهد الإجمالي لمراجع الحسابات المعبر عنه بعدد الساعات اللازمة للإنتهاء من مهام المراجعة بشكل ناجح، الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي مستوى كفاءة المراجعة ويسمح لمراجع الحسابات بتخصيص وقت وجهد أكبر لمهام المراجعة عالية الخطورة، كما توصلت ذات الدراسة إلي أن العلاقة العكسية بين القابلية للمقارنة وجهد المراجعة تضعف في حالة إرتفاع مستوى متابعة الشركة من جانب المحللين الماليين.

وفي ذات الإتجاه توصلت دراسة Cairney & Stewart (2015) إلي وجود علاقة عكسية بين التشابه والتجانس بين عملاء المراجعة داخل ذات الصناعة وأتعب المراجعة، وتزداد قوة تلك العلاقة العكسية في حالة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، فالتشابه بين عملاء المراجعة بذات الصناعة يساعد في تخفيض متوسط تكلفة عملية المراجعة الأمر الذي يؤدي إلي أتعاب أقل، وذلك لأن التجانس بين عملاء ذات الصناعة يساعد المراجع علي تنفيذ إجراءات إجراءات مراجعة واحدة والإعتماد علي خبرات مشابهة، وتوصلت دراسة Zhang (2018) إلي وجود علاقة عكسية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة المقاس بالأتعاب وتأخير تقرير المراجعة، كما توجد علاقة عكسية بين القابلية للمقارنة وأخطاء الرأي المهني لمراجع الحسابات، أي أن القابلية للمقارنة أدت لتحسن في إستخدام المعلومات المحاسبية بعملية المراجعة للقوائم المالية.

وتوصلت دراسة Chen & Gong (2019) إلي أنه كلما زادت القابلية للمقارنة إنخفض مستوى أتعاب المراجعة، وذلك علي إعتبار أن القابلية للمقارنة تحسن من قدرة المديرين علي إعداد تقارير بمعلومات مالية عالية الجودة، الأمر الذي يحد من خطر المراجعة وبالتالي الأتعاب المقدمة لمراجع الحسابات، وتوصلت دراسة أبو العلاء (2021) لوجود علاقة عكسية معنوية بين القابلية لمقارنة القوائم المالية وجهد المراجعة، وأن هذه العلاقة تتأثر إيجاباً ببعض الخصائص التشغيلية لعميل المراجعة والمتمثلة في حجم عميل المراجعة ونسب التداول والسيولة السريعة ومعدل العائد علي الأصول الخاص بالعميل.

وتوصلت دراسة Sun et al. (2022) إلي وجود علاقة عكسية بين قابلية التقارير المالية للمقارنة وأتعاب وجهد المراجعة، وذلك علي إعتبار أنه توجد علاقة عكسية بين القابلية للمقارنة وخطر المراجعة، الأمر الذي يحسن من كفاءة عملية المراجعة، وتزيد قوة تلك العلاقة العكسية بين القابلية للمقارنة والأتعاب في حالة تكليف مراجع حسابات متخصص صناعياً خاصة بالصناعات التي تتمتع بدرجة مرتفعة من عدم التجانس التشغيلي، كما توصلت دراسة علي (2022) إلي وجود

علاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية، كما توصلت ذات الدراسة لوجود تأثير لبعض سمات عميل المراجعة والمتمثلة في حجم ودرجة تعقد عمليات عميل المراجعة علي تلك العلاقة العكسية بين القابلية للمقارنة وأتعاب المراجعة، كما يوجد تأثير معنوي للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات كأحد سمات منشأة المراجعة ذاتها علي ذات العلاقة العكسية بين القابلية للمقارنة وأتعاب المراجعة.

وبناء علي ما تقدم يلاحظ وجود تزايد بالبحوث نحو دراسة أثر قابلية القوائم للمقارنة علي أتعاب مراقب الحسابات، علي إعتبار أن تحسين جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة، يمكن أن يحد من إدراك مراقب الحسابات لمستوي الخطر المتلازم وخطر المراجعة الخاص بعميل المراجعة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر علي مستوي الجهد اللازم لإنجاز عملية المراجعة، وبالتالي يمكن أن يؤثر علي تكلفة عملية المراجعة ومستوي أتعاب مراجع الحسابات.

وبناء عليه سيتم إختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة ببيئة الممارسة المهنية المصرية، ولذلك تم إشتقاق الفرض الثالث للبحث (دون تبني إتجاه معين للعلاقة التأثيرية) كما يلي:

**H3: تؤثر قابلية القوائم المالية التاريخية السنوية للمقارنة معنوياً علي أتعاب المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

## 6-7 توسط القابلية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب

### المراجعة، وإشتقاق الفرض الرابع للبحث

من المتوقع أن تقرض الطبيعة الخاصة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة نفسها علي عملية المراجعة، بوجود تأثير محتمل لتلك المعاملات علي أتعاب وجهد مراجع الحسابات، وذلك من خلال وجود تاثير لتلك المعاملات علي جودة التقارير المالية للحد من فرص إكتشاف التلاعبات بالقوائم المالية والتي قد تستغل فيها تلك المعاملات مع ذوي العلاقة، فقد توصلت دراسة Liao et al. (2018) لوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات والترتيبات المالية المتعلقة بحقوق الملكية التي يقوم بها كبار الملاك وأتعاب المراجعة، ويزيد هذا التأثير في ظل إرتفاع مخاطر التقرير المالي، حيث ستزيد تلك الترتيبات من مستوي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، الأمر الذي يزيد من المستوي الذي يدركه أصحاب المصالح ومراجعي الحسابات عن مستوي مخاطر عملية التقرير المالي، علي إعتبار أن تلك المعاملات تدفع الملاك المسيطرين للتأثير علي عملية التقرير المالي لإحاطة الشركة بدرجة مرتفعة من عدم التأكد بفعل تخوفهم من فقدان السيطرة

كنتيجة لتلك المعاملات، الأمر الذي يدفع المراجع لزيادة مستوي جهده وأتعبه بفعل الخوف من سوء عملية التقرير المالي لعميل المراجعة.

كما توصلت دراسة (Gul et al.,2018) لوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات مع ذوي العلاقة وتعدّد عملية الإستثمار ومستواه بين الشركات داخل ذات المجموعة وأتعب المراجعة، وذلك من خلال إدارة الشركة لأرباحها لإخفاء الأداء غير الجيد، فتزيد دخول تلك الشركات في عمليات مع الأطراف ذوي العلاقة يساعد الشركات علي إدارة أرباحها، لدعم الشركات التي تحقق خسارة علي حساب الشركات الشقيقة داخل المجموعة المحققة للأرباح، الأمر الذي يؤدي لرفع مراجع الحسابات لتقييمه لمستوي الخطر المتلازم، وزيادة خطر وأتعب المراجعة لتلك الشركات.

وتوصلت دراسة (Zhao & Yuan (2020) إلي أن الحصول علي تمويل من كبار الملاك برهن الأسهم الخاصة بهم - كوسيلة للحصول علي التمويل الكافي وبشكل سريع للشركة- يرتبط بعلاقة طردية بأتعب المراجعة وإحتمالية أعلى لإصدار رأي معدل بخصوص القوائم المالية، حيث تزيد تلك النوعية من المعاملات من إحتمالية السيطرة علي الشركة بفقدان كبار الملاك لحقهم في التصويت، ووجود خطر إجبار الملاك علي إغلاق مركزهم الإئتماني بسداد القروض، الأمر الذي يدفعهم للتأثير علي عملية التقرير المالي بالتلاعب بالمعلومات المالية، مما يزيد من مستوي الأتعب المطلوبة.

وبناء علي تقدم يمكن إستشعار وجود فجوة بحثية تتعلق بدراسة أثر توسط Mediating effect قابلية القوائم المالية للمقارنة لعلاقة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بأتعب مراجع الحسابات، وبناء عليه سيتم إختبار أثر توسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعب المراجعة ببيئة الممارسة المهنية المصرية، ولذلك تم إستنتاج الفرض الرابع للبحث كما يلي:

**H4: تتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعب المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

## 6-8 الدراسة التطبيقية: التحليل الأساسي وتحليل الحساسية والتحليل الإضافي

يسعي الباحث بتلك الجزئية إلي عرض كل من أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة البحث، توصيف وقياس المتغيرات المختلفة محل الإهتمام وتوصيف نموذج البحث، وكذلك نتائج التحليل الإحصائي ونتائج إختبارات فروض البحث بالإضافة لنتائج تحليل الحساسية والتحليل الإضافي، وذلك كما يلي:

### 6-8-1 أهداف الدراسة التطبيقية

تسعى الدراسة التطبيقية إلي اختبار فروض البحث، وذلك على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتم ذلك من خلال تقدير نماذج إنحدار متعدد لقياس معاملات الإنحدار للمتغيرات المختلفة ومدى معنويتها باستخدام إختبار T مع قياس معامل التحديد المعدل Adjusted R Square، وذلك إلي جانب إختبار مدى معنوية نموذج الانحدار بإختبار F (Al-Dhamari et al.,2018; Rasheed et al.,2021; أبو العلا، 2021; علي، 2022)، كما تم إستخدام تحليل المسار للتحقق من توسط القابلية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، بالإضافة لذلك تم عرض الاحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات والقيم الدنيا والعليا والانحراف المعياري لمتغيرات البحث، كما تم قياس الارتباط بين تلك المتغيرات. (Kushwaha et al.,2022; Sun et al.,2022; Zhang,2018; El-Helaly,2016).

### 6-8-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من سنة (2016-2019)، ولكن لإغراض قياس متغيرات الدراسة تتطلب الأمر بيانات من قوائم مالية تلك الفترة، حيث إحتاج الأمر بيانات لسنوات سابقة علي تلك الفترة، حيث يتطلب قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة لكل سنة تقدير نموذج إنحدار بسيط لمدة أربعة سنوات (السنة محل القياس وثلاث سنوات سابقة عليها) و ذلك لتحديد معالم ذلك النموذج (Neel,2017). وقد تكونت عينة الدراسة من عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة البحث، حيث تم إستبعاد البنوك وشركات قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بالبورصة المصرية، لكون تلك المؤسسات تتمتع بطبيعة خاصة علي إعتبار أن لها قواعد تنظيمية خاصة تحكم معاملاتها، وتؤثر علي ما يتم الإفصاح عنه من معلومات، كما تؤثر تلك الطبيعة علي جهد المراجعة المطلوب وبالتالي علي الأتعاب المدفوعة للمراجع. (أبو العلا، 2021; Kushwaha et al.,2022). وقد تم وضع عدد من الضوابط عند إختيار الشركات بالعينة ومنها ضرورة توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، لذا فقد تم إستبعاد الشركات ذات البيانات غير الكاملة أو الشاذة أو تقتقد لبعض متغيرات الدراسة. (أبو العلا، 2021; علي، 2022)، وبناء علي الجدول رقم (1) فإن العينة النهائية الكلية للبحث تشتمل علي 75 شركة (بعدد مشاهدات = 284 مشاهدة) تنتمي لسبعة قطاعات، ويلاحظ من واقع ذلك الجدول أن أكثر القطاعات تمثيلاً بالعينة هو قطاع العقارات بنسبة بلغت 24.65 %، أما أقل تلك القطاعات تمثيلاً كان قطاع السياحة و الترفيه بنسبة تمثيل 5.28 %، ويعدد أربعة شركات.



**جدول 1: توصيف عينة الدراسة و قطاعاتها \***

النسبة المئوية للمشاهدات	عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
11.27 %	32	9	موارد أساسية
24.65 %	70	18	عقارات
21.48 %	61	16	مواد البناء و المقاولات و الإنشاءات الهندسية
17.95 %	51	13	أغذية و مشروبات و تبغ
7.75 %	22	6	خدمات و منتجات صناعية و سيارات
11.62 %	33	9	رعاية صحية و أدوية
5.28 %	15	4	سياحة و ترفيه
100 %	284	75	الإجمالي

\*المصدر: من إعداد الباحث.

**6-8-3 أدوات الدراسة**

وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات والموقع الإلكتروني لمعلومات مباشر مصر (<https://www.mubasher.info/markets/EGX>) وكذلك الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (<https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>)، إلي جانب المواقع الإلكترونية للشركات بعينة البحث، للحصول علي محاضر إجتماعات الجمعية العامة العادية للشركة - فقرة تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه - وذلك لتحديد مبلغ الأتعاب المدفوع لمراجع الحسابات كمقابل لمراجعته للقوائم المالية التاريخية السنوية الكاملة، والحصول علي القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لشركات العينة وأسعار الأسهم بغرض تحديد عائدها، تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لتلك البيانات بإستخدام الحزمة الإحصائية SPSS و 24 Amos-SPSS.

**6-8-4 توصيف وقياس المتغيرات ونموذج الدراسة**

إستناداً إلى فروض البحث فقد تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

**أولاً: المتغير المستقل**

**المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة RPT:** وكمتغير وهمي، والذي يأخذ القيمة (1) في حالة تجاوز نسبة تلك المعاملات بكافة أنواعها (مبيعات ومشتريات السلع والخدمات وكذلك الأصول، عمليات الإقراض والإقتراض..الخ) نسبة 1% من إجمالي أصول الشركة، والقيمة (صفر) خلاف ذلك، وذلك قياساً علي دراسة (Alhadab et al.,2020; El-Helaly,2018; El-Helaly,2016; Ryngaert& Thomas)2012، وذلك علي إعتبار أن الإعتماد علي مبلغ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يعد خادعاً فسوف

يترتب علي ذلك أخطاء قياس غير بسيطة Non-trivial measurement errors (Ryngaert & Thomas, 2012). و جدير بالذكر فإنه لأغراض تحليل الحساسية سوف يتم استخدام نسبة المعاملات مع ذوي العلاقة كنسبة من الأصول، قياساً علي دراسة Al-Dhamari et al.(2018)

### ثانياً: المتغير التابع

**أتعاب المراجعة LNfees**: ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لمبلغ الأتعاب المقدمة لمراجع الحسابات نظير مراجعته للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة. (Sun Kushwaha et al., 2022; et al., 2022; Perwita & Harymawan, 2021; Gulet al., 2018)، ولأغراض تحليل الحساسية سوف يتم قياس الأتعاب بدلالة نسبتها من الجذر التربيعي لإجمالي أصول عميل المراجعة، وذلك قياساً علي دراسة (Hoitash et al. 2007 Gonthier-; Besacier & Schatt (2007; Kinney et al., 2004)

### ثالثاً: المتغير الوسيط

#### قابلية القوائم المالية للمقارنة COMPA

تم قياسها وفقاً لنموذج (De franco et al. (2011، والذي إتمد علي تقدير معالم النظام المحاسبي لكل شركة بإستخدام نموذج إنحدار للأرباح المحاسبية علي عوائد الأسهم، وذلك من خلال الإعتماد علي البيانات السنوية لفترة مكونة من أربعة سنوات (أرباح - عوائد أسهم) سنوية. وقد تم تقدير معادلة الإنحدار الآتية:

$$\text{Earnings it} = \alpha \text{ i} + \beta \text{ i Return it} + \epsilon \text{ it}$$

#### بحيث:

**Earnings it**: يمثل صافي الربح قبل العناصر غير العادية مقسوماً علي القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية السنة للشركة  $\text{i}$  و للسنة  $\text{t}$ .

**Return it**: يمثل عائد السهم للشركة  $\text{i}$  و السنة  $\text{t}$ ، والمحسوب (سعر السهم بنهاية السنة - سعر السهم ببداية السنة + توزيعات الأرباح) / سعر السهم ببداية السنة.

$\beta \text{ i} \& \alpha \text{ i}$ : معالم النظام المحاسبي المقدره للشركة  $\text{i}$  خلال فترة أربعة سنوات من معادلة الإنحدار السابقة والتي توضح كيفية إنعكاس الحدث الإقتصادي (عائد السهم) علي الدخل المحاسبي (الأرباح)، ويتم تقدير ذات المعالم بالنسبة لباقي الشركات المنتمية لذات القطاع الصناعي بالعينة (للشركة  $\text{z}$  بتقدير  $\beta \text{ z} \& \alpha \text{ z}$ ).

يتم استخدام المعالم المقدرة من معادلة الإنحدار السابقة لكل شركة علي حده للشركة  $i$  ( $\beta_i$  &  $\alpha_i$ ) وللشركة  $j$  ( $\beta_j$  &  $\alpha_j$ )، لتقدير أرباح الشركة  $i$  - بإفتراض ثبات الحدث الإقتصادي وهو عائد سهم الشركة  $i$  - مرتين، الأولي بإستخدام المعالم الخاصة بها  $E(Earnings)_{iit}$  ( $\beta_i$  &  $\alpha_i$ )، والثانية بإستخدام معالم الشركة الأخرى المنتمة لذات الصناعة الشركة  $j$  ( $\beta_j$  &  $\alpha_j$ )  $E(Earnings)_{ijt}$

$$E(Earnings)_{iit} = \alpha_i + \beta_i \text{ Return } it$$

$$E(Earnings)_{ijt} = \alpha_j + \beta_j \text{ Return } it$$

**بحيث:**

$E(Earnings)_{iit}$ : ويمثل الأرباح المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $i$  وعائد السهم للشركة  $i$  في الفترة  $t$

$E(Earnings)_{ijt}$ : ويمثل الأرباح المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $j$  وعائد السهم للشركة  $i$  في الفترة  $t$

وبعد ذلك يتم حساب القابلية للمقارنة بين الشركة  $i$  والشركة  $j$  والتي يعبر عنها المتغير  $COMP_{ij}$ ، والذي يمثل القيمة السالبة لمتوسط الفرق المطلق بين الأرباح المتوقعة بإستخدام المعادلات المحاسبية لزوج الشركات ( $i$  و  $j$ ) المنتمين لذات الصناعة ولهم نفس نهاية السنة المالية.

$$COMP_{ij} = -\frac{1}{4} \sum_{t=3}^t |E(Earnings)_{iit} - E(Earnings)_{ijt}|$$

وأخيراً يمكن حساب المتغير  $COMP_{ij}$  والذي يعبر عن القابلية للمقارنة علي مستوي الشركة  $i$  من خلال تجميع كل أزواج الشركات  $i$  و  $j$  بالنسبة للشركة  $i$ ، وحساب وسيط المتغير  $COMP_{ij}$  لكافة الشركات المقارنة  $j$ ، وذلك قياساً علي دراسة (Neel , 2017; أبو العلا، 2021; Seifzadeh et al.,2022; علي، 2022)، وجدير بالذكر فإنه في إطار تحليل الحساسية بالبحث سوف يتم قياس قابلية المقارنة بدلالة الإستحقاقات بدلاً من عوائد الأسهم، وذلك قياساً علي دراسة (Neel , 2017 Su ;et al.,2016).

**رابعاً: المتغيرات الرقابية:** هناك عدد من المتغيرات الرقابية والتي سبق تناولها ببحوث أكاديمية كمحددات لأتعباب المراجعة، والتي يمكن تصنيفها لمجموعتين، تتعلق الأولي بمتغيرات ذات الصلة بالخصائص التشغيلية لعميل المراجعة، أما المجموعة الثانية فتمثل عدد من السمات المهنية لمراجع الحسابات المكلف بعملية المراجعة، وذلك علي النحو التالي:

### المجموعة الأولى: سمات تشغيلية تتعلق بعمل المراجعة

أ- حجم شركة عميل المراجعة **SIZE**: المتوقع أن يؤثر الحجم علي عملية المراجعة لإعتبارات تتعلق بالتكاليف السياسية المرتفعة للشركات الأكبر حجماً، وبالتالي من المتوقع وجود علاقة طردية بين حجم وأتعاب المراجعة، ويقاس بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وذلك قياساً علي دراسة (Kushwaha et al.,2022; Perwita & Harymawan, 2021)

ب- **الرفع المالي LEV**: يرتبط الرفع المالي بمستوي تكاليف وكالة مرتفعة وإحتمال وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية الأمر الذي يزيد من مجهود مراجع الحسابات، فالرفع المالي يمكن أن يكون مؤشراً علي خطر المراجعة، وبالتالي فإنه من المتوقع وجود علاقة طردية بين الرفع المالي وأتعاب المراجعة. (Al-Mulla&Bradbury,2020)، وقد تم احتساب الرفع المالي بقسمة إجمالي الإلتزامات علي إجمالي الأصول، وذلك قياساً علي دراسة (Kushwaha et al.,2022; Perwita & Harymawan,2021;Habib et al.,2015)

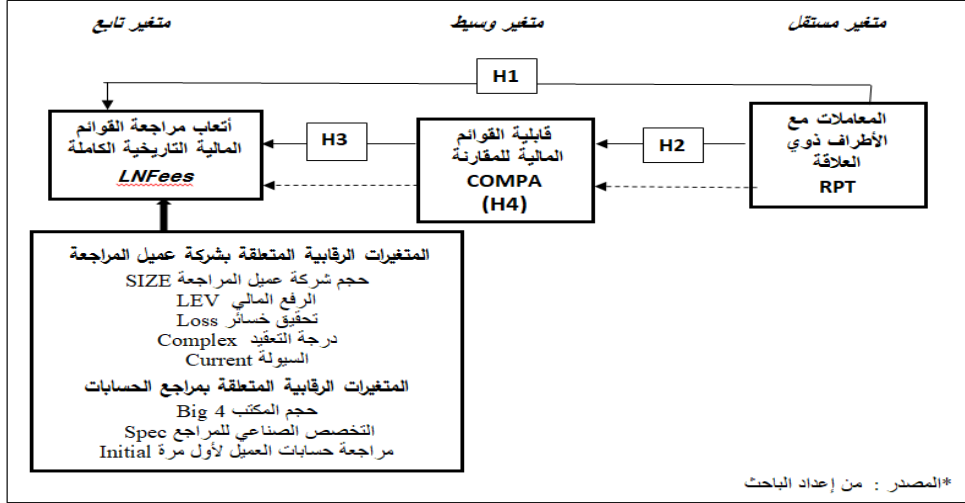
ت- **تحقيق عميل المراجعة لخسائر Loss**: تحقيق عميل المراجعة لخسائر هو مؤشر علي خطر أعمال مرتفع، تتطلب توسيع نطاق إجراءات المراجعة، الأمر الذي يتوقع معه وجود علاقة طردية بين تحقيق عميل المراجعة لخسائر وأتعاب المراجعة، وقد تم التعبير عن الخسائر بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) حال إعلان الشركة محل المراجعة عن تحقيقها لخسارة، وصفر خلاف ذلك، وذلك قياساً علي دراسة (Al-Dhamari et al. ,2018 ; Zhang,2018;Habib et al.,2015) .

ث- **تعقد عمليات Complex عميل المراجعة**: تعقد نموذج الأعمال لدي عميل المراجعة له إنعكاسات علي درجة التعقد المحاسبي لديه، فمن المتوقع أن يزيد عدد الشركات التابعة والقطاعات لدي عميل المراجعة من الوقت اللازم لإنجاز عملية المراجعة، الأمر الذي يزيد من أتعاب المراجعة. (Al-Mulla&Bradbury,2020)، وتم التعبير عن اللوغاريتم الطبيعي لعدد قطاعات عميل المراجعة، وذلك قياساً علي دراسة (Silva et al.,2020)

ج- **السيولة Current**: فمن المتوقع أن يؤثر مستوي السيولة علي أتعاب المراجعة، فالشركات التي تعاني من مشكلات سيولة يتوقع أن تدفع أتعاب أعلى لمراجع الحسابات المكلف، ويقاس بدلالة نسبة الأصول المتدولة للإلتزامات المتداولة، وذلك قياساً علي دراسة (Kushwaha et al.,2022 ; Perwita&Harymawan,2021; Silva et al.,2020)

### المجموعة الثانية: سمات مهنية تتعلق بمراجع الحسابات المكلف

- أ- **الشراكة مع أحد الأربعة الكبار Big 4**: يفترض أن المراجعين الأربعة الكبار قادرين علي تقديم خدماتهم المهنية بجودة أفضل، الأمر الذي سيترتب عليه تكلفة أعلى لعملية المراجعة، وبالتالي أتعاب أعلى (Silva et al.,2020)، وقد تم التعبير عن تلك الشراكة بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال أن يكون مراجع الحسابات المكلف هو أحد المكاتب التي تتمتع بشراكة مع أحد شركات المراجعة الأربعة الكبار، والقيمة (صفر) خلاف ذلك، وذلك قياساً علي دراسة (Kushwaha et al.,2022; Perwita & Harymawan ,2021; Silva et al.,2020)
- ب- **التخصص الصناعي للمراجع Spec**: قد تم قياس التخصص الصناعي باستخدام مدخل الحصة السوقية المحسوبة علي أساس المبيعات بحيث يمثل البسط إجمالي مبيعات عملاء المراجعة لمراجع معين بصناعة معينة، ويعبر المقام عن إجمالي المبيعات للشركات بتلك الصناعة. وقد تم التعبير عن التخصص الصناعي من عدمه بمتغير وهمي تم تحديده باستخدام نقطة فصل Cut-off point، بحيث يأخذ ذلك المتغير القيمة (1) حال تجاوز الحصة السوقية لمراجع الحسابات لنسبة 20%، ويأخذ ذات المتغير القيمة (صفر) خلاف ذلك، وذلك قياساً علي دراسة (Perwita & Harymawan,2021; Parkash et al.,2020)
- ت- **مراجعة حسابات العميل لأول مرة Initial**: فمن المتوقع أن يتأثر مستوي الأتعاب سلباً بمراجعة العميل لأول مرة، وقد تم التعبير عن ذلك المتغير بمتغير وهمي، بحيث يأخذ ذلك المتغير القيمة (1) كون السنة الحالية هي أول سنة لمراجعة عميل المراجعة، ويأخذ القيمة (صفر) خلاف ذلك، و هو أسلوب شاع إستخدامه في دراسات سابقة كدراسة (Kushwaha et al.,2022 , Parkash et al.,2020 , Zhang,2018)
- وبناء علي ما تقدم من فروض ومتغيرات يظهر نموذج البحث كما بالشكل رقم (1) وذلك علي النحو التالي:



شكل 1: نموذج البحث وفقاً للعلاقات المتوقعة وفروض البحث \*

## 6-8-5 نتائج الدراسة التطبيقية

## 6-8-5-1 الإحصائيات الوصفية

في هذه الجزئية سوف يعرض الباحث لعدد من الإحصائيات الوصفية لمتغيرات البحث خلال فترة الدراسة للوقوف على السمات الأساسية المميزة لتلك المتغيرات ، حيث تم تخصيص الجدول رقم (2) لعرض الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري و كذلك القيم العليا و الدنيا لمتغيرات البحث ، و ذلك علي النحو التالي:

## جدول 2: الإحصائيات الوصفية

## Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
LN FEES	284	10.46310	14.61218	12.0479554	.90126262
RPT	284	0	1	.50	.501
COMPA	284	-.730748	-.019910	-.15870614	.091202748
SIZE	284	17.25132	23.76752	21.2004652	1.22097327
LEV	284	.09068	.82684	.4800628	.17673595
Loss	284	0	1	.20	.399
Complex	284	.0000	1.7918	.474023	.5839097
Current	284	.43	10.82	2.2887	2.26502
Big4	284	0	1	.40	.492
Spec	284	0	1	.35	.476
Initial	284	0	1	.15	.359
Valid N (listwise)	284				

ومن واقع الجدول السابق يمكن ملاحظة فيما يتعلق بأتعاب المراجعة أن الحد الأدنى للوغاريتم الطبيعي للأتعاب 10.46310 والذي يمثل مبلغ أتعاب 35000 جنيه والحد الأقصى وهو 14.612 والذي يمثل مبلغ أتعاب 2218141 جنيه الأمر الذي يظهر تفاوت كبير بين مشاهدات فيما يتعلق بمبلغ الأتعاب وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه للتفاوت بين الصناعات التي تنتمي لها شركات عينة الدراسة، خاصة ببيئة ممارسة مهنية تتأثر الاتعاب بالقدرة التفاوضية لمراجع الحسابات، بمتوسط أتعاب 12.0479554 بما يعادل 170750 جنيه. وفيما يتعلق بمتغير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة فقد جاء المتوسط مساوياً لـ 0.5 الأمر الذي يشير إلي أن نصف مشاهدات عينة الدراسة كانت فيها نسبة المعاملات مع ذوي العلاقة بجميع أنواعها تتجاوز نسبة 1% من إجمالي الأصول. وبالنسبة للقابلية للمقارنة فقد بلغ المتوسط 1.587- بإنحراف معياري يساوي 0.0921، وفيما يتعلق بالمتغيرات الوهمية الأخرى فقد بلغت تكرارات المشاهدات لشركات حققت خسائر 56 مشاهدة وهو ما يمثل 19.7% من إجمالي العينة، وبالنسبة لعدد المشاهدات التي تم مراجعتها من جانب مكاتب مراجعة لديها شراكة مع أحد المراجعين الأربعة الكبار 115 مشاهدة وهو ما يمثل 40.5% من إجمالي العينة، وبالنسبة للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات فقد بلغت نسبة الشركات التي تم مراجعتها من جانب مراجع حسابات متخصص صناعياً 34.5% من العينة الكلية بعدد مشاهدات 98 مشاهدة، وأخيراً بالنسبة لمراجعة حسابات الشركة من جانب المراجع لأول مرة فقد بلغ عدد المشاهدات 43 مشاهدة وهو ما يعادل نسبة من إجمالي العينة ككل 15.1%.

#### 6-8-5-2 مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

تم تخصيص الجدول رقم (3) لعرض معاملات ارتباط بيرسون بين اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة كمتغير تابع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كمتغير مستقل، إلي جانب القابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط، وكذلك معاملات الارتباط بالمتغيرات الرقابية. كما يوضح ذات الجدول معاملات ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط والمتغيرات الرقابية. وجدير بالذكر أن مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون تعد أداة أولية لإكتشاف مشكلة الإزدواج الخطى Multicollinearity المتعدد بين المتغيرات التفسيرية، حيث تظهر تلك المشكلة إذا كان معامل الارتباط بين المتغيرات أكبر من 0.9 (Tabachnick & Fidell (2007)، ومن واقع مصفوفة معاملات الارتباط نلاحظ أن معاملات الارتباط بين متغيرات البحث جاءت أقل من 0.9 وأيضاً أقل من 0.8 وهو ما يمثل دلالة أولية بأن مشكلة الإزدواج الخطي المتعدد غير موجودة بين متغيرات البحث وهذا يدل على قوة نموذج البحث في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

## جدول 3: معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث

		Correlations										
		LNFEES	RPT	COMPA	SIZE	LEV	Loss	Complex	Current	Big4	Spec	Initial
LN FEES	Pearson Correlation	1	.321**	-.279**	.504**	.287**	.455**	.302**	-.105	.155**	.285**	-.384**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.077	.009	.000	.000
RPT	Pearson Correlation	.321**	1	-.203**	.197**	.064	.163**	-.098	.013	.027	.029	-.150*
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.001	.281	.006	.099	.827	.647	.631	.011
COMPA	Pearson Correlation	-.279**	-.203**	1	-.167**	.087	-.235**	-.158**	.049	.129*	-.161**	.189**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001		.005	.146	.000	.008	.411	.029	.007	.001
SIZE	Pearson Correlation	.504**	.197**	-.167**	1	.413**	.212**	.119*	-.114	.127*	.198**	-.170**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.005		.000	.000	.045	.056	.032	.001	.004
LEV	Pearson Correlation	.287**	.064	.087	.413**	1	.127*	.049	-.080	.183**	.154**	-.063
	Sig. (2-tailed)	.000	.281	.146	.000		.032	.415	.181	.002	.009	.288
Loss	Pearson Correlation	.455**	.163**	-.235**	.212**	.127*	1	.090	-.126*	.006	.263**	-.655**
	Sig. (2-tailed)	.000	.006	.000	.000	.032		.130	.033	.922	.000	.000
Complex	Pearson Correlation	.302**	.098	-.158**	.119*	.049	.090	1	.118*	.036	-.024	-.103
	Sig. (2-tailed)	.000	.099	.008	.045	.130	.130		.047	.542	.692	.084
Current	Pearson Correlation	-.105	.013	.049	-.114	-.080	-.126*	.118*	1	-.021	-.003	.110
	Sig. (2-tailed)	.077	.827	.411	.056	.181	.033	.047		.724	.954	.065
Big4	Pearson Correlation	.155**	.027	.129*	.127*	.183**	.006	.036	-.021	1	-.077	-.072
	Sig. (2-tailed)	.009	.647	.029	.032	.002	.922	.542	.724		.193	.228
Spec	Pearson Correlation	.285**	.029	-.161**	.198**	.154**	.263**	-.024	-.003	-.077	1	-.196**
	Sig. (2-tailed)	.000	.631	.007	.001	.009	.000	.692	.954	.193		.001
Initial	Pearson Correlation	-.384**	-.150*	.189**	-.170**	-.063	-.655**	-.103	.110	-.072	-.196**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.011	.001	.004	.288	.000	.084	.065	.228	.001	

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وقد أوضحت مصفوفة معاملات الإرتباط وجود إرتباط طردي معنوي بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (المتغير المستقل) وأتعب المراجعة (المتغير التابع)، حيث جاء معامل الإرتباط ومستوي المعنوية (.321، .00). علي الترتيب، الأمر الذي يقدم دليل أولي علي علاقة طردية بين تلك المعاملات و أتعب المراجعة، كما يوجد إرتباط عكسي معنوي بين المعاملات مع ذوي العلاقة وقابلية القوائم للمقارنة، حيث جاء معامل الإرتباط ومستوي المعنوية (-.203، .001). علي الترتيب، الأمر الذي يقدم دليل أولي علي علاقة عكسية بين تلك المعاملات وقابلية المقارنة، وكذلك إرتباط عكسي معنوي بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعب المراجعة، حيث جاء معامل الإرتباط ومستوي المعنوية (-.279، .00). علي الترتيب، الأمر الذي يقدم دليل أولي علي علاقة عكسية بين تلك قابلية المقارنة وأتعب المراجعة. وفيما يتعلق بباقي المتغيرات فقد أظهرت المصفوفة إرتباط طردي معنوي بين الأتعب وكل من الحجم والرفع المالي لعميل المراجعة وتحقيقه لخسائر ومستوي تعقد عملياته، وكذلك تمتع المراجع بشراكة مع أحد المراجعين الأربعة الكبار والتخصص الصناعي للمراجع ومراجعتة لعميله لأول مرة، حيث جاءت معاملات الأرتباط (.504، .287، .455، .302، .155، .285، .384). علي الترتيب بمستوي معنوية يساوي الصفر بإستثناء الشراكة مع أحد الأربعة الكبار حيث جاء مستوي المعنوية مساوياً لـ .009، الأمر الذي يمكن إعتبره دليلاً أولاً علي علاقات طردية بين أتعب المراجعة وتلك المتغيرات الرقابية، أما إرتباط الأتعب بسيولة



عميل المراجعة فقد جاءت عكسية غير معنوية فمعامل الإنحدار ومستوي المعنوية (0.105، .077).  
علي الترتيب.

### 6-8-5-3 نتائج إختبار فروض البحث: التحليل الأساسي

يتناول الباحث في تلك الجزئية نتائج إختبار فروض البحث، ولكن بداية كان لزاماً التحقق من عدم وجود مشكلة إزدواج خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية بالبحث، كما يجب التحقق من حسن أو جودة مطابقة Goodness of fit نموذج البحث، وذلك علي النحو التالي:

### 6-8-5-3-1 التحقق من غياب مشكلة الإزدواج الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية

يسعي الباحث بتلك الجزئية للتحقق من إستقلال كل متغير سواء المتغير المستقل أو الوسيط عن باقي المتغيرات التفسيرية، وذلك علي إعتبار أن قوة أي نموذج إنحدار تعتمد على فرضية إستقلال تلك المتغيرات، وقد تم إجراء هذا الإختبار من خلال حساب معامل التباين المسموح Tolerance لكل متغير من هذه المتغيرات ومن ثم ايجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، فاذا كان معامل التباين المسموح أقل من (1) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي المتعدد، وفي حالة الإعتماد علي معامل تضخم التباين فاذا كانت قيمته أقل من (10) لن تظهر تلك المشكلة (Field, 2018, Saunders et al., 2016، الحوشي, 2020).  
ويظهر جدول (4) أن قيم معامل التباين المسموح كانت أقل من (1) ، وقيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات جاءت أقل من (10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي المتعدد.

### جدول 4: إختبار الأزواج الخطي

Variable	Tolerance	Variance Inflation Factor (VIF)
RPT	.914	1.095
COMPA	.835	1.197
SIZE	.738	1.356
LEV	.774	1.292
Loss	.530	1.886
Complex	.932	1.073
Current	.947	1.056
Big4	.925	1.081
Spec	.872	1.146
Initial	.558	1.791

## 6-8-5-3-2 مؤشرات جودة مطابقة نموذج البحث

لأغراض إختبار فروض البحث خاصة ما يتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة لعلاقة المعاملات مع ذوي العلاقة بالأتعاب بإستخدام أسلوب تحليل المسار- كأحد تطبيقات نمذجة المعادلات البنائية أو الهيكلية Structure Equations modeling- يجب التحقق من حسن مطابقة Goodness of fit النموذج الكامل للبحث لإختبار ما جاء به من علاقات، ويتم ذلك التحقق بإستخدام مؤشرات جودة توفيق النموذج، والتي إذا ما كانت في الحدود المقبولة دل ذلك علي تطابق النموذج النظري مع الميداني للبيانات المشاهدة، وهناك عدة مؤشرات لقياس المطابقة المطلقة للنموذج الكامل للبحث (والتي يتضمن المتغيرات الرقابية في علاقتها بالمتغير التابع)، بحيث تركز تلك المقاييس علي التطابق بين بين مصفوفة تباين وتغاير النموذج المفترض مع المصفوفة المناظرة للعينة، ويعرض الجدول رقم (5) أهم تلك المؤشرات وحد القبول لكل مؤشر. (Hooper et al., 2008; المقدم, 2020)، ويتضح من ذلك الجدول أن نموذج الدراسة يقع ضمن الحدود المثلي لمؤشرات المطابقة المطلقة، حيث جاءت قيمة (كا<sup>2</sup> / درجات الحرية) (CMIN/DF) مساوية لـ 1.684 وهو أقل من 5 والذي يمثل حد القبول لذلك المؤشر، وجاء مؤشر جودة أو حسن المطابقة GFI مساوياً لـ 0.984. وبالنسبة لمؤشر المطابقة المعدل AGFI مساوياً لـ 0.93. كلا المؤشرين قد تجاوزا الحد الأدنى لقبول النموذج وهو 0.9، ومن ناحية أخرى جاء مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي RMSEA مساوياً لـ 0.049. والذي يقل عن 0.08. كحد أدني للقبول، وأخيراً جاء مؤشر جذر متوسط المربعات البواقي RMR يساوي 0.038. وبالنسبة لمؤشر جذر متوسط المربعات البواقي المعياري SRMR فقد جاء مساوياً لـ 0.0482. والذي لم يتجاوز 0.05. كحد أقصى لا يجب تجاوزه لقبول النموذج.

## جدول 5: مؤشرات جودة المطابقة المطلقة لنمذجة المعادلات الهيكلية\*

نموذج الدراسة	النسب المثلي (حد القبول) لمؤشرات جودة المطابقة	مؤشرات التوافق (Fit indices)
1.684	أقل من 5	نسبة (كا <sup>2</sup> / درجات الحرية) (CMIN/DF)
0.984 0.930	أكبر من 0.90	مؤشر جودة المطابقة Goodness of Fit (GFI) Index مؤشر جودة المطابقة المعدل Adjusted of Goodness of Fit (AGFI) Index
0.049	أقل من 0.08	مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي (RMSEA) Root Mean Square of Error Approximation Index
0.038 0.0482	أقل من 0.05	مؤشر جذر متوسط المربعات البواقي (RMR) Root Mean Square Residuals Index مؤشر جذر متوسط المربعات البواقي المعياري (SRMR) Standardized Root Mean Square Residuals Index

\*المصدر من إعداد الباحث بمخرجات برنامج SPSS-Amos 24 مع النسب المثلي لكل مؤشر قياساً علي (Hooper et al., 2008) ; المقدم, 2020)

وبناء علي ما تقدم يمكن القول بأن مؤشرات المطابقة تشير إلي صلاحية النموذج الموفق، الأمر الذي يشير إلي إمكانية تعميمه وتعميم ما إشتمل عليه من علاقات علي مجتمع الدراسة.

### 6-8-5-3-3 نتيجة إختبار الفرض الأول

إستهدف هذا الفرض إختبار مدي وجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج نموذجي إنحدار (أ، ب)، حيث يمثل النموذج (أ) إنحدار اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة (كمقياس للأتعاب) كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (دون المتغيرات الرقابية)، أما نموذج الإنحدار (ب) فقد أظهر نتائج إنحدار اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتغيرات الرقابية. ويتضح من تحليل نتائج النموذج (أ) من خلال المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة - كمتغير مستقل- يمكنه تفسير 10% من التغير بأتعاب المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj.R^2 = 0.100$ )، وتظهر قيمة F (32.388) أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إنحدار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (0.578) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي صفر (أقل من مستوى المعنوية 0.05)، وتشير نتائج النموذج (ب) أن المعاملات مع ذوي العلاقة وكافة المتغيرات الرقابية يمكنهم تفسير 47.9% من التغير بأتعاب المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj.R^2 = 0.479$ )، وتظهر قيمة F (29.952) أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إنحدار المعاملات مع ذوي العلاقة (0.320) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي صفر، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة، و في ضوء ذلك يتم قبول الفرض الأول للبحث (H1). وتتفق تلك النتائج مع دراسة (Habib et al., 2015; El-Helaly, 2018; Kohlbeck & Mayhew, 2017; Johli et al., 2016; al., 2015; Rasheed & Hawaldar, 2021; Perwita & Harymawan, 2021; Habib et al., 2018; Kushwaha et al., 2022; Lee, 2021) بوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الواردة بنموذج الإنحدار (ب) فقد جاءت علاقة أتعاب مراقب الحسابات عكسية غير معنوية بسيولة شركة عميل المراجعة ومراجعة حسابات العميل لأول مرة حيث جاءت معاملات الإنحدار لتلك المتغيرات (-0.18، -0.217) علي الترتيب بمستوي معنوية (0.231، 0.133) علي الترتيب، وتختلف تلك النتيجة نسبياً مع دراستي Kohlbeck & Mayhew (2017) ، Sun et al. (2022) فيما يتعلق بوجود علاقة عكسية معنوية بين أتعاب المراجعة



ومن وجهة نظر الباحث فإن نتيجة إختبار الفرض الاول للبحث تعد منطقية علي إعتبار أن المعاملات مع ذوي العلاقة تؤدي إلي تقييم المراجع لمخاطر مراجعة بشكل أكبر كنتيجة لأن الخطر المتلازم لتلك المعاملات يكون مرتفع، الأمر الذي يدفع مراجع الحسابات لبذل المزيد من الجهد بعملية المراجعة، وزيادة أتعاب المراجعة.

#### 6-8-5-3-4 نتيجة إختبار الفرض الثاني

إستهدف هذا الفرض إختبار مدي وجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة. ويوضح الجدول رقم (7) نتائج نموذجي إندجار (أ ، ب)، حيث يمثل النموذج (أ) إندجار قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (دون المتغيرات الرقابية)، أما نموذج الإندجار (ب) فقد أظهر نتائج إندجار قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتغيرات الرقابية.

ويتضح من تحليل نتائج النموذج (أ) أن المعاملات مع ذوي العلاقة- كمتغير مستقل- يمكنها تفسير 3.8% من التغير بالقابلية لمقارنة القوائم المالية (بمعامل تحديد  $R^2 = 0.038$  Adj.)، وتظهر قيمة F (12.155) أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إندجار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (-0.035) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي 0.001 (أقل من مستوى المعنوية 0.05)، ومن ناحية أخرى تشير نتائج النموذج (ب) أن المعاملات مع ذوي العلاقة وكافة المتغيرات الرقابية يمكنهم تفسير 13.7% من التغير بالقابلية للمقارنة (بمعامل تحديد  $R^2 = 0.137$  Adj.)، وتظهر قيمة F (6.005) أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إندجار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (-0.025) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي 0.011، مما يشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي القابلية للمقارنة، وفي ضوء تلك النتائج يتم قبول الفرض الثاني للبحث (H2). وتتفق تلك النتائج مع دراسة (Li et al.,2022 ;Chen et al.,2020;Lee et al.,2016) بوجود علاقة عكسية معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الواردة بنموذج الإندجار (ب) فقد جاءت علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة عكسية معنوية بحجم الشركة ومدى تعقدها، حيث جاء معامل الإندجار لتلك المتغيرات (-0.019، -0.008) علي الترتيب بمستوي معنوية (0.017، 0.022). علي الترتيب، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Li et al.(2022) فيما يتعلق بالعلاقة العكسية المعنوية بين حجم الشركة

وقابلية القوائم المالية للمقارنة، في حين لا تتفق تلك النتيجة مع دراسة Lee et al.(2014) والتي توصلت لوجود علاقة طردية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وحجم الشركة، ومن ناحية أخرى جاءت علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة طردية معنوية بالرفع المالي للشركة وتكليف مراجع حسابات يتمتع بشراكة مع أحد الأربعة الكبار، حيث جاء معامل الإنحدار لتلك المتغيرات (.089، .021) علي الترتيب بمستوي المعنوية (.003، .036). علي الترتيب، وتتعارض تلك النتيجة مع دراسة Lee et al.(2014) والتي توصلت لوجود علاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والرفع المالي علي إعتبار أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع تتيج لمديريها حرية تصرف أكبر بعملية التقرير المالي. ومن ناحية أخرى جاءت علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة بباقي المتغيرات الرقابية (تحقيق عميل المراجعة لخسائر والسيولة، التخصص الصناعي لمراجح الحسابات، مراجعة عميل المراجعة لأول مرة) جميعها جاءت غير معنوية.

#### جدول 7: نتائج أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية المقارنة للقوائم المالية

نموذج (أ): أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي القابلية للمقارنة (مع المتغيرات الرقابية)			نموذج (ب): أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي القابلية للمقارنة (بدون متغيرات رقابية)			
اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	
مستوى المعنوية	القيمة		مستوى المعنوية	القيمة		
.840	.202	.014	.000	-19.853	-.140	(Constant)
.011	-2.552	-.025	.001	-3.486	-.035	RPT
.017	-2.401	-.008				SIZE
.003	2.958	.089				LEV
.074	-1.794	-.029				Loss
.022	-2.312	-.019				Complex
.429	.792	.001				Current
.036	2.111	.021				Big4
.072	-1.806	-.021				Spec
.644	.462	.008				Initial
.137			.038			Adjusted R2
6.005			12.155			قيمة إحصائية F
0.00			0.001			معنوية إحصائية F

ومن وجهة نظر الباحث فإن نتيجة إختبار الفرض الثاني للبحث تعد منطقية علي إعتبار أن المعاملات مع ذوي العلاقة تؤدي إلي تخفيض بمستوي الشفافية والجودة للتقارير المالية سعياً لإخفاء وتدنية فرص الكشف عن أي تلاعبات محتملة كنتيجة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي إعتبار أنها معاملات تتم بشروط مختلفة عن تلك الشروط الطبيعية التي تتم بها المعاملات العادية للشركة.

## 6-8-5-3-5 نتيجة إختبار الفرض الثالث

يستهدف هذا الفرض إختبار مدى وجود تأثير لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة. ويوضح الجدول رقم (8) نتائج نموذجي إنحدار (أ، ب)، حيث يمثل النموذج (أ) إنحدار اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة (كمقياس للأتعاب) كمتغير تابع علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (دون المتغيرات الرقابية)، أما نموذج الإنحدار (ب) فقد أظهر نتائج إنحدار اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة كمتغير تابع علي قابلية القوائم المالية للمقارنة والمتغيرات الرقابية. ويتضح من تحليل نتائج النموذج (أ) من خلال القابلية للمقارنة- كمتغير مستقل- يمكنه تفسير 7.5% من التغير بأتعاب المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = .075$ )، وتظهر قيمة  $F (23.803)$  أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. و قد بلغت قيمة معامل إنحدار القابلية للمقارنة  $(-2.919)$  وبلغت قيمة  $P$ -value وفقاً لإختبار  $T$  تساوي صفر (أقل من مستوى المعنوية 0.05)، ومن ناحية أخرى تشير نتائج النموذج (ب) أن القابلية للمقارنة و كافة المتغيرات الرقابية يمكنهم تفسير 46.1% من التغير بأتعاب المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = .461$ )، وتظهر قيمة  $F (27.911)$  أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. و قد بلغت قيمة معامل إنحدار القابلية للمقارنة  $(-1.241)$  وبلغت قيمة  $P$ -value وفقاً لإختبار  $T$  تساوي 0.013، مما يشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لتلك الأتعاب، وفي ضوء تلك النتائج يتم قبول الفرض الثالث للبحث (H3). وتتفق تلك النتائج مع دراسات (Zhang,2018 ; Cairney&Stewart,2015; Kang et al.,2015;Brown,2012) أبو العلاء,2021 ; Sun et al.,2022 ; علي, 2022) بوجود علاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة واتعاب المراجعة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الواردة بالنموذج (ب) فقد جاءت علاقة اتعاب المراجعة طردية معنوية بكل من حجم عميل المراجعة وتحقيقه لخسائر ومدى تعقد عملياته وتكليف مراجع حسابات يتمتع بشراكة مع أحد الأربعة الكبار والتخصص الصناعي للمراجع حيث جاءت معاملات الإنحدار لتلك المتغيرات (0.182، 0.522، 0.332، 0.199، 0.262). علي الترتيب، بمستوي معنوية (0.00)، 0.00، 0.017، 0.008) علي الترتيب. وتتفق تلك النتائج مع دراسة علي (2022)، في حين جاءت علاقة الأتعاب بالرفع المالي وسيولة عميل المراجعة ومراجعتها لأول مرة غير معنوية، حيث جاءت معاملات الإنحدار لتلك المتغيرات (0.398، -0.013، -0.234) علي الترتيب، بمستوي معنوية (0.117، 0.368، 0.112). علي الترتيب، ولا تتفق تلك النتائج مع دراسة (Sun et al.,2018) التي توصلت لعلاقة معنوية بين الأتعاب وكل من الرفع المالي سيولة الشركة عند مستوى معنوية 10%.

## جدول 8: نتائج أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة

## (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب)

نموذج (أ): أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي القابلية للمقارنة (مع المتغيرات الرقابية)		نموذج (ب): أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي القابلية للمقارنة (بدون متغيرات رقابية)			
اختبار T		اختبار T			
مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة
.000	12.416	.000	107.863	.000	11.588
.013	-2.514	.000	-4.879		-2.919
.000	6.318				
.117	1.574				
.000	3.855				
.000	4.759				
.368	-.902				
.017	2.393				
.008	2.692				
.112	-1.596				
.461		.075		Adjusted R2	
27.911		23.803		قيمة إحصائية F	
0.00		0.00		معنوية إحصائية F	

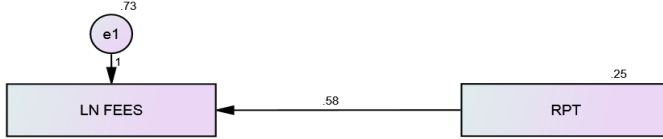
ومن وجهة نظر الباحث فإن نتيجة إختبار الفرض الثالث للبحث تعد منطقية علي إعتبار أن القابلية لمقارنة القوائم المالية تحسن بدورها من تقييم المراجع لمخاطر عميل المراجعة وتحد من التكلفة والجهد اللازمين لتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي كفاءة عملية المراجعة وأتعابها، إلي جانب أن قابلية القوائم المالية للمقارنة يمكنها الحد خطر المراجعة من خلال دورها في تحسين مستوى جودة عملية التقرير المالي.

## 6-8-5-3-6 نتيجة إختبار الفرض الرابع

إستهدف هذا الفرض إختبار مدي وجود علاقة غير مباشرة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة (المعبر عنها بدلالة اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب المدفوعة) يتوسطها قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير وسيط، وفي هذا السياق تم إستخدام أسلوب تحليل المسار لإختبار مدي صحة هذا الفرض من خلال ثلاثة مسارات يعكس الأول العلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب، والثاني يعكس العلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، والثالث يعكس علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب المراجعة، ويظهر الشكل رقم (2) الأثر الإجمالي للمعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب، حيث يتضح وجود علاقة طردية بين

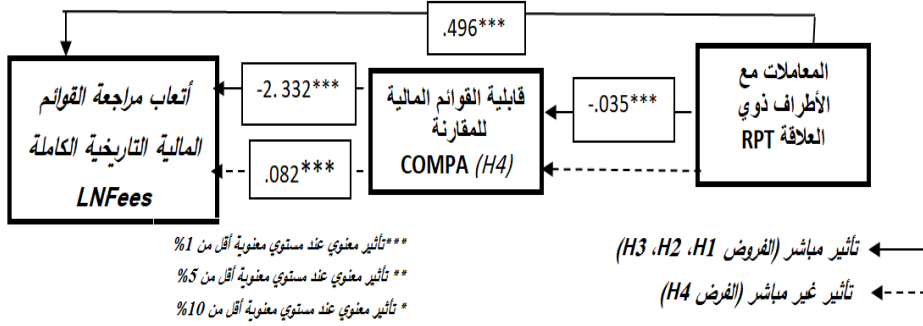


تلك المعاملات والأتعاب بمعامل مسار غير معياري (.578). ومعامل مسار معياري (.321). وخطاً معياري (.101). ومستوي معنوية يساوي الصفر، الأمر الذي يقدم المزيد من **التأكيد علي صحة قبول الفرض الأول للبحث H1** بأن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة تؤدي لمستوي أتعاب مدفوعة أعلى لمراجع الحسابات، وهو ما يعكس أن تلك المعاملات وما يرتبط بها من مخاطر تؤدي إلي مستوي أعلى من الجهد المطلوب من مراجع الحسابات.



شكل 2: تأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة

ويظهر الشكل رقم (3) والجدول رقم (9) نتائج تحليل المسار في حال إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وقد تم تحديد معنوية المسارات باستخدام طريقة Bootstrap، وقد أوضح الجدول رقم (9) وجود أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.035، .003). علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثاني H2، كما يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-2.332، .003). علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة طردي معنوي حيث جاء معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (.082، .003). علي الترتيب، الأمر الذي يدعم توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، ونظراً لأن الأثر المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة جاء معنوياً حيث كان معامل ذلك المسار ومستوي معنويته (.496، .008). علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن هناك **توسط جزئي Partial mediation** لقابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، ومن ثم يخلص الباحث إلي نتيجة تتعلق بإمكانية قبول فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعاب المراجعة.



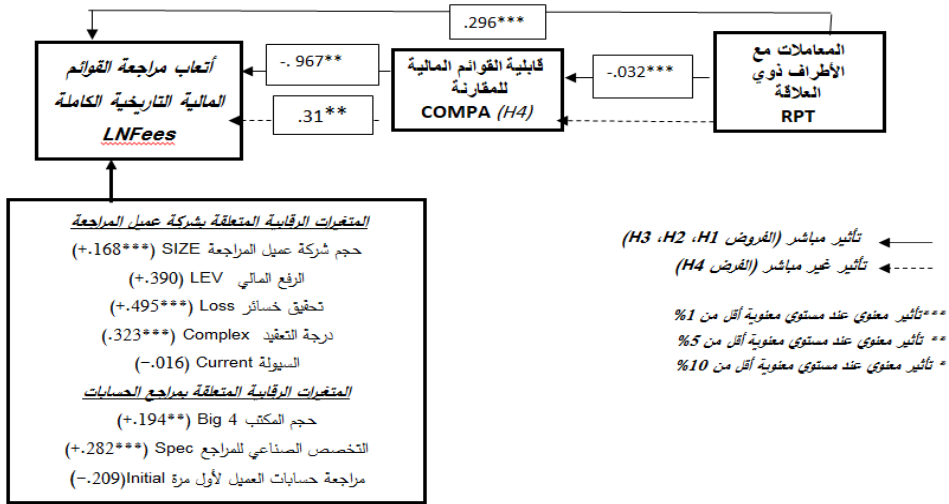
شكل 3: نتائج تحليل المسار لأثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب) من خلال التأثير علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (بدون المتغيرات الرقابية)

جدول 9: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط علي أتعاب المراجعة

رقم المسار	الاتر الإجمالي	الأثر غير المباشر	الأثر المباشر	العلاقة
1	.578	.082	.496	RPT → LNFees
	.010	.003	.008	مستوي المعنوية
2	-.035		-.035	RPT → COMPA
	.003		.003	مستوي المعنوية
3	-2.332		-2.332	COMPA → LNFees
	.003		.003	مستوي المعنوية

ولمزيد من التحقق بخصوص نتيجة توسط القابلية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب تم تضمين تأثير المتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة وذلك في إطار النموذج الكامل للبحث، حيث يظهر الشكل رقم (4) والجدول رقم (10) نتائج تحليل المسار في حالة النموذج الكامل الذي يأخذ بالحسبان أثر إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، إلي جانب الأخذ بالحسبان لأثر المتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة، حيث أوضح الجدول رقم (10) وجود أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل الانحدار ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.032، .005). علي الترتيب هو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثاني H2، كما يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل الانحدار ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.967، .021). علي الترتيب وهو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثالث H3، وجاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي

العلاقة علي أتعاب المراجعة طردي معنوي حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (0.015، .31) علي الترتيب، ونظراً لأن الأثر المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة جاء معنوياً حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (0.006، .296) علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة تتوسط - جزئياً - العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان في إطار النموذج الكامل، ومن ثم يخلص الباحث إلي دعم لما قد تم التوصل إليه من نتيجة تتعلق بقبول فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعاب المراجعة، وذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان في إطار النموذج الكامل للبحث، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Liao et al., 2018)، (Gul et al., 2018)، Zhao & Yuan (2020) بوجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي الصلة علي أتعاب المراجعة من خلال التأثير علي عملية التقرير المالي.



شكل 4: نتائج تحليل المسار لأثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب) من خلال التأثير علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (مع الأخذ بالحسبان المتغيرات الرقابية)

**جدول 10: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتغير الوسيط والمتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب)**

العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الإجمالي	رقم المسار
RPT → LNFees	.296	.031	.327	1
مستوي المعنوية	.006	.015	.004	
RPT → COMPA	-.032		-.032	2
مستوي المعنوية	.005		.005	
COMPA → LNFees	-.967		-.967	3
مستوي المعنوية	.021		.021	
SIZE → LNFees	.168		.168	4
مستوي المعنوية	.004		.004	
LEV → LNFees	.390		.390	5
مستوي المعنوية	.115		.115	
Loss → LNFees	.495		.495	6
مستوي المعنوية	.002		.002	
Complex → LNFees	.323		.323	7
مستوي المعنوية	.005		.005	
Current → LNFees	-.016		-.016	8
مستوي المعنوية	.346		.346	
Big 4 → LNFees	.194		.194	9
مستوي المعنوية	.042		.042	
Spec → LNFees	.282		.282	10
مستوي المعنوية	.004		.004	
Initial → LNFees	-.209		-.209	11
مستوي المعنوية	.158		.158	

ومن وجهة نظر الباحث فإن نتيجة إختبار الفرض الرابع للبحث تعد منطقية علي إعتبار أن المعاملات مع ذوي العلاقة و ما يرتبط بها من مخاطر مرتفعة، تدفع الشركة للسعي قدر الإمكان لإخفاءها من خلال تدنية مستوى جودة التقارير المالية و جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، الأمر الذي يدفع مراجع الحسابات لتقدير الخطر المتلازم و خطر المراجعة لعميله عند مستويات مرتفعة، مما يدفعه لبذل المزيد من الجهد والوقت اللازمين لإنجاز عملية المراجعة، وهو السبب الدافع للمطالبة والحصول علي أتعاب مراجعة مرتفعة.

### 6-8-6 تحليل الحساسية

يسعي الباحث بتلك الجزئية من البحث نحو إضفاء المزيد من الثقة في النتائج التي قد تم التوصل إليه من نتائج من واقع التحليل الأساسي لفروض البحث، وذلك من خلال إستخدام مقاييس بديلة للتعبير عن المتغيرات محل الدراسة، وذلك علي النحو التالي:

### 6-8-6-1 تغيير طريقة قياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تم تخصيص تلك الجزئية من البحث للوقوف علي أثر تغيير طريقة قياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك بالتعبير عن تلك المعاملات بدلالة نسبة تلك المعاملات من إجمالي الأصول بإستخدام المتغير %RPT بدلاً من إستخدام المتغير الوهمي RPT الذي يعتمد علي مدخل نقطة الفصل Cut-off point، بحيث يأخذ ذلك المتغير الوهمي القيمة (1) في حال تجاوز تلك النسبة الـ 1% والقيمة (صفر) خلاف ذلك، وذلك قياساً علي دراسة Al-Dhamari et al. (2018)، وسوف يستدعي تغيير طريقة قياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة إعادة إختبار كل من الفرض الأول والثاني والرابع للبحث .

فيما يتعلق بالفرض الأول للبحث والذي إستهدف إختبار مدي وجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة. ويوضح الجدول رقم (11) نتائج نموذجي إندجار (أ ، ب)، حيث يمثل النموذج (أ) إندجار اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة - كمقياس للأتعاب- كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (دون المتغيرات الرقابية)، أما نموذج الإندجار (ب) فقد أظهر نتائج إندجار اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتغيرات الرقابية. ويتضح من تحليل نتائج النموذج (أ) من خلال المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة - كمتغير مستقل - يمكنه تفسير 7.8% من التغير بأتعاب المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = .078$ )، وتظهر قيمة  $F (24.968)$  أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إندجار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (1.899) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي صفر (أقل من مستوى المعنوية 0.05)، ومن ناحية أخرى تشير نتائج النموذج (ب) أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكافة المتغيرات الرقابية يمكنهم تفسير 48.9% من التغير بأتعاب المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = .489$ )، وتظهر قيمة  $F (31.073)$  أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. و قد بلغت قيمة معامل إندجار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (1.350) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي صفر، مما يشير إلى تأثير إيجابي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة، و في ضوء تلك النتائج يتم تأكيد قبول الفرض الأول للبحث (H1) و الذي يشير لوجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة. وتتفق تلك النتائج مع دراسة El- Kohlbeck & Mayhew, 2017 ; Johli et al., 2016; Habib et al., 2015) Rasheed ; Perwita & Harymawan, 2021 ; Habib et al., 2018 ; Helaly, 2018; Kushwaha et al., 2022 ; Lee, 2021 ; & Hawaldar, 2021 بوجود علاقة طردية معنوية بين المعاملات مع ذوي العلاقة و اتعاب المراجعة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الواردة بنموذج الإنحدار (ب) فقد جاءت علاقة أتعاب مراقب الحسابات طردية معنوية بكل من حجم عميل المراجعة تحقيقه لخسائر و مستوي تعقد عملياته وتكليف مراجع حسابات يتمتع بشراكة مع أحد الأربعة الكبار والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات حيث جاءت معاملات الإنحدار لتلك المتغيرات (0.180، 0.522، 0.326، 0.172، 0.283) علي الترتيب، بمستوي معنوية (0.00، 0.00، 0.00، 0.033، 0.003) علي الترتيب، وتتفق تلك النتائج مع دراسة (Kushwaha et al., sun et al.(2022), Kohlbeck & Mayhew (2017) al.(2022) فيما يتعلق بالعلاقة الطردية المعنوية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم عميل المراجعة وتحقيقه لخسائر ومدى تعقد عمليات عميل المراجعة كمؤشر علي الخطر المتلازم للعميل. في حين جاءت علاقة الأتعاب غير معنوية بكل من الرفع المالي لعميل المراجعة ومستوي سيولته وبمراجعة حسابات عميل المراجعة لأول مرة، حيث جاءت معاملات الإنحدار لتلك المتغيرات (0.439، -0.020، -0.232) علي الترتيب، بمستوي معنوية (0.074، 0.161، 0.104) علي الترتيب، تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Kohlbeck & Mayhew (2017)، في حين تختلف تلك النتيجة مع دراسة (Sun et al.(2022) والتي توصلت لدليل علي وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة والرفع المالي لعميل المراجعة.

### جدول 11: نتائج أثر نسبة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة

#### (اللوغار يتم الطبيعي للأتعاب)

نموذج (أ): أثر القابلية للمقارنة علي الأتعاب (مع المتغيرات الرقابية)		نموذج (أ): أثر القابلية للمقارنة علي الأتعاب (بدون متغيرات رقابية)			
اختبار T		اختبار T		معاملات الانحدار المقدره (β)	
مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة
.000	12.950	.000	199.820	.000	11.897
.000	4.638	.000	4.997		1.899
.000	6.473				
.074	1.794				
.000	3.981				
.000	4.820				
.161	-1.404				
.033	2.145				
.003	2.995				
.104	-1.630				
.489		.078		Adjusted R2	
31.073		24.968		قيمة إحصائية F	
0.00		0.00		معنوية إحصائية F	

وفيما يتعلق بالفرض الثاني للبحث والذي إستهدف إختبار مدى وجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة فإن الجدول رقم (12) يوضح نتائج نموذجي الإنحدار (أ، ب)، حيث يمثل النموذج (أ) إنحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (دون المتغيرات الرقابية)، أما نموذج الإنحدار (ب) فقد أظهر نتائج إنحدار قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتغيرات الرقابية.

ويتضح من تحليل نتائج النموذج (أ) من خلال المعاملات مع ذوي العلاقة - كمتغير مستقل - يمكنه تفسير 4.8% من التغير بالقابلية لمقارنة القوائم المالية (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = 0.048$ )، وتظهر قيمة F (15.347) أن نموذج الانحدار ككل معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إنحدار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (-0.145) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي صفر، ومن ناحية أخرى تشير نتائج النموذج (ب) أن القابلية للمقارنة وكافة المتغيرات الرقابية يمكنهم تفسير 14.3% من التغير بأتباع المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = 0.143$ )، وتظهر قيمة F (6.251) أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إنحدار المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (-0.104) وبلغت قيمة P-value وفقاً لإختبار T تساوي 0.004، مما يشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، وفي ضوء تلك النتائج يتم قبول الفرض الثاني للبحث (H2) والذي يشير لوجود تأثير معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة. وتتفق تلك النتائج مع دراسة (Li et al.,2022;Chen et al.,2020;Lee et al.,2016) بوجود علاقة عكسية معنوية بين المعاملات مع ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الواردة بنموذج الإنحدار (ب) فقد جاءت علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة عكسية معنوية بحجم وتعقد عملياته، حيث جاء معامل الإنحدار لتلك المتغيرات (-0.009، -0.118) علي الترتيب بمستوي معنوية (0.012، 0.032). علي الترتيب، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Li et al.(2022) فيما يتعلق بالعلاقة العكسية المعنوية بين حجم الشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، في حين لا تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Lee et al.(2014) والتي توصلت لوجود علاقة طردية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وحجم الشركة، ومن ناحية أخرى جاءت علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة طردية معنوية بكل من الرفع المالي لعميل المراجعة وتكليف مراجع الحسابات يتمتع بشراكة مع أحد الأربعة الكبار، حيث جاء معامل الإنحدار لتلك المتغيرات (-0.021، 0.079) علي الترتيب بمستوي معنوية (0.010، 0.034). علي الترتيب، وتتعارض تلك النتيجة

مع دراسة (Lee et al. (2014) والتي توصلت لوجود علاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والرفع المالي علي اعتبار أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع تتيح لمديريها حرية تصرف أكبر بعملية التقرير المالي. ومن ناحية أخرى جاءت علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة بباقي المتغيرات الرقابية (تحقيق عميل المراجعة لخسائر، السيولة، والتخصص الصناعي لمراجع الحسابات، ومراجعه لعميل المراجعة لأول مرة) جميعها جاءت غير معنوية.

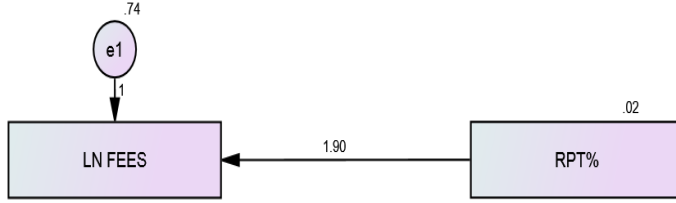
## جدول 12: نتائج أثر نسبة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية المقارنة

### للقوائم المالية

نموذج (أ): أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي القابلية للمقارنة (مع المتغيرات الرقابية)			نموذج (ب): أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي القابلية للمقارنة (بدون متغيرات رقابية)			
اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	
مستوى المعنوية	القيمة		مستوى المعنوية	القيمة		
.767	.296	.021	.000	-25.279	-.146	(Constant)
.004	-2.899	-.104	.000	-3.918	-.145	RPT%
.012	-2.530	-.009				SIZE
.010	2.595	.079				LEV
.073	-1.797	-.029				Loss
.032	-2.162	-.018				Complex
.361	.914	.002				Current
.034	2.126	.021				Big4
.094	-1.683	-.020				Spec
.595	.532	.009				Initial
.143			.048			Adjusted R2
6.251			15.347			قيمة إحصائية F
0.00			0.00			معنوية إحصائية F

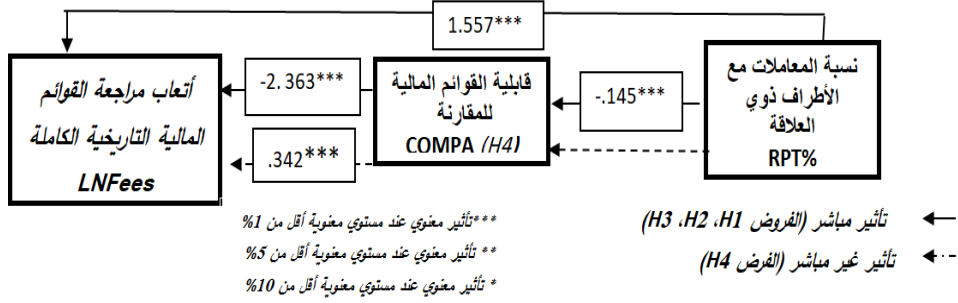
وفيما يتعلق بالفرض الرابع للبحث المتعلق بإختبار أثر توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعباب المراجعة، وذلك بإستخدام المتغير RPT% الذي يعكس نسبة المعاملات مع ذوي العلاقة. يظهر الشكل رقم (5) وجود علاقة طردية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأتعباب بمعامل مسار غير معياري (1.899) ومعامل مسار معياري (.285) وخطاً معياري (.379). ومستوي معنوية يساوي الصفر، الأمر الذي يقدم المزيد من التأكيد علي صحة قبول الفرض الأول للبحث H1 بأن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة تؤدي لمستوي أتعباب مدفوعة أعلى لمراجع الحسابات، وذلك علي الرغم من تغيير طريقة قياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بإستخدام نسبة تلك المعاملات بدلاً من تجاوز تلك النسبة لحد معين، وهو ما يعكس أن تلك المعاملات ومايرتبط بها من مخاطر تؤدي إلي مستوي أعلى من الجهد المطلوب من مراجع الحسابات.





شكل 5: تأثير نسبة المعاملات مع ذوي العلاقة (كنسبة من الأصول) علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب)

ويظهر الشكل رقم(6) والجدول رقم (13) نتائج تحليل المسار في حال إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، حيث يوضح الجدول رقم (13) وجود أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.145، -0.006) علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثاني H2، كما يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-2.363، -0.004) علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة طردي معنوي حيث جاء معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (0.342، 0.007) علي الترتيب، الأمر الذي يدعم توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، ونظراً لأن الأثر المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة جاء معنوياً حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (1.557، 0.004) علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن هناك أثر لتوسط جزئي لقابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة و أتعاب المراجعة، ومن ثم يخلص الباحث إلي نتيجة تتعلق بإمكانية الإستمرار في قبول فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، حتي بعد تغيير طريقة التعبير عن تلك المعاملات بإستخدام نسبة تلك المعاملات بدلاً من تجاوز النسبة لحد معين.



شكل 6: نتائج تحليل المسار لأثر نسبة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب) من خلال التأثير علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (دون متغيرات رقابية)

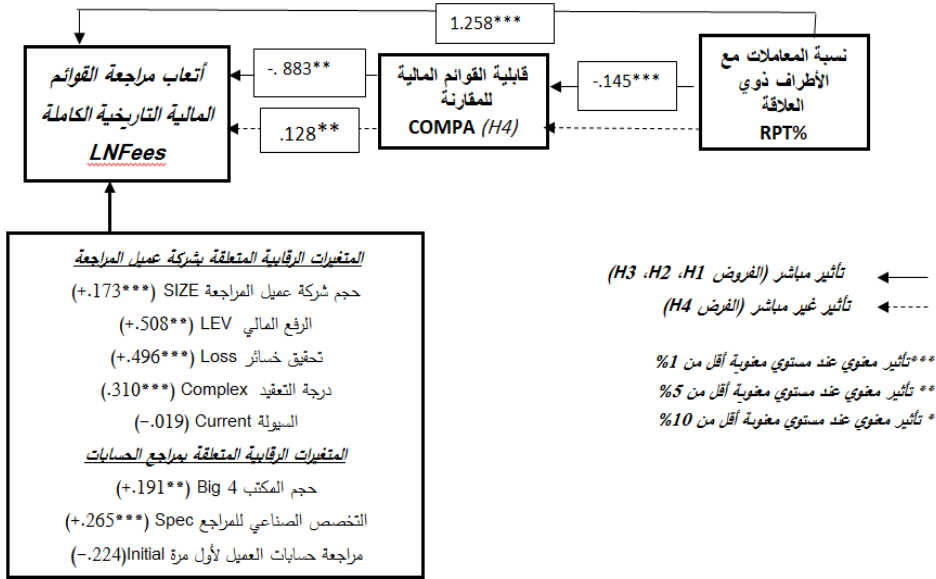
جدول 13: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي لنسبة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط علي أتعاب المراجعة

العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الإجمالي	رقم المسار
RPT % → LNFees	1.557	.342	1.899	1
مستوي المعنوية	.004	.007	.005	
RPT% → COMPA	-.145		-.145	2
مستوي المعنوية	.006		.006	
COMP A → LNFees	-2.363		-2.363	3
مستوي المعنوية	.004		.004	

ولمزيد من التحقق بخصوص نتيجة توسط القابلية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب تم تضمين تأثير المتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة وذلك في إطار النموذج الكامل للبحث، يظهر الشكل رقم (7) والجدول رقم (14) نتائج تحليل المسار في حالة النموذج الكامل الذي يأخذ بالحسبان أثر إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، إلي جانب الأخذ بالحسبان لأثر المتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة، حيث يوضح الجدول رقم (14) وجود أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل الإنحدار ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.145، .006) علي الترتيب هو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثاني H2.

كما يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل الإنحدار ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.883، .041) علي الترتيب وهو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي

أتعاب المراجعة طردي معنوي حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (0.128، .026). علي الترتيب، ونظراً لأن الأثر المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة جاء معنوياً حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (1.258، 0.005). علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن هناك توسط جزئي لقابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان في إطار النموذج الكامل، ومن ثم يخلص الباحث إلي دعم لما قد تم التوصل إليه من نتيجة تتعلق بقبول فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعاب المراجعة، وذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان في إطار النموذج الكامل للبحث، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Liao et al., 2018)، (Gul et al., 2018)، (Zhao & Yuan, 2020)، بوجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي الصلة علي أتعاب المراجعة من خلال التأثير علي عملية التقرير المالي.



شكل 7: نتائج تحليل المسار لأثر نسبة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب) من خلال التأثير علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (بالأخذ بالحسبان المتغيرات الرقابية في إطار النموذج الكامل للبحث)

**جدول 14: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع ذوي العلاقة والمتغير الوسيط والمتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة**

العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الإجمالي	رقم المسار
RPT% → LNFees	1.258	.128	1.386	1
مستوي المعنوية	.005	.026	.005	
RPT% → COMPA	-.145		-.145	2
مستوي المعنوية	.006		.006	
COMPA → LNFees	-.883		-.883	3
مستوي المعنوية	.041		.041	
SIZE → LNFees	.173		.173	4
مستوي المعنوية	.004		.004	
LEV → LNFees	.508		.508	5
مستوي المعنوية	.013		.013	
Loss → LNFees	.496		.496	6
مستوي المعنوية	.003		.003	
Complex → LNFees	.310		.310	7
مستوي المعنوية	.006		.006	
Current → LNFees	-.019		-.019	8
مستوي المعنوية	.230		.230	
Big 4 → LNFees	.191		.191	9
مستوي المعنوية	.043		.043	
Spec → LNFees	.265		.265	10
مستوي المعنوية	.005		.005	
Initial → LNFees	-.224		-.224	11
مستوي المعنوية	.150		.150	

ومن وجهة نظر الباحث فإن عدم تغير نتائج إختبار فروض البحث، وذلك علي الرغم من تغيير طريقة قياس المتغير المستقل المتمثل في المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يعطي دلالة علي قوة النتائج التي قد تم التوصل إليها بالسابق بخصوص تأثير تلك النوعية من المعاملات علي كل من الأتعاب وقابلية المقارنة، وتوسط قابلية المقارنة للقوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب.

### 6-8-6-2 تغيير طريقة قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة

إستهدفت تلك الجزئية من البحث إختبار أثر تغيير طريقة قياس القابلية لمقارنة القوائم المالية علي نتائج علاقتها بأتعاب مراجع الحسابات، حيث تم قياس القابلية للمقارنة علي أساس الإستحقاقات وإدخال تعديل علي نموذج De Franco ، وقد تم تقدير معادلة الإنحدار الأتية بإستخدام أربع فترات سنوية:

$$ACC\ it = \alpha i + \beta i CF\ it + \epsilon\ it$$

**بحيث:**

ACC it : يمثل الإستحقاقات والمتمثل في الفرق بين الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية التشغيلية مقسوماً علي القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية السنة للشركة أ وللسنة t.

CF it: يمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقسوماً علي القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية السنة للشركة  $t$  وللنسبة  $t$ .

$\alpha$  و  $\beta$ : معالم النظام المحاسبي المقدرة للشركة  $i$  خلال فترة أربعة سنوات من معادلة الإنحدار والتي توضح كيفية إنعكاس الحدث الإقتصادي (التدفقات النقدية) علي المعلومات المحاسبية (الإستحقاقات)، ويتم تقدير ذات المعالم بالنسبة لباقي الشركات المنتمية لذات القطاع الصناعي بالعينة.

يتم إستخدام المعالم المقدرة من معادلة الإنحدار السابقة و التي تعبر عن معالم النظام المحاسبي لكل شركة علي حده للشركة  $i$  ( $\alpha_i$  &  $\beta_i$ ) وللشركة  $j$  ( $\alpha_j$  &  $\beta_j$ )، لتقدير إستحقاقات الشركة  $i$  مرتين، بإفتراض ثبات الحدث الإقتصادي (التدفقات النقدية للشركة  $i$ )، الأولي بإستخدام المعالم الخاصة بها ( $\alpha_i$  &  $\beta_i$ )  $E(ACC)_{iit}$ ، والثانية بإستخدام معالم الشركة الأخرى المنتمية لذات الصناعة الشركة  $j$  ( $\alpha_j$  &  $\beta_j$ )  $E(ACC)_{ijt}$ .

$$E(ACC)_{iit} = \alpha_i + \beta_i CF_{it}$$

$$E(ACC)_{ijt} = \alpha_j + \beta_j CF_{it}$$

**بحيث:**

$E(ACC)_{iit}$ : ويمثل الإستحقاقات المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $i$  والتدفقات النقدية للشركة  $i$  في الفترة  $t$ .

$E(ACC)_{ijt}$ : ويمثل الإستحقاقات المتوقعة للشركة  $i$  بإستخدام معادلة الشركة  $j$  والتدفقات النقدية للشركة  $i$  في الفترة  $t$ ، بمعنى حساب كلا الإستحقاقات المتوقعة لزوج الشركات ( $i$  و  $j$ ) مع ثبات الدخل الإقتصادي (التدفقات النقدية) للشركة  $i$ .

وبعد ذلك يتم حساب القابلية للمقارنة بين الشركة  $i$  والشركة  $j$  والتي يعبر عنها المتغير COMP  $ij$ ، والذي يمثل القيمة السالبة لمتوسط الفرق المطلق بين الإستحقاقات المتوقعة بإستخدام المعادلات المحاسبية لزوج الشركات ( $i$  و  $j$ ) المنتمين لذات الصناعة ولهم نفس نهاية السنة المالية، كلما كبرت (إنخفض قدر السالب) لقيمة ذلك المتغير COMP  $ij$  فإن ذلك يعني زيادة القابلية للمقارنة بين الشركة  $i$  والشركة  $j$ .

$$COMP_{ij} = -\frac{1}{4} \sum_{t=3}^t |E(ACC)_{iit} - E(ACC)_{ijt}|$$

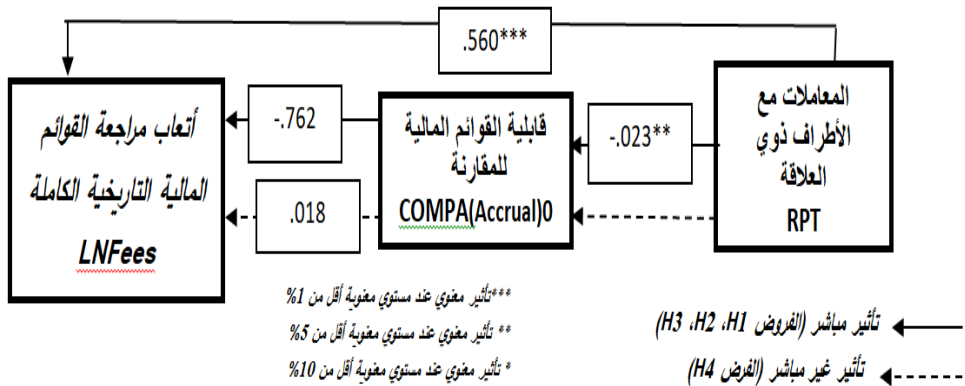
وأخيراً يمكن حساب المتغير  $i$  CompAcct والذي يعبر عن القابلية للمقارنة علي مستوي الشركة  $i$  من خلال تجميع كل أزواج الشركات  $i$  و  $j$  بالنسبة للشركة  $i$ ، ويتم حساب وسيط المتغير  $ij$  COMP لكافة الشركات المقارنة  $j$  . (Neel , 2017 Su); et al.,2016).

ويوضح الجدول رقم (15) نتائج نموذجي إنحدار (أ ، ب) ، حيث يمثل النموذج (أ) إنحدار اللوغاريتم الطبيعي لأتعب المراجعة كمتغير تابع علي قابلية القوائم المالية للمقارنة المقاسة علي أساس الإستحقاقات (Accrual) COMPA (دون المتغيرات الرقابية)، أما نموذج الإنحدار (ب) فقد أظهر نتائج إنحدار اللوغاريتم الطبيعي لأتعب المراجعة كمتغير تابع علي قابلية القوائم المالية للمقارنة المقاسة علي أساس الإستحقاقات والمتغيرات الرقابية. كما يظهر ذات الجدول نتائج نموذجي إنحدار (ج ، د) ، والتي تمثل إنحدار قابلية المقارنة (بدلالة الإستحقاقات) علي المعاملات مع ذوي العلاقة بدون و مع المتغيرات الرقابية علي الترتيب، ويتضح من تحليل نتائج النموذج (أ) أن القابلية للمقارنة المقاسة علي أساس الإستحقاقات المحاسبية علي الرغم من حفاظها علي العلاقة العكسية بأتعب المراجعة (معامل إنحدار  $-1.201$ ) إلا أن تأثيرها علي الأتعب قد جاء غير معنوياً، فمستوي المعنوية لذلك المتغير يساوي  $0.054$  (تجاوز مستوى المعنوية  $0.05$ )، ومن ناحية أخرى تشير نتائج النموذج (ب) أن القابلية للمقارنة وكافة المتغيرات الرقابية يمكنهم تفسير  $45.3\%$  من التغير بأتعب المراجعة (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = .453$ )، وتظهر قيمة  $F$  ( $26.998$ ) أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت قيمة معامل إنحدار القابلية للمقارنة ( $-0.666$ ) وبلغت قيمة  $P$ -value وفقاً لإختبار  $T$  تساوي  $0.165$ . (تتجاوز مستوى المعنوية  $0.05$ )، الأمر الذي يشير لغياب معنوية تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعب المراجعة (بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لتلك الأتعب) في حال قياس تلك القابلية للمقارنة علي أساس الإستحقاقات المحاسبية. وفي ضوء تلك النتائج يتم رفض الفرض الثالث للبحث ( $H3$ ) بخصوص العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعب المراجعة. وتتعارض تلك النتائج مع دراسات (Zhang,2018 ; Cairney& Stewart ,2015; Kang et al.,2015;Brown,2012) أبو العلا,2021; Sun et al.,2022 ; علي , 2022) بوجود علاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة واتعب مراقب الحسابات.

ومن ناحية أخرى يتضح من تحليل نتائج النموذج (ج) أن المعاملات مع ذوي العلاقة - كمتغير مستقل - يمكنها تفسير  $1.5\%$  من التغير بالقابلية لمقارنة القوائم المالية (بمعامل تحديد  $Adj. R^2 = .015$ )، وتظهر قيمة  $F$  ( $5.2$ ) أن نموذج الانحدار ككل جاء معنوياً. وقد بلغت



وفيما يتعلق بالفرض الرابع للبحث المتعلق بإختبار أثر توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية (المقاسة بدلالة الإستحقاقات) للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة و أتعاب المراجعة. يظهر الشكل رقم (8) والجدول رقم (16) نتائج تحليل المسار في حال إضافة قابلية القوائم المالية (الإستحقاقات) للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، حيث يوضح الجدول رقم (16) وجود أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.023، -0.19). علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثاني H2، ولكن من ناحية أخرى لا يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.762، -0.272). علي الترتيب، وهو الأمر الذي لا يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة طردي غير معنوي حيث جاء معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (-0.018، 0.210). علي الترتيب، الأمر الذي لا يدعم توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، ومن ثم يخلص الباحث إلي رفض فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعاب المراجعة، بعد تغيير طريقة قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة (قياسها بدلالة الإستحقاقات المحاسبية بدلاً من عوائد الأسهم).



شكل 8: نتائج تحليل المسار لأثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب) من خلال التأثير علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (المقاسة بدلالة الإستحقاقات المحاسبية)



**جدول 16: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط (المقاسة بدلالة الإستحقاقات) علي أتعب المراجعة**

العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الإجمالي	رقم المسار
RPT → LN Fees	.560	.018	.578	1
مستوي المعنوية	.007	.210	.010	
RPT → COMPA(Accrual)	-.023		-.023	2
مستوي المعنوية	.019		.019	
COMPA(Accrual) → LN Fees	-.762		-.762	3
مستوي المعنوية	.272		.272	

ومما تقدم يمكن التوصل إلي أنه علي الرغم من معنوية المسارات من المعاملات مع ذوي العلاقة لكل من الأتعب وقابلية القوائم المالية للمقارنة، إلا أن غياب معنوية المسار من قابلية المقارنة للأتعب (بعد تغيير طريقة قياسها بدلالة الإستحقاقات بدلاً من عوائد الأسهم)، أدي إلي عدم إمكانية توصيلها لتأثير المعاملات مع ذوي العلاقة للأتعب، مما أدي إلي غياب معنوية الأثر غير المباشر لتلك المعاملات علي الأتعب، ويمكن تبرير تلك النتائج بضعف تأثير القابلية للمقارنة المعبر عنها بالإستحقاقات علي الأتعب، لضعف تأثيرها علي المجهود الذي يستشعر المراجع أنه واجب بذله كرد فعل لمخاطر المراجعة المدركة، وذلك علي إعتبار أن كل ما بالتباينات بين عملاء المراجعة ويتعلق بالإستحقاقات يمكن للمراجع إدراكه بشكل طبيعي أثناء الممارسة العادية لإجراءات المراجعة، دون وجود حاجة لإجراءات إضافية .

### 6-8-3-6 تغيير طريقة قياس اتعب مراجعة القوائم المالية التاريخية السنوية الكاملة

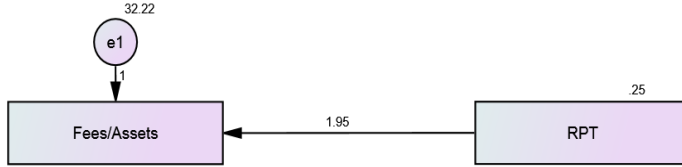
تم تخصيص تلك الجزئية من البحث للوقوف علي أثر تغيير طريقة قياس اتعب المراجعة علي نتائج علاقتها بكل من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك بالتعبير عن تلك الأتعب بدلالة نسبة من الجذر التربيعي لإجمالي الأصول بإستخدام المتغير Fees/Assets بدلاً من اللوغاريتم الطبيعي للأتعب LN Fees كما جاء بالتحليل الأساسي للبحث، وذلك قياساً علي دراسة (Schatt Kinney et al., 2004). Gonthier-Besacier &, (2007) (2007) Hoitash et al.، وقد تم الإعتماد علي النسبة لتخفيض الإرتباط الوهمي Spurious الراجع للحجم وتدنوية التباين الكبير للخطأ والبواقى بنموذج الإنحدار والحد من مشكلة إختلاف أو عدم تجانس التباين Heteroscedasticity (Hoitash et al., 2007). وسوف يؤدي ذلك التغيير في قياس الأتعب إلي إعادة إختبار الفروض الأول والثالث والرابع للبحث.

ويوضح الجدول رقم (17) نتائج إنحدار أتعاب المراجعة كنسبة من الجذر التربيعي لأصول المنشأة محل المراجعة كمتغير تابع علي كل من أولاً: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة RPT (من خلال نموذجي الإنحدار أ ، ب)، وثانياً: القابلية لمقارنة القوائم المالية COMPA (من خلال نموذجي الإنحدار ج ، د). فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فقد إتفق نموذجي الإنحدار أ ، ب (بعدم أخذ و بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان) علي وجود علاقة طردية معنوية بين تلك النوعية من المعاملات وأتعاب المراجعة كنسبة من الجذر التربيعي للأصول حيث بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بنموذجي الإنحدار أ و ب (2.21، 1.95) بكلا النموذجين علي الترتيب، بمستوي معنوية يساوي (0.004 ، 0.00) بكلا النموذجين علي الترتيب، و هو ما يمثل تأكيداً علي ما تم التوصل له بخصوص قبول الفرض الأول للبحث H1 في حال قياس أتعاب المراجعة بإستخدام اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب المدفوعة لمراجع الحسابات. وفيما يتعلق بقابلية القوائم المالية للمقارنة، فقد إتفق نموذجي الإنحدار ج ، د (بعدم أخذ و بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان) علي وجود غياب لمعنوية العلاقة العكسية بين القابلية لمقارنة القوائم المالية وأتعاب المراجعة كنسبة من الجذر التربيعي للأصول حيث بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بنموذجي الإنحدار ج ، د (-5.8، -5.0) علي الترتيب، بمستوي معنوية يساوي (0.14 ، 0.20) علي الترتيب، وهو ما يتعارض مع ما تم التوصل له في التحليل الأساسي بالنسبة لقبول الفرض الثالث للبحث H3 حال قياس أتعاب المراجعة بإستخدام اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب المدفوعة لمراقب الحسابات بوجود علاقة عكسية معنوية بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب المراجعة.

### جدول 17: نتائج تحليل الحساسية بتغيير طريقة قياس الأتعاب (إستخدام نسبة الأتعاب من الجذر التربيعي للأصول)

نموذج (د): أثر القابلية للمقارنة (مع الأتعاب كنسبة من الأصول) مع المتغيرات الرقابية			نموذج (ج) أثر القابلية للمقارنة (بدون الأتعاب كنسبة من الأصول) (بدون المتغيرات الرقابية)			نموذج (ب): أثر المعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب كنسبة من الأصول (مع المتغيرات الرقابية)			نموذج (أ) أثر المعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب كنسبة من الأصول (بدون متغيرات رقابية)			
اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	اختبار T		معاملات الانحدار المقدر (β)	
مستوي المعنوية	القيمة		مستوي المعنوية	القيمة		مستوي المعنوية	القيمة		مستوي المعنوية	القيمة		
0.00	6.95	32.12	0.00	6.40	4.56	0.00	7.38	33.6	0.000	9.50	4.52	(Constant)
						0.00	3.46	2.21	0.004	2.88	1.95	RPT
0.20	-1.2	-5.00	0.14	-1.4	-5.8							COMPA
0.00	-6.0	-1.40				0.00	-6.5	-1.4				SIZE
0.47	0.718	1.455				0.56	0.574	1.12				LEV
0.00	3.14	3.404				0.00	3.11	3.30				Loss
0.01	2.57	1.440				0.00	2.64	1.43				Complex
0.30	-1.0	-1.122				0.21	-1.2	-1.4				Current
0.07	1.81	1.210				0.08	1.70	1.10				Big4
0.18	1.32	1.029				0.10	1.61	1.23				Spec
0.98	-0.1	-0.023				0.91	-1.11	-1.28				Initial
		0.156			0.004			0.207			0.025	Adjusted R2
		6.834			2.185			9.185			8.328	قيمة إحصائية F
		0.00			0.00			0.00			0.004	معنوية إحصائية F

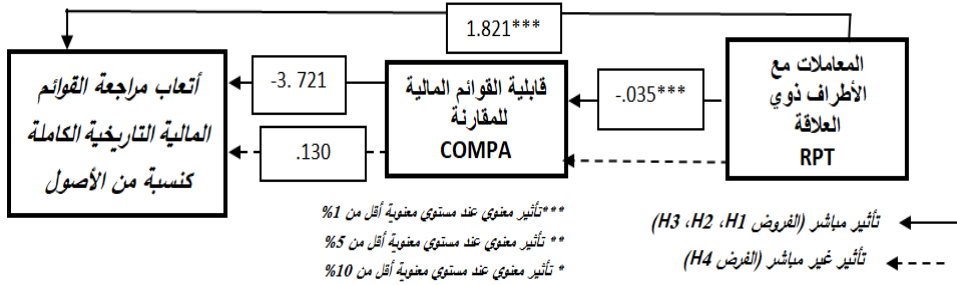
وفيما يتعلق بالفرض الرابع للبحث المتعلق بإختبار أثر توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعب المراجعة المعبر عنه بنسبة من الجذر التربيعي لإجمالي الأصول. يظهر الشكل رقم (9) وجود علاقة طردية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأتعب كنسبة من الاصول بمعامل مسار غير معياري (1.951) ومعامل مسار معياري (0.169). وخطأ معياري (0.675). ومستوي معنوية يساوي 0.004، الأمر الذي يقدم المزيد من **التأكيد علي صحة قبول الفرض الأول للبحث H1** بأن المعاملات مع الاطراف ذوي العلاقة تؤدي لمستوي أتعب مدفوعة أعلى لمراجع الحسابات، وذلك علي الرغم من تغيير طريقة قياس أتعب المراجعة بإستخدام نسبة تلك الأتعب من الجذر التربيعي لإجمالي الأصول، وهو ما يعكس أن تلك المعاملات وما يرتبط بها من مخاطر تؤدي إلي مستوي أعلى من الجهد والأتعب المطلوبة من مراجع الحسابات كنسبة من الأصول.



شكل 9: تأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعب المراجعة (كنسبة من الجذر التربيعي لأصول عميل المراجعة)

ويظهر الشكل رقم (10) والجدول رقم (18) نتائج تحليل المسار في حال إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعب المراجعة كنسبة من الأصول، حيث يوضح الجدول رقم (18) وجود أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.035، 0.00) علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثاني H2، إلا أنه يوجد أثر عكسي ولكن غير معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعب المراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-3.721، 0.352) علي الترتيب، وهو الذي يختلف عن النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعب المراجعة طردي ولكن غير معنوي حيث جاء معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (0.130، 0.227) علي الترتيب، الأمر لا يدعم توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعب المراجعة، ومن ثم يخلص الباحث إلي

رفض فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي الصلة وأتعاب المراجعة، وذلك في حال تغيير طريقة قياس أتعاب المراجعة باستخدام نسبة تلك الأتعاب كنسبة من الجذر التربيعي لإجمالي الأصول بدلاً من اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب.



شكل 10: نتائج تحليل المسار لأثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير وسيط علي أتعاب المراجعة (كنسبة من الجذر التربيعي لإجمالي أصول عميل المراجعة)

جدول 18: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط علي أتعاب المراجعة (الأتعاب كنسبة من الجذر التربيعي لإجمالي أصول عميل المراجعة)

رقم المسار	الأثر الإجمالي	الأثر غير المباشر	الأثر المباشر	العلاقة
1	1.951	.130	1.821	RPT → Fees/Assets
	.006	.227	.008	مستوي المعنوية
2	-.035		-.035	RPT → COMPA
	.003		.003	مستوي المعنوية
3	-3.721		-3.721	COMPA → Fees/Assets
	.285		.285	مستوي المعنوية

ومما تقدم يمكن التوصل إلي أنه بالأخذ بالحسبان لحجم الشركة محل المراجعة عند قياس الأتعاب، قد أفقد القابلية للمقارنة تأثيرها علي الأتعاب، كما أدى إلي إفقادها القدرة علي نقل تأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب، الأمر الذي نتج عنه مسار غير مباشر غير معنوي بين تلك النوعية من المعاملات والأتعاب.

### 6-8-7 التحليل الإضافي للبحث

تم تخصيص ذلك الجانب من البحث لإجراء تحليل إضافي بهدف إضفاء المزيد من الوضوح والفهم للعلاقات محل الدراسة التي قد سبق تناولها بالتحليل الأساسي للبحث، وذلك من خلال تضمين عدة متغيرات لم ترد بذلك التحليل الأساسي، حيث سوف يتم الأخذ بالحسبان لتأثير بعض الأنواع من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب، وتأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية (غير المتوقعة) للمراجعة.

### 6-8-7-1 تأثير عمليات البيع إلي والشراء من ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة

هناك عدة دراسات (Habib et al.,2015; Kushwaha et al.,2022) قد فرقت بين تأثير عمليات البيع إلي والشراء من الاطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة، لذا فقد تم إستبدال المتغير الوهمي RPT الذي يعبر عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بمتغيرين وهميين يعكس الاول عمليات البيع للاطراف ذوي العلاقة (RPT sales) أما الثاني فيعكس عمليات الشراء للاطراف ذوي العلاقة (RPT purch)، وذلك قياساً علي دراسة (Habib et al.,2015; Kushwaha et al.,2022)، بحيث تم التعبير عن البيع للأطراف ذوي العلاقة بمتغير وهمي RPT sales يأخذ القيمة (1) في حال وجود عمليات بيع لأطراف ذوي علاقة، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك، وبالنسبة لعمليات الشراء للأطراف ذوي العلاقة فقد تم التعبير عنه بمتغير وهمي RPT purch يأخذ القيمة (1) في حال وجود عمليات شراء من الأطراف ذوي العلاقة، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك

وبناء عليه تم إعادة إجراء تحليل التحليل الأساسي بإستبدال المتغير RPT بالمتغيرين الوهميين RPT sales و RPT purch (كمتغيرات وهمية تعكس نوعية المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة)، وللوقوف علي أثر تلك النوعيات من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، تتطلب الأمر صياغة ثلاث معادلات إنحدار، تتمثل الاولى في تأثير عمليات البيع لذوي العلاقة والثانية في تأثير عمليات الشراء من ذوي العلاقة والثالثة تتمثل في تأثير كلا النوعين من المعاملات علي أتعاب المراجعة، وذلك قياساً على دراسة (Kushwaha et al.(2022) علي النحو التالي:

$$\text{LN Fees} = \beta_0 + \beta_1 \text{ RPT sales} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ LEV} + \beta_4 \text{ Loss} + \beta_5 \text{ Complex} + \beta_6 \text{ Current} + \beta_7 \text{ Big 4} + \beta_8 \text{ Spec} + \beta_9 \text{ Initial} + \varepsilon \quad (1)$$

$$\text{LN Fees} = \beta_0 + \beta_1 \text{ RPT purch} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ LEV} + \beta_4 \text{ Loss} + \beta_5 \text{ Complex} + \beta_6 \text{ Current} + \beta_7 \text{ Big 4} + \beta_8 \text{ Spec} + \beta_9 \text{ Initial} + \varepsilon \quad (2)$$

$$\text{LN Fees} = \beta_0 + \beta_1 \text{ RPT sales} + \beta_2 \text{ RPT purch} + \beta_3 \text{ SIZE} + \beta_4 \text{ LEV} + \beta_5 \text{ Loss} + \beta_6 \text{ Complex} + \beta_7 \text{ Current} + \beta_8 \text{ Big 4} + \beta_9 \text{ Spec} + \beta_{10} \text{ Initial} + \varepsilon \quad (3)$$

ويوضح الجدول رقم (19) نتائج إنحدار أتعاب المراجعة كمتغير تابع علي وجود عمليات بيع للأطراف ذوي العلاقة RPT sales (من خلال نموذجي الإنحدار أ ، ب)، وعلي وجود عملية شراء من الأطراف ذوي العلاقة RPT purch (من خلال نموذجي الإنحدار ج ، د) ، كما سيتم دراسة تأثير كلا المتغيرين RPT sales و RPT purch

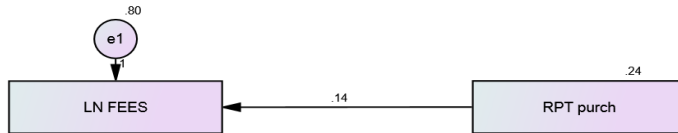
علي أتعاب المراجعة (من خلال نموذجي الإنحدار ه ، و). فيما يتعلق بعمليات بيع للأطراف ذوي العلاقة، فقد إتفق نموذجي الإنحدار أ ، ب (بعدم أخذ و بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان) علي وجود علاقة طردية معنوية بين تلك النوعية من المعاملات و أتعاب المراجعة، حيث بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بنموذجي الإنحدار أ و ب (354،.594). بكلا النموذجين علي الترتيب، بمستوي معنوية يساوي الصفر بكلا النموذجين علي الترتيب، وهو ما يمثل تأكيداً علي ما قد تم التوصل له بخصوص قبول الفرض الأول للبحث H1 في ظل عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة. وفيما يتعلق بتأثير عمليات الشراء من الأطراف ذوي العلاقة، فقد إتفق نموذجي الإنحدار ج ، د (بعدم أخذ و بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان) علي وجود غياب لمعنوية العلاقة العكسية بين تلك النوعية من المعاملات وأتعاب المراجعة حيث بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بنموذجي الإنحدار ج ، د (142،.160). علي الترتيب، بمستوي معنوية يساوي (197،.053). علي الترتيب، الأمر الذي يمثل رفضاً للفرض الأول للبحث في ظل عمليات الشراء من الأطراف ذوي العلاقة بأن يكون لها تأثير علي أتعاب المراجعة المعبر عنها بدلالة اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب المدفوعة. وقد تم التوصل لذات النتائج في ظل الأخذ بالحسبان لتأثير كلا النوعين من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (عمليات الشراء و البيع معاً) علي أتعاب المراجعة كما جاء بنموذجي الإنحدار ه ، و (بعدم أخذ و بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان)، حيث حافظت عمليات البيع لذوي العلاقة علي علاقتها الطردية بالأتعاب بكلا النموذجين، فقد بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بالنموذجين (360،.672). علي الترتيب بمستوي معنوية يساوي الصفر بكلا النموذجين، وبالنسبة لعمليات الشراء من ذوي العلاقة فقد إستمر تأثيرها غير معنوياً علي أتعاب المراجعة بكلا النموذجين، فقد بلغ معامل الإنحدار بالنموذجين (-0.175، -0.013). علي الترتيب، بمستوي معنوية بالنموذجين (137،.883). علي الترتيب، الأمر الذي يعد تأكيداً علي تأثير نوعية المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة، علي إعتبار أن علاقة عمليات البيع لتلك الأطراف ذوي العلاقة جاءت طردية في حين جاء تأثير عمليات الشراء من تلك الأطراف جاء غير معنوي علي الأتعاب، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة Kushwaha et al.(2022) بأن طبيعة عمليات البيع لذوي العلاقة تجعل المستوي المقدر للخطر المتلازم أعلي من عمليات الشراء لتلك الأطراف علي

إعتبار أن عمليات البيع لذوي العلاقة تستخدم بشكل أكبر في إدارة الأرباح لتأثيرها الأسرع علي الأرباح بالمقارنة بعمليات الشراء من ذوي العلاقة ، وهو ما يدفع المراجع لمزيد من الجهد وبالتالي المزيد من الأتعب لمراجعة عمليات البيع بشكل أكبر من عمليات الشراء لتلك الأطراف.

### جدول 19: لتأثير عمليات البيع إلي والشراء من ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة المعبر عنها بالوغاريتم الطبيعي للأتعاب

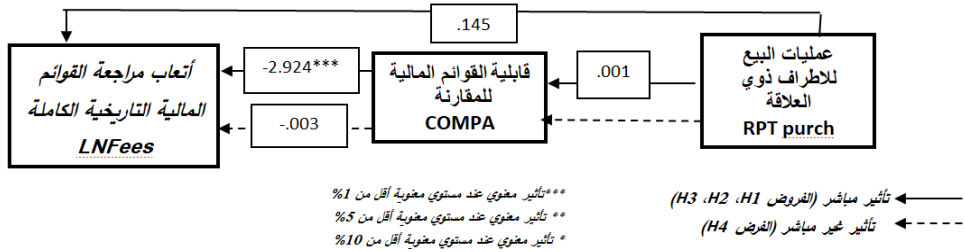
نموذج (و) تأثير كلا النوعين من المعاملات مع ذوي العلاقة (مع المتغيرات الرقابية) على الأتعاب		نموذج (هـ) تأثير كلا النوعين من المعاملات مع ذوي العلاقة (بدون متغيرات رقابية) على الأتعاب		نموذج (د) تأثير عمليات الشراء من ذوي العلاقة (مع المتغيرات الرقابية) على الأتعاب		نموذج (ج) تأثير عمليات الشراء من ذوي العلاقة (بدون متغيرات رقابية) على الأتعاب		نموذج (ب) تأثير عمليات البيع لذوي العلاقة (مع المتغيرات الرقابية)		نموذج (أ) تأثير عمليات البيع لذوي العلاقة (بدون متغيرات رقابية) على الأتعاب		
مستوي معنوية	معاملات الإحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	معاملات الإحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	معاملات الإحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	معاملات الإحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	معاملات الإحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	معاملات الإحدار المقدر (β)	
.000	7.408	.00	11.792	.000	7.012	.00	11.960	.000	7.394	.000	11.726	(Constant)
.000	.360	.00	.672					.000	.354	.000	.594	RPT sales
.883	-.013	.137	-.175	.053	.160	.197	.142					RPT purch
.000	.171			.000	.195			.000	.172			SIZE
.157	.350			.338	.241			.158	.345			LEV
.000	.487			.000	.553			.000	.487			Loss
.000	.349			.000	.368			.000	.350			Complex
.357	-.013			.313	-.015			.354	-.013			Current
.031	.175			.036	.174			.031	.175			Big4
.002	.293			.002	.303			.002	.294			Spec
.060	-.271			.095	-.246			.060	-.271			Initial
	.484		.109		.456		.002		.486		.105	Adjusted R2
	27.534		18.286		27.382		1.670		30.701		34.196	قيمة إحصائية F
	.00		.00		.00		.197		.00		.00	معنوية احصائية F

وفيما يتعلق بتوسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين عمليات الشراء من ذوي العلاقة RPT purch وأتعاب المراجعة، تم استخدام أسلوب تحليل المسار لإختبار مدي صحة هذا الفرض من خلال ثلاثة مسارات يعكس الأول العلاقة بين عمليات الشراء من ذوي العلاقة والأتعاب، والثاني يعكس العلاقة بين عمليات الشراء من ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، والثالث يعكس علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب المراجعة، ويظهر الشكل رقم (11) وجود علاقة طردية بين عمليات الشراء من ذوي العلاقة والأتعاب بمعامل مسار غير معياري (.142) ومعامل مسار معياري (.077) ومستوي معنوية يساوي 195.، الأمر الذي يقدم دليل علي رفض الفرض الأول للبحث H1 بوجود علاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وذلك في حالة عمليات الشراء من الأطراف ذوي العلاقة.



شكل 11: تأثير عمليات الشراء من ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة

ويظهر الشكل رقم (12) والجدول رقم (20) نتائج تحليل المسار في حال إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين عمليات الشراء من العلاقة وأتعاب المراجعة، حيث يوضح الجدول رقم (20) وجود أثر غير معنوي لعمليات الشراء من ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل و مستوي المعنوية لذلك المسار (.001، .927). علي الترتيب، وهو الأمر الذي لا يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثاني H2، ويوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-2.924، .004). علي الترتيب، الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر لعمليات الشراء من ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة طردي معنوي حيث جاء معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (.097، .003). علي الترتيب، الأمر الذي يدعم توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين عمليات الشراء من ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، ونظراً لأن الأثر المباشر لعمليات الشراء من ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة جاء غير معنوياً حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (-0.03، .934). علي الترتيب، فإنه سوف يتم رفض فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين عمليات الشراء من ذوي الصلة وأتعاب المراجعة.



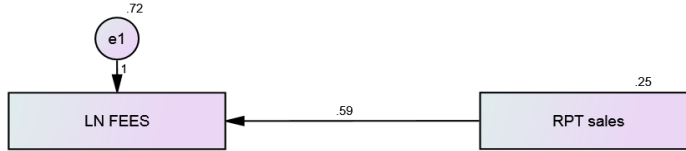
شكل 12: أثر عمليات الشراء من ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة من خلال قابلية القوائم المالية للمقارنة

جدول 20: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي لعمليات الشراء من ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط علي أتعاب المراجعة

رقم المسار	العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الإجمالي
1	RPT purch → LNFees	.145	-.003	.142
	مستوي المعنوية	.140	.934	.193
2	RPT purch → COMPA	.001		.001
	مستوي المعنوية	.927		.927
3	COMPAs → LNFees	-2.924		-2.924
	مستوي المعنوية	.004		.004



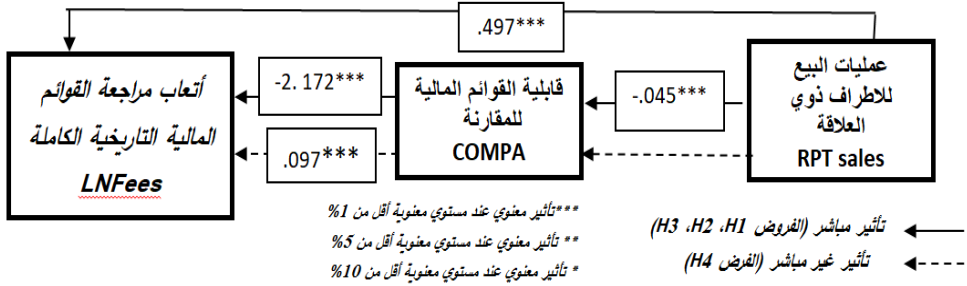
وفيما يتعلق بتوسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين عمليات البيع لذوي العلاقة RPT sales وأتعاب المراجعة، تم استخدام أسلوب تحليل المسار لإختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال ثلاثة مسارات يعكس الأول العلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة والأتعاب، والثاني يعكس العلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، والثالث يعكس علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب المراجعة، ويظهر الشكل رقم (13) وجود علاقة طردية بين عمليات البيع لذوي العلاقة والأتعاب بمعامل مسار غير معياري (.594). ومعامل مسار معياري (.329). ومستوي معنوية يساوي الصفر، الأمر الذي يقدم المزيد من التأكيد علي صحة قبول الفرض الأول للبحث H1 بوجود علاقة طردية بين المعاملات مع ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، وذلك في حالة عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة حيث ستؤدي لمستوي أتعاب مدفوعة أعلى لمراجع الحسابات، وهو ما يعكس أن تلك النوعية من المعاملات مع ذوي العلاقة ترتبط بمخاطر متلازمة أعلى يترتب عليها مستوى أعلى من الجهد المطلوب من مراجع الحسابات.



شكل 13: تأثير عمليات البيع لذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة

ويظهر الشكل رقم (14) والجدول (21) نتائج تحليل المسار في حال إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين عمليات البيع لذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، حيث يوضح الجدول رقم (21) وجود أثر عكسي معنوي لعمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل و مستوى المعنوية لذلك المسار (-0.045، .005). علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثاني H2، كما يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-2.172، .003). علي الترتيب، وهو الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر لعمليات البيع لذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة طردي معنوي حيث جاء معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (.097، .003). علي الترتيب، الأمر الذي يدعم توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، ونظراً لأن الأثر المباشر لعمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة جاء معنوياً حيث كان

معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (497، .008). علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن هناك أثر لتوسط جزئي لقابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، ومن ثم يخلص الباحث إلي نتيجة تتعلق بإمكانية قبول فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي الصلة وأتعاب المراجعة.



شكل 14: أثر عمليات البيع لذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة من خلال قابلية القوائم المالية للمقارنة

جدول 21: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي لعمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط علي أتعاب المراجعة (دون متغيرات رقابية)

العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الإجمالي	رقم المسار
RPT sales → LNFees	.497	.097	.594	1
مستوي المعنوية	.008	.003	.009	
RPT sales → COMPA	-.045		-.045	2
مستوي المعنوية	.005		.005	
COMP A → LNFees	-2.172		-2.172	3
مستوي المعنوية	.003		.003	

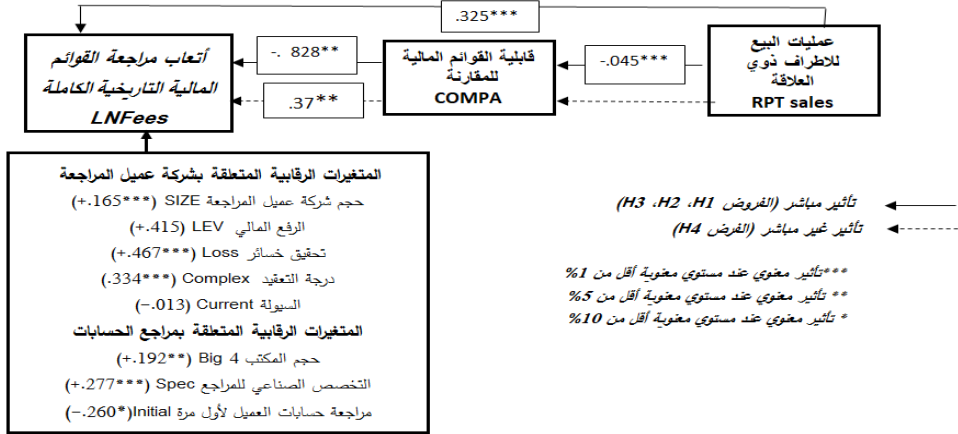
ولمزيد من التحقق من النتائج التي تم التوصل إليها تم إختبار النموذج الكامل للبحث بتضمين تأثير المتغيرات الرقابية علي اتعاب المراجعة، ويظهر الجدول رقم (22) والشكل رقم (15) نتائج تحليل المسار في حالة النموذج الكامل الذي يأخذ بالحسبان أثر إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، إلي جانب الأخذ بالحسبان لأثر المتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة، حيث يوضح الجدول رقم (22) وجود أثر عكسي معنوي لعمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-0.045، .005). علي الترتيب هو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثاني H2، كما يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة

علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل و مستوي المعنوية لذلك المسار (-0.828، .045) علي الترتيب وهو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثالث H3.

وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة طردي معنوي حيث كان معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (.37، .037) علي الترتيب، و نظراً لأن الأثر المباشر لعمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة جاء معنوياً حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (.325، .007) علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن هناك أثر لتوسط جزئي لقابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة و أتعاب المراجعة، و ذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان في إطار النموذج الكامل، و من ثم يخلص الباحث إلي دعم لما قد تم التوصل إليه من نتيجة تتعلق **بقبول فرض البحث الرابع H4** المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي الصلة بالشركة محل المراجعة و أتعاب المراجعة ، و ذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان في إطار النموذج الكامل للبحث ، و تتفق تلك النتيجة مع دراسة (Liao et al., 2018) , Gul et al., 2018) ، Zhao & Yuan (2020) ، بوجود تأثير لعمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة من خلال التأثير علي عملية التقرير المالي.

**جدول 22: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي لعمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة والقابلية للمقارنة كمتغير وسيط والمتغيرات الرقابية علي أتعاب المراجعة (اللوغاريتم الطبيعي للأتعاب)**

رقم المسار	الأثر الإجمالي	الأثر غير المباشر	الأثر المباشر	العلاقة
1	.362	.37	.325	RPT sales → LNFees
	.007	.037	.007	مستوي المعنوية
2	-.045		-.045	RPT sales → COMPA
	.005		.005	مستوي المعنوية
3	-.828		-.828	COMPA → LNFees
	.045		.045	مستوي المعنوية
4	.165		.165	SIZE → LNFees
	.004		.004	مستوي المعنوية
5	.415		.415	LEV → LNFees
	.068		.068	مستوي المعنوية
6	.467		.467	Loss → LNFees
	.003		.003	مستوي المعنوية
7	.334		.334	Complex → LNFees
	.008		.008	مستوي المعنوية
8	-.013		-.013	Current → LNFees
	.445		.445	مستوي المعنوية
9	.192		.192	Big 4 → LNFees
	.034		.034	مستوي المعنوية
10	.277		.277	Spec → LNFees
	.003		.003	مستوي المعنوية
11	-.260		-.260	Initial → LNFees
	.062		.062	مستوي المعنوية



### شكل 15: أثر عمليات البيع لذوي العلاقة علي الأتعاب من خلال قابلية القوائم المالية للمقارنة ( بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان)

ومما تقدم يمكن القول بأن تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة تتأثر بنوعية تلك المعاملات (من حيث كونها عمليات بيع إلي أو شراء من ذوي العلاقة)، فالطبيعة المختلفة لتلك النوعيات من تلك المعاملات، تولد إختلافات في تأثيرها علي الأتعاب، لإختلاف مستوي الخطر الذي يدرکه مراجع الحسابات عن كل نوعية، فعمليات البيع لتلك الأطراف و سرعة تأثيرها علي أرباح الشركة بشكل يفوق عمليات الشراء من ذوي العلاقة يجعل من مستوي الخطر المدرك عنها مرتفع ، مما يستلزم المزيد من الوقت وجهد المراجعة، وبالتالي المزيد من أتعاب المراجعة بالمقارنة بعمليات الشراء من تلك الأطراف، حيث تم رفض فرض البحث الأول في حالة الشراء من ذوي العلاقة مما يشير لغياب العلاقة الطردية بين تلك النوعية من المعاملات والأتعاب، بمعنى أن المراجع لم يدرك وجود مخاطر مرتفعة لعمليات الشراء من ذوي العلاقة، الأمر الذي لم يدفعه لبذل المزيد من الجهد والحصول علي أتعاب أعلي كما حدث في حالة عمليات البيع إلي الأطراف ذوي العلاقة.

### 6-8-7-2 تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة

تم تخصيص تلك الجزئية من البحث لدراسة أثر كل من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة، علي إعتبار أن المعاملات مع الأطراف غير العادية يتوقع أن يكون لها تأثير علي تلك الأتعاب غير العادية الموجبة، وتمثل الأتعاب غير العادية الفرق بين إجمالي الأتعاب والأتعاب المتوقعة بالأخذ بالحسبان عدد من العوامل المتعلقة بعميل المراجعة و المراجع نفسه (Hu,2015 ; Alhadab,2018 ; Hapsoro ;

غير المتوقعة والتي تمثل بواقى نموذج الأتعاب و الذي يتمثل في نموذج الانحدار التالي قياساً علي دراسة (Alhadab,2018 ; Hu,2015):

$$LAF = \beta_0 + \beta_1 LTA + \beta_2 CR + \beta_3 CR-TA + \beta_4 ARINV + \beta_5 ROA + \beta_6 Loss + \beta_7 LEV + \beta_8 INANG + \beta_9 Policy + \beta_{10} SalesGrowth + \beta_{11} MB + \beta_{12} Big 4 + \varepsilon$$

**بحيث:**

اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة	<b>:LAF</b>
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بنهاية الفترة	<b>:LTA</b>
الأصول المتداولة مقسومة علي الإلتزامات المتداولة	<b>:CR</b>
الأصول المتداولة مقسومة علي إجمالي الأصول	<b>:CR-TA</b>
مجموع حسابات العملاء و المخزون كنسبة من إجمالي الأصول	<b>:ARINV</b>
الربح قبل الضريبة مقسوماً علي إجمالي الأصول	<b>:ROA</b>
متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال تحقيق عميل المراجعة لخسائر، والقيمة (صفر) خلاف ذلك	<b>:LOSS</b>
إجمالي الإلتزامات كنسبة من إجمالي الأصول.	<b>:LEV</b>
الأصول غير الملموسة كنسبة من إجمالي الأصول	<b>:INANG</b>
متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال تغيير عميل المراجعة لطرق محاسبية، والقيمة (صفر) خلاف ذلك	<b>:Policy</b>
الفرق بين مبيعات العام الحالي والسابق مقسوماً علي مبيعات العام السابق.	<b>:SalesGrowth</b>
القيمة السوقية لحقوق الملكية مقسومة علي قيمتها الدفترية.	<b>: MB</b>
متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال شراكة المراجع مع أحد الأربعة الكبار، والقيمة (صفر) خلاف ذلك	<b>:Big 4</b>

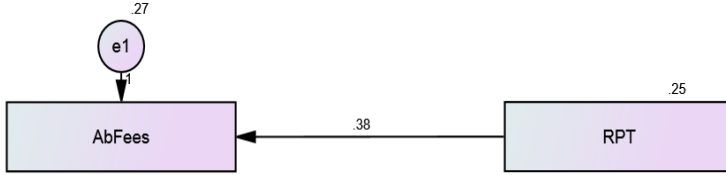
ويوضح الجدول رقم (23) نتائج إنحدار الأتعاب غير العادية أو غير المتوقعة للمراجعة (بواقى نموذج الأتعاب السابق) كمتغير تابع علي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة RPT (من خلال نموذجي الإنحدار أ ، ب) بدون أخذ وبأخذ المتغيرات الرقابية في الحسبان، وعلي قابلية القوائم المالية للمقارنة (من خلال نموذجي الإنحدار ج ، د)، كما يعرض ذات الجدول نتائج إنحدار قابلية

القوائم المالية للمقارنة علي المعاملات مع ذوي العلاقة (من خلال نموذجي الإنحدار ه ، و). وقد إتفق نموذجي الإنحدار أ ، ب (بعدم أخذ و بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان) علي وجود علاقة طردية معنوية بين تلك المعاملات والأتعاب غير العادية للمراجعة، حيث بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بنموذجي الإنحدار أ و ب (244،.376). بالنموذجين علي الترتيب، بمستوي معنوية يساوي (008،.00). بالنموذجين علي الترتيب، وهو ما يمثل تأكيداً علي ما قد تم التوصل له بخصوص قبول الفرض الأول للبحث H1 بوجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة. و فيما يتعلق بتأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة، فقد إتفق نموذجي الإنحدار ج ، د (بعدم أخذ وبأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان) علي وجود علاقة عكسية معنوية بين تلك النوعية من المعاملات والأتعاب غير العادية للمراجعة حيث بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بنموذجي الإنحدار ج ، د (-1.35،-1.962) علي الترتيب، بمستوي معنوية يساوي (002،.00). بالنموذجين علي الترتيب، الأمر الذي يمثل و هو ما يمثل تأكيداً علي ما قد تم التوصل له بخصوص قبول الفرض الثالث للبحث H3 بوجود تأثير لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة. وفيما يتعلق بتأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة ، فقد إتفق نموذجي الإنحدار ه ، و (بعدم أخذ و بأخذ المتغيرات الرقابية بالحسبان) علي وجود علاقة عكسية معنوية بين المعاملات مع ذوي العلاقة وقابلية المقارنة حيث بلغ معامل الإنحدار لذلك المتغير بنموذجي الإنحدار ه ، و (-0.037،-.060) علي الترتيب، بمستوي معنوية (045،.002). علي الترتيب.

### جدول 23: بتأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وتأثير قابلية المقارنة علي تلك الأتعاب غير العادية

نموذج (و)		نموذج (هـ)		نموذج (د)		نموذج (ج)		نموذج (ب)		نموذج (أ)		
تأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (مع المتغيرات الرقابية)		تأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة (بدون المتغيرات الرقابية)		تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة (مع المتغيرات الرقابية)		تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة (بدون المتغيرات الرقابية)		تأثير العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة (بدون متغيرات رقابية)		تأثير العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة (بدون متغيرات رقابية)		
مستوي معنوية	الانحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	الانحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	الانحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	الانحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	الانحدار المقدر (β)	مستوي معنوية	الانحدار المقدر (β)	
.579	.068	.000	-.160	.342	-.564	.00	-.369	.286	-.638	.000	.543	(Constant)
.045	-.037	.002	-.060					.008	.244	.000	.376	RPT
				.002	-1.35	.00	-1.962					COMPA
.018	-.015			.141	.045			.053	.059			SIZE
.000	.225			.485	-.221			.141	-.449			LEV
.004	-.075			.583	.070			.271	.138			Loss
.132	-.024			.001	.253			.001	.251			Complex
.338	.003			.373	-.013			.188	-.020			Current
.375	.016			.276	.096			.547	.054			Big4
.216	-.028			.833	-.023			.747	.036			Spec
.062	-.045			.237	-.142			.462	-.088			Initial
.242		.063		.252		.154		.238		.107		Adjusted R2
5.681		9.853		5.937		24.999		5.579		16.776		قيمة إحصائية F
0.00		0.002		.00		.00		.00		.00		معنوية إحصائية F

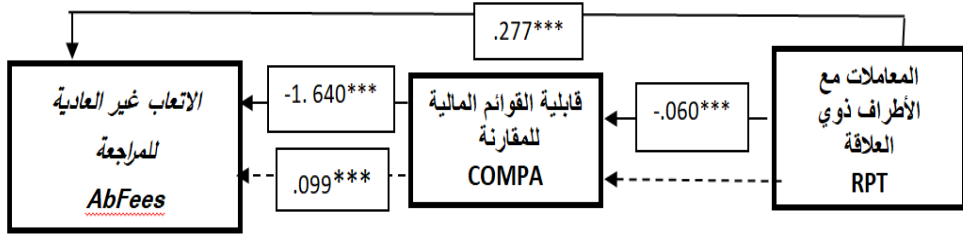
وفيما يتعلق بتوسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة RPT والأتعاب غير العادية للمراجعة، تم استخدام أسلوب تحليل المسار لإختبار مدي صحة هذا الفرض من خلال ثلاثة مسارات يعكس الأول العلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب غير العادية، والثاني يعكس العلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة وقابلية القوائم المالية للمقارنة، والثالث يعكس علاقة قابلية القوائم المالية للمقارنة والأتعاب غير العادية للمراجعة، ويظهر الشكل رقم (16) وجود علاقة طردية بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب غير العادية بمعامل مسار غير معياري (.376). ومعامل مسار معياري (.337). وخطاً معياري (.091)، ومستوي معنوية يساوي الصفر، الأمر الذي يقدم المزيد من التأكيد علي صحة قبول الفرض الأول للبحث H1 بوجود علاقة طردية بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب غير العادية للمراجعة، وهو ما يعكس أن تلك النوعية من المعاملات مع ذوي العلاقة وما ترتبط به من مخاطر متلازمة ومراجعة مرتفعة يترتب عليها مجهود مراجعة مبذول أكبر، خاصة في ظل وجود آثار سلبية لتلك المعاملات علي عملية التقرير المالي تتمثل في إضعاف قابلية القوائم المالية للمقارنة، تدفع المراجع للمطالبة بعلاوة في أتعابه أو أتعاب غير عادية لتعويض المخاطر المصاحبة لتلك النوعية من المعاملات.



شكل 16: تأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة

ويظهر الشكل رقم (17) والجدول (24) نتائج تحليل المسار في حال إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأتعاب غير العادية للمراجعة، ويتضح وجود أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل و مستوي المعنوية لذلك المسار (-0.060، 0.005). علي الترتيب، وهو الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثاني H2، كما يوجد أثر عكسي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-1.640، 0.002). علي الترتيب، الأمر الذي يدعم النتيجة التي قد تم التوصل إليها فيما يتعلق بقبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة طردي معنوي، حيث جاء معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (-0.099، 0.002). علي الترتيب، الأمر

الذي يدعم توسط القابلية لمقارنة القوائم المالية للعلاقة بين للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والاعتاب غير العادية للمراجعة، ونظراً لأن الأثر المباشر للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة جاء معنوياً حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (0.007، .380). علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن هناك أثر لتوسط جزئي لقابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب غير العادية للمراجعة، ومن ثم يخلص الباحث إلي نتيجة تتعلق بإمكانية قبول فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع ذوي الصلة والأتعاب غير العادية للمراجعة.



شكل 17: الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية

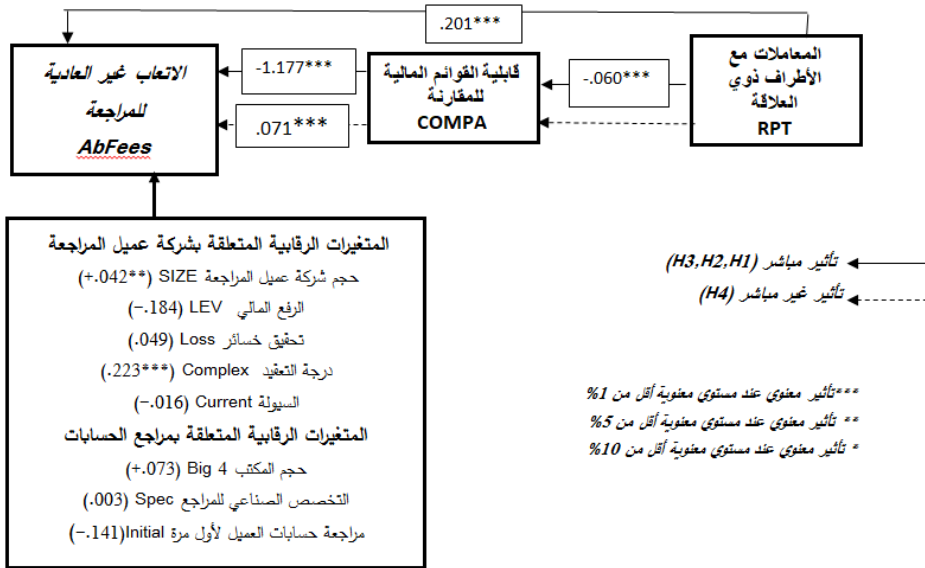
جدول 24: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي لعمليات البيع لأطراف ذوي العلاقة والقابلية لمقارنة القوائم المالية كمتغير وسيط علي الأتعاب غير العادية للمراجعة

العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الأثر الإجمالي	رقم المسار
RPT → AbFees	.277	.099	.376	1
مستوي المعنوية	.006	.002	.004	
RPT → COMPA	-0.060		-0.060	2
مستوي المعنوية	.005		.005	
COMPA → AbFees	-1.640		-1.640	3
مستوي المعنوية	.002		.002	

وفي إطار النموذج الكامل للبحث - بتضمين تأثير المتغيرات الرقابية علي اتعاب المراجعة - يظهر الشكل رقم (18) والجدول (25) نتائج تحليل المسار في حالة النموذج الكامل الذي يأخذ بالحسبان أثر إضافة قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير يتوسط العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والأتعاب غير العادية للمراجعة، إلي جانب الأخذ بالحسبان لأثر المتغيرات الرقابية علي الأتعاب غير العادية للمراجعة، حيث يوجد أثر عكسي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (0.005، -). علي الترتيب هو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثاني H2، كما يوجد



أثر عكسي معنوي لقبالية القوائم المالية للمقارنة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة، حيث جاء معامل ومستوي المعنوية لذلك المسار (-1.177، 0.005). علي الترتيب وهو الأمر الذي يدعم قبول فرض البحث الثالث H3، وقد جاء الأثر غير المباشر للمعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة طردي معنوي حيث كان معامل ذلك الأثر غير المباشر ومستوي معنويته (0.071، 0.005). علي الترتيب، ونظراً لأن الأثر المباشر للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة جاء معنوياً حيث كان معامل ذلك الأثر ومستوي معنويته (0.201، 0.004). علي الترتيب، فإنه يمكن القول بأن هناك أثر لتوسط جزئي لقبالية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة و الأتعاب غير العادية للمراجعة، وذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان في إطار النموذج الكامل، ومن ثم يخلص الباحث إلي دعم لما قد تم التوصل إليه من نتيجة تتعلق بقبول فرض البحث الرابع H4 المتعلق بتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بعميل المراجعة والأتعاب غير العادية للمراجعة، وذلك بعد أخذ أثر المتغيرات الرقابية بالحسبان، وتتفق تلك النتيجة مع بوجود تأثير للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة من خلال التأثير علي عملية التقرير المالي.



شكل 18: الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية (مع المتغيرات الرقابية)

**جدول 25: نتائج الأثر المباشر وغير المباشر والإجمالي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتغير الوسيط والمتغيرات الرقابية علي الأتعاب غير العادية للمراجعة**

العلاقة	الأثر المباشر	الأثر غير المباشر	الاثر الإجمالي	رقم المسار
RPT → AbFees	.201	.071	.272	1
مستوي المعنوية	.004	.005	.005	
RPT → COMPA	-0.060	-0.060	-0.060	2
مستوي المعنوية	.005	.005	.005	
COMPA → AbFees	-1.177	-1.177	-1.177	3
مستوي المعنوية	.005	.005	.005	
SIZE → AbFees	.042	.042	.042	4
مستوي المعنوية	.184	.184	.184	
LEV → AbFees	-0.184	-0.184	-0.184	5
مستوي المعنوية	.494	.494	.494	
Loss → AbFees	.049	.049	.049	6
مستوي المعنوية	.640	.640	.640	
Complex → AbFees	.223	.223	.223	7
مستوي المعنوية	.003	.003	.003	
Current → AbFees	-0.016	-0.016	-0.016	8
مستوي المعنوية	.180	.180	.180	
Big 4 → AbFees	.073	.073	.073	9
مستوي المعنوية	.446	.446	.446	
Spec → AbFees	.003	.003	.003	10
مستوي المعنوية	.960	.960	.960	
Initial → AbFees	-0.141	-0.141	-0.141	11
مستوي المعنوية	.405	.405	.405	

ومما تقدم فإن النتائج السابقة المتعلقة بتأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية تمثل دعم إضافي لنتائج التحليل الأساسي للبحث، علي إعتبار أن النتائج دعمت وجود تأثير إيجابي لتلك النوعية من المعاملات علي الأتعاب غير العادية للمراجعة، علي إعتبار أن الطبيعة غير العادية لتلك المعاملات كونها عمليات مع أطراف غير مستقلة تدفع المراجع لزيادة أتعابه بشكل غير عادي كعلاوة خطر ترتبط بتلك المعاملات، ومن ناحية أخرى تأثير المعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب غير العادية يتم من خلال القابلية للمقارنة، علي إعتبار أن التأثير السلبي لتلك المعاملات علي قابلية المقارنة يدفع المراجع لطلب المزيد من الأتعاب وعلاوة خطر.

## 6-9 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل إليها من البحث فإن أهمها مايلي:

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار عن وجود تأثير إيجابي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة، وذلك علي إعتبار أن طبيعة تلك النوعية من المعاملات التي قد

- تتم بشروط تختلف عن نظيرتها التي تتم مع أطراف مستقلة تجعل مستوى الخطر المتلازم لتلك المعاملات والجهد اللازم لتلك المعاملات مرتفع.
- يوجد تأثير سلبي معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، وذلك علي أساس أن تلك النوعية من المعاملات تسعى للحد من مستوى الشفافية والجودة للتقارير المالية سعياً لإخفاء وتدنية فرص الكشف عن أي تلاعبات محتملة.
- يوجد تأثير سلبي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي أتعاب المراجعة، و ذلك علي إعتبار أن القابلية لمقارنة القوائم المالية تحسن بدورها من تقييم المراجع لمخاطر عميل المراجعة و تحد من التكلفة والجهد اللازمين لتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي فاعلية عملية المراجعة ويحد من أتعابها.
- كشف تحليل المسار عن أن القابلية لمقارنة القوائم المالية تلعب دور الوسيط - بشكل جزئي- للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، علي إعتبار أن العلاقة بين تلك النوعية من المعاملات وقابلية المقارنة جاءت معنوية، وكذلك علاقة القابلية للمقارنة بالأتعاب جاءت معنوية هي الأخرى، إلي جانب أن العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب جاءت معنوية.
- يوجد تأثير إيجابي معنوي لكل من حجم عميل المراجعة وتحقيقه لخسائر ومستوي تعقد أعماله، إلي جانب التخصص الصناعي لمراجع الحسابات والشراكة التي يتمتع بها المراجع المكلف مع أحد الأربعة الكبار علي أتعاب المراجعة، ومن ناحية أخرى يوجد غياب لتأثير كل من الرفع المالي وسيولة عميل المراجعة، ومراجعة حسابات العميل لأول مرة علي أتعاب المراجعة.
- يوجد تأثير إيجابي معنوي لكل من الرفع المالي ومستوي تعقد أعمال عميل المراجعة، إلي جانب والشراكة التي يتمتع بها المراجع مع أحد الأربعة الكبار علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، في حين يوجد غياب لتأثير كل من حجم عميل المراجعة وتحقيقه لخسائر ومستوي سيولته، إلي جانب التخصص الصناعي لمراجع الحسابات ومراجعتة لحسابات عميل المراجعة لأول مرة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- أظهرت نتائج تحليل الحساسية - بعد تغيير طريقة التعبير عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للتحقق من قوة النتائج التي تم توصل لها البحث في إطار التحليل الأساسي - أن المعاملات مع ذوي العلاقة لا زالت تؤثر علي أتعاب المراجعة، حيث تؤدي إلي زيادة معنوية بمستوي تلك الأتعاب، بالإضافة إلي أنه لا زالت تؤثر تلك النوعية من المعاملات عكسياً علي

قابلية القوائم المالية للمقارنة، الأمر الذي يشير لإستمرار قبول فرضي البحث الأول والثاني، إلي جانب ذلك توصل ذات التحليل إلي أنه لا زالت تلعب القابلية للمقارنة دور الوساطة - بشكل جزئي- في العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعباب المراجعة، الأمر الذي يؤكد علي صحة قبول فرض البحث الرابع، علي الرغم من تغيير أسلوب قياس المتغير المستقل للبحث والمتمثل في المعاملات مع ذوي العلاقة .

- توصل البحث من واقع تحليل الحساسية - بعد تغيير طريقة قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة للتحقق من قوة النتائج التي تم توصل لها البحث في إطار التحليل الأساسي- إلي أن قابلية القوائم المالية للمقارنة لم تعد تؤثر معنوياً علي أتعباب المراجعة، الأمر الذي يشير لرفض فرض البحث الثالث، و غياب دور تلك القابلية للمقارنة كوسيط للعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة و الأتعباب، و ذلك علي الرغم من إستمرارية التأثير العكسي المعنوي للمعاملات مع ذوي العلاقة علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، بعد تغيير طريقة قياسها.

- أظهرت نتائج تحليل الحساسية - بعد تغيير طريقة قياس أتعباب المراجعة بحيث تستخدم الأتعباب كنسبة من الجذر التربيعي لإجمالي أصول الشركة محل المراجعة للتحقق من قوة النتائج التي تم توصل لها البحث في إطار التحليل الأساسي - أن المعاملات مع ذوي العلاقة لا زالت ترتبط بعلاقة طردية مع نسبة الأتعباب، الأمر الذي يمثل تأكيد علي صحة قبول فرض البحث الأول ، إلا ان قابلية المقارنة جاءت علاقتها غير معنوية بنسبة الأتعباب، الأمر الذي يدعم رفض فرض البحث الثالث، إلي جانب ذلك توصل ذات التحليل إلي أن القابلية للمقارنة لا تلعب دور الوساطة في العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ونسبة أتعباب المراجعة، الأمر الذي يؤكد علي رفض فرض البحث الرابع، و ذلك عند تغيير أسلوب قياس المتغير التابع للبحث المتمثل في الأتعباب .

- توصل البحث من واقع التحليل الإضافي- بالأخذ بالحسبان لأثر نوعية المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من حيث كونها عمليات بيع أو شراء - إلي أن هناك إختلاف في نتائج إختبارات فروض البحث بين عمليات البيع إلي والشراء من أطراف ذوي علاقة، ففي حالة البيع للأطراف ذوي العلاقة لا زال هناك علاقة طردية تربط بين تلك المعاملات وأتعباب المراجعة، حيث تؤدي إلي زيادة معنوية بمستوي تلك الأتعباب، بالإضافة إلي أنه لا زالت تؤثر تلك النوعية من المعاملات مع ذوي العلاقة عكسياً علي قابلية القوائم المالية للمقارنة، الأمر الذي يشير لإستمرار قبول فرضي البحث الأول والثاني، كما تؤثر القابلية للمقارنة عكسياً علي الأتعباب، الأمر الذي يؤكد علي صحة قبول فرض البحث الثالث إلي جانب ذلك توصل ذات التحليل إلي

أنه لا زالت تلعب القابلية للمقارنة دور الوساطة - بشكل جزئي- في العلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة، الأمر الذي يؤكد علي صحة قبول فرض البحث الرابع، وفيما يتعلق بعمليات الشراء من ذوي العلاقة لم يثبت تحقق العلاقة بين تلك النوعية من المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب، ولا يوجد دور لوساطة قابلية المقارنة للعلاقة بين عمليات الشراء من ذوي العلاقة والأتعاب. مما يدعم الهدف من وراء التحليل الإضافي الذي سعي للوقوف علي أثر التباين في طبيعة المعاملات مع ذوي العلاقة علي الأتعاب، فعمليات البيع مخاطرها المرتفعة - كما يدركها مراجع الحسابات - تؤدي لزيادة معنوية بالأتعاب وهو ما لم يحدث بحالة الشراء من ذوي العلاقة.

- كما توصل التحليل الإضافي لوجود تأثير إيجابي (سلبى) معنوي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (قابلية القوائم المالية للمقارنة) علي الأتعاب غير العادية للمراجعة، وتتوسط قابلية القوائم المالية للمقارنة - جزئياً- العلاقة بين المعاملات مع ذوي العلاقة والأتعاب غير العادية للمراجعة.

#### وبناء علي ما تقدم من نتائج فإن من أهم توصيات البحث ما يلي:

- يجب أن تهتم الجهات المسئولة عن إصدار معايير المحاسبة المصرية بإصدار المزيد من الإرشادات المتعلقة بالتحديد الواضح والمحاسبة عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والآثار المختلفة لتلك المعاملات علي الإفصاحات بالقوائم المالية، كما يجب يزداد إهتمام واضعي معايير المحاسبة المصرية بدعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبخاصة قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- يجب أن تتدخل الهيئة العامة للرقابة المالية في وضع إطار عادل و واضح لتحديد أتعاب المراجعة بحيث يأخذ بالحسبان العديد من العوامل ذات الصلة بعملية المراجعة منها ما يتعلق بمراجع الحسابات، والبعض الآخر يتعلق بعميل المراجعة والتي تشتمل علي طبيعة المعاملات التي ينفذها ذلك العميل بما في ذلك المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- يجب الإهتمام بزيادة الوعي المهني من خلال برامج توعية تنظمها الهيئة العامة للرقابة المالية لمراجعي الحسابات المقيدين لديها بأهمية جودة التقارير المالية وبخاصة قابلية القوائم المالية للمقارنة في عملية المراجعة من خلال تأثيرها علي مستوى الجهد المبذول لأداء عملية المراجعة، بتسهيل كشف التلاعبات بالقوائم المالية.

- يجب أن تعمل الدولة علي دعم بيئة الأعمال بآليات تشريعية وتنظيمية بالمزيد من العقوبات لحد من فرص إساءة إستخدام المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في إرتكاب التلاعبات بالقوائم المالية، وإستغلال الملاك، و بخاصة الأقليات من هؤلاء الملاك.

**وأخيراً و فيما يتعلق بأهم مجالات البحث المقترحة فأهمها ما يلي:**

- أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي تخطيط عملية المراجعة - دراسة تجريبية.
- الدور الوسيط لتمهيد الأرباح في العلاقة بين عمليات البيع للأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة- دراسة تطبيقية.
- أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في شركات تكنولوجيا التمويل Fintech علي قيمة الشركة- دراسة تطبيقية.
- أثر اعتماد مراجع الحسابات علي تحليلات البيانات علي جودة مراجعته للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة- دراسة تجريبية.
- أثر خبرة مراجع الحسابات علي المستوي المقدر لخطر التحريفات الجوهرية للمعاملات مع ذوي العلاقة - دراسة تجريبية.
- أثر فاعلية لجان المراجعة علي العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة - دراسة تطبيقية
- أثر قابلية القوائم المالية للقراءة علي الأتعاب غير العادية للمراجعة- دراسة تطبيقية.
- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي قيمة الشركة - دراسة تطبيقية.
- أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية
- الدور المعدل لجودة المراجعة علي علاقة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالتجنب الضريبي- دراسة تطبيقية.
- الأثر المشترك للملكية المؤسسية والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي أتعاب المراجعة- دراسة تطبيقية.
- أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة علي ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة - دراسة تطبيقية.
- أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي الأحكام المهنية لمراجع الحسابات بخصوص الأهمية النسبية ذات الصلة - دراسة تجريبية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد (2021). أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وجهد المراجعة دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* 5 (2). 229-301.
- الحوشي & محمد محمود. (2020). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية، والأثر المعدل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، 4(2)، 173-232.
- المقدم، مصطفى صلاح.(2020). *تحليل بيانات البحوث الإدارية*. دار فاروس العلمية للطباعة والنشر، 1 - 336
- عبد الحفيظ ، محمد حسن أحمد (2019). *أثر خبرة المراجع و حجم منشأة المراجعة علي إكتشاف مخاطر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: دراسة ميدانية*. رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- عثمان & محمد أحمد عبد العزيز. (2021). دراسة واختبار تأثير هيكل الملكية العائلية على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، 5(2)، 460-525
- على، عابدة محمد مصطفى. (2022). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعباب المراجعة: الدور المعدل لسماة منشآتى مراقب الحسابات وعميله دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* 6(1) ، 405-462
- علي، محمود أحمد أحمد. (2019). أثر حجم منشأة مراقب الحسابات و الخصائص التشغيلية لمنشأة عميله علي قيمة أتعابه عن مراجعة القوائم المالية - دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة و المراجعة (AUJAA)*، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الثاني، المجلد الثامن، 186-238

فرج، هاني خليل، (2021) "أثر جودة لجنة المراجعة على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط*، 2 (1) ج 2، 69 - 135

مصطفى، إسماعيل مصطفى عبد الفتاح (2016). *أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة علي تخطيط إجراءات المراجعة و تقرير مراقب الحسابات - دراسة تجريبية*. رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Al-Dhamari, R. A., Al-Gamrh, B., Ku Ismail, K. N. I., & Haji Ismail, S. S. (2018). Related party transactions and audit fees: the role of the internal audit function. *Journal of Management & Governance*, 22(1), 187-212.

Alhadab, M. (2018). Abnormal audit fees and accrual and real earnings management: evidence from UK. *Journal of Financial Reporting and Accounting*. Vol. 17, no. 2, pp. 198-214.

Al-Mulla, M., & Bradbury, M. E. (2020). The demand and supply timely financial reports. *Pacific Accounting Review*, Vol. ahead-of-print, No. ahead-of-print, DOI 10.1108/PAR-10-2018-0076

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)(2009) ,” *Related-party*”.AU SECTION 334 , AICPA, New York, NY

(2005) Statement on Auditing Standards No.410: *Analytical Procedures*, AICPA, New York, NY

Anh Thu, P., Quang Huy, P., & Huu Tuan Anh, L. (2023). Is related party transactions linked to accounting comparability? Evidence from emerging market. *Cogent Business & Management*, 10(1),00-00, 2163094.



- Brown, S. V. (2012). Specialization through client commonality and its effect on audit production costs. *Fisher School of Accounting University of Florida*, 49, 1-15.
- Cairney, T. D., & Stewart, E. G. (2015). Audit fees and client industry homogeneity. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34(4), 33-57.
- Cascino, S., & Gassen, J. (2015). What drives the comparability effect of mandatory IFRS adoption?. *Review of Accounting Studies*, 20 (1), 242-282.
- Chen, A., & Gong, J. J. (2019). Accounting comparability, financial reporting quality, and the pricing of accruals. *Advances in accounting*, 45, 100415.
- Chen, C. L., Chen, C. Y., & Weng, P. Y. (2020). Do related party transactions always deteriorate earnings informativeness?. *The North American Journal of Economics and Finance*, 54, 101270.
- Chen, G. Z. (2020). Related Party Transactions and Opinion Shopping. - *Journal of Applied Finance and Banking*, 10(1), 173-202.
- Choi, J. H., Kim, J. B., & Zang, Y. (2006). The association between audit quality and abnormal audit fees. *Available at SSRN 848067*.
- \_\_\_\_\_, C.F., Kim, J.B. & Zang, Y. (2010) Audit office size, audit quality, and audit pricing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 29(1), 73-97.
- Daryaei, A. A., Fattahi, Y., Askarany, D., Askary, S., & Mollazamani, M. (2022). Accounting Comparability, Conservatism, Executive Compensation-Performance, and Information Quality. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(11), 489.

- De Franco, G.; Kothari, S. P. and Verdi, R. S., (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting Research*, 49 (4): 895-931
- Dwiandaria, F. R., & Mardijuwonob, A. W. (2020). Abnormal Audit Fee, Audit Tenure, and Audit Quality. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 13(4), 780-796.
- El-Helaly, M. (2016). Related party transactions and accounting quality in Greece. *International Journal of Accounting & Information Management*. Vol. 24 No. 4, 2016 pp. 375-390
- El-Helaly, M. (2018). Related-party transactions: a review of the regulation, governance and auditing literature. *Managerial Auditing Journal*. Vol. 33 No. 8/9, 2018 pp. 779-806
- Elistratova, M., Bona-Sánchez, C., & Pérez-Alemán, J. (2022a). Related party transactions and audit fees in a dominant owner context.- *Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad*, 1-22.
- \_\_\_\_\_ . (2022b). Related party transactions and audit fees in a dominant owner context.- *Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad*, 1-22.
- Ellyani, M., & Hudayati, A. (2019). The Role of Related Party Transaction and Earning Management in Reducing Tax Aggressiveness. *Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia*, 4(3), 134-145.
- Fang, J., Lobo, G. J., Zhang, Y., & Zhao, Y. (2018). Auditing related party transactions: Evidence from audit opinions and restatements.- *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 37(2), 73-106.
- Field, A., (2018). *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics*. 5th Edition, London, SAGE Publications Ltd.

- Gonthier-Besacier, N., & Schatt, A. (2007). Determinants of audit fees for French quoted firms. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 22 No. 2, 2007 pp. 139-160
- Gordon, Elizabeth A.; Henry, Elaine; Louwers, Timothy J.; Reed, Brad J. (2007). *Auditing Related Party Transactions: A Literature Overview and Research Synthesis*. *Accounting Horizons*, 21(1), 81-102.
- Gul, F. A., Hsu, A. W. H., & Liu, S. H. T. (2018). Parent-subsidary investment layers and audit fees. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 33(4), 555-579.
- Habib, A., Jiang, H., & Zhou, D. (2015). Related-party transactions and audit fees: Evidence from China. *Journal of International Accounting Research*, 14(1), 59-83.
- Hapsoro, D., & Santoso, T. R. (2018). Does audit quality mediate the effect of auditor tenure, abnormal audit fee and auditor's reputation on giving going concern opinion?. *International Journal of Economics and Financial*, 8(1), 143-152.
- Hassan, Y., & Naser, K. (2013). Determinants of audit fees: Evidence from an emerging economy *International Business Research*; Vol. 6, No. 8, 13 -25.
- Henry, E., Gordon, E. A., Reed, B., & Louwers, T. (2012). The role of related party transactions in fraudulent financial reporting. *Journal of Forensic & Investigative Accounting* Vol.4, Issue 1, 186-213.
- Hoitash, R., Markelevich, A., & Barragato, C. A. (2007). Auditor fees and audit quality. *Managerial auditing journal*, Vol. 22 No. 8, 2007, pp. 761-786
- Hooper, D., Coughlan, J., & Mullen, M. R. (2008). Structural equation modelling: Guidelines for determining model fit. *Electronic journal of business research methods*, 6(1), pp53-60.

- Hossain, M. N., & Sobhan, R. (2019). Determinants of audit fees: Evidence from pharmaceutical and chemical industry of Bangladesh. *International Journal of Trend in Scientific Research and Development*, 4(1), 815-821.
- Hu, D. (2015). Abnormal audit fees and auditor size in the Japanese audit market. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 19(3), 141.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2009. *Related Party Disclosures*. International Accounting Standard No.24. London, U.K.: IASB.
- \_\_\_\_\_(IASB) (2010). *The Conceptual Framework for Financial Reporting* 2010. London: IASB.
- Johl, S. K., Khan, A., Subramaniam, N., & Muttakin, M. (2016). Business group affiliation, board quality and audit pricing behavior: Evidence from Indian companies. *International Journal of Auditing*, 20(2), 133-148.
- Kang, M., Kim, J. W., Lee, H. Y., & Lee, M. G. (2015). Financial statement comparability and audit efficiency: evidence from South Korea. - *Applied Economics*, 47(4), 358-373.
- Kikhia, H. Y. (2015). Determinants of audit fees: Evidence from Jordan. *Accounting and finance Research*, 4(1), 42-53.
- Kohlbeck, M., & Mayhew, B. W. (2017). Are related party transactions red flags?. *Contemporary Accounting Research*, 34(2), 900-928.
- Kushwaha, N. N., Anand, A., Jayadev, M., & Raghunandan, K. (2022). Related Party Transactions and Audit Fees: Indian Evidence. *IIM Bangalore Research Paper*, (667).

- Lee, H. (2021). ***Business group affiliation and audit pricing: Evidence from South Korea*** (Doctoral dissertation, Queensland University of Technology).
- Lee, M. G., Kang, M., Lee, H. Y., & Park, J. C. (2016). Related-party transactions and financial statement comparability: evidence from South Korea. ***Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics***, 23(2), 224-252.
- Li, J., Xia, T., & Wu, D. (2022). Internal Control Quality, Related Party Transactions and Accounting Information Comparability. ***Procedia Computer Science***, 199, 1252-1259.
- Liao, Ke and Wang, Muzhi and Xie, Deren and Zheng, Dengjin,(2018) Does Controlling Shareholders' Financial Risk Affect Auditors' Perceptions of Firms' Financial Reporting Risk? Evidence from Share Pledging. ***Available at www SSRN.com***
- Mohammed, N. H., & Saeed, A. (2018). Determinants of audit fees: Evidence from UK alternative investment market. ***Academic Journal of Nawroz University***, 7(3), 34-47.
- Naser, K., & Hassan, Y. M. (2016). Factors influencing external audit fees of companies listed on Dubai Financial Market. ***International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management***.
- Neel, M. (2017). Accounting comparability and economic outcomes of mandatory IFRS adoption. ***Contemporary Accounting Research***, 34(1), 658-690.
- Parkash, M., Singhal, R., & Zhu, Y. E. (2020). Group-affiliated Firms and audit fees: Evidence from India. ***International Review of Business and Economics***, 4(1), 5.

- Pasc, L. V., & Hațegan, C. D. (2020). Related Parties' Transactions: A Literature Overview on Auditor's Risk. *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*, 20(2), 1021-1030.
- Perwita, F. O., & Harymawan, I. (2021). Related-Party Transactions and Audit Fees. *JABE (Journal of Accounting & Business Education)*, 5(2), 31-42.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) , *Auditing standard no. 18 – Related parties amendments to certain PCAOB auditing standards regarding significant unusual transactions and other amendments to PCAOB auditing standards*, PCAOB Release No. 2014-002 June 10, 2014
- Rafay, A. (2022). Related party disclosures in financial reporting for Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, (ahead-of-print).
- Rasheed P. C, A., & Hawaldar, I. T. (2021). Related party transactions and audit risk. *Cogent Business & Management*, 8(1), 1888669.
- Rewczuk, K., & Modzelewski, P. (2019). Determinants of audit fees: Evidence from Poland. *Central European Economic Journal*, 6(53), 323-336.
- Ryngaert, M. and Thomas, S. (2012), "Not all related party transactions (RPTs) are the same: ex ante vs ex post RPTs", *Journal of Accounting Research*, Vol. 50 No. 3, pp. 845-882.
- Saunders, M.; Lewis, P. and Thornhill, A., (2016). *Research Methods for Business Students*. Seventh edition, New York, Pearson Education Limited.
- Seifzadeh, M., Salehi, M., Khanmohammadi, M., & Abedini, B. (2022). The relationship between management attributes and accounting

- comparability. *Journal of Facilities Management*. facilities Vol. 20 No. 1, pp. 1-18
- Silva, A. S. V. C., Inácio, H. C., & Vieira, E. F. S. (2020). Determinants of audit fees for Portugal and Spain. *Contaduría y administración*, 65(4).
- Su, R., Yang, Z., Zhou, S., & Li, Y. (2016). Earnings Management, Annual Report and Accounting Comparability. *International journal of Business and Management*, 11(10), 51-68.
- Sun, J., Li, L., & Qi, B. (2022). Financial statement comparability and audit pricing. *Accounting & Finance*, 1- 31
- Sutanto, H. J., & Diyanty, V. (2017, June). Related Party Transactions and audit fees in Indonesia . In *International Accounting Conference-2017*.
- Tabachnick B. G. and Fidell L. S. (2007). *Using multivariate statistics* (5<sup>th</sup> edition) . Boston MA, Allyn & Bacon ,(2007).
- Tarighi, H., Hosseiny, Z. N., Abbaszadeh, M. R., Zimon, G., & Haghghat, D. (2022). How Do Financial Distress Risk and Related Party Transactions Affect Financial Reporting Quality? Empirical Evidence from Iran. *Risks*, 10(3), 46.
- Yin, J. (2018, January). Related Transactions, Executive's Salary Gap and Audit Fees. In *2017 5th International Education, Economics, Social Science, Arts, Sports and Management Engineering Conference (IEESASM 2017)* (pp. 512-516). Atlantis Press.
- Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 245-276.
- Zhao, M., & Yuan, F. (2020). Controlling shareholder's share pledge, earnings management and audit decision—based on regression method in statistics. , *Journal of Physics: Conference Series* (Vol. 16, No. 1),1-7